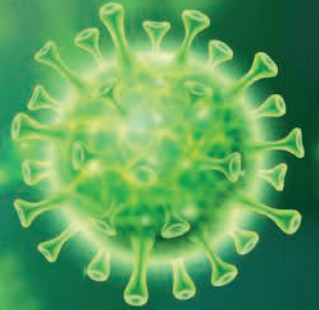
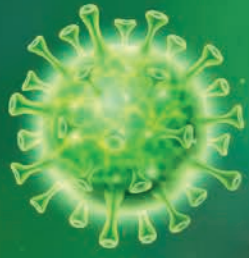


مركز الملك سلمان للإغاثة نزع ٣٤٤
ألف لغم في اليمن

الأمم المتحدة والجامعة العربية:
آلية جديدة للتعامل مع النزوح واللجوء

العدد 149
مايو 2020

حول الخليج



ملف العدد:

تأثير كورونا وتغير المناخ وتلوث البيئة على منطقة الخليج

- منتدى أسبار: كورونا يعيد تعريف القوة ويطلق رؤية لمشروع عربي جديد
- السعودية تواجه التصحر بزراعة ١٢ مليون شجرة وتأهيل ٦٠ ألف هكتار مراعي
- المياه الجوفية ٧٨٪ والمحلاة ١٩٪ ومياه الصرف المعالجة ٣٪ بالخليج
- الصين تتأهب وأمريكا تتمسك بقيادة العالم.. وواشنطن تدرس خيارات كيسنجر
- ٣,٦٨ تريليون إسترليني تكلفة تغير المناخ و ٨ محاور للإعلام في نشر الوعي
- أمريكا قصفت العراق بـ ٢٢٠٠ طن يورانيوم والعراق بلا أنهار في ٢٠٤٠
- دستور منظمة الصحة العالمية يتضمن ثغرات تهدد النظام الصحي العالمي
- الأغنياء ٢١٪ من السكان ويستخدمون ٧٥٪ من الطاقة و ٨٠٪ من المواد
- السياحة والنقل والمواصلات الأكثر تضرراً في الصين من أزمة كورونا

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص بقطاع التطوير العقاري.

WHEN EXPERIENCE
AND
RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة

١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢

المملكة العربية السعودية



KAB HOLDING
شركة كاب القابضة



قسمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم:

جهة العمل:

القسم:

العنوان:

صندوق البريد:

الدولة/المدينة:

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

طريقة الدفع تحويف مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

أراء

حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان مارديني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر

أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع رابية الاتحاد

ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

4

افتتاحية العدد

كورونا .. وتحديات المستقبل
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

6

متابعات خليجية

كورونا يعيد تعريف القوة ويكشف أزمات جديدة ويطلق رؤية
للمشروع العربي
آراء حول الخليج: الرياض

9

متابعات دولية

ضرورة مراجعة دستور المنظمة والفاعلين الدوليين وغير الدوليين
لحفظ النوع البشري
د. أيمن سلامة

15

دراسة العدد

فلسفة البيئة: بين نظرية الحِمَى والمركزية الحيوية
د. الصادق الفقيه

20

قضية العدد

تحديات إدارة الموارد المائية في مجلس التعاون: الندرة
وزيادة الطلب
د. وليد خليل زباري

25

حوار العدد

زيادة الاستثمار في العنصر البشري العربي المشروع الأول
للجامعة العربية
جرت الحوار: شاهيناز العقباوي

الاشتراك السنوي

الدول العربية: ١٠٠ دولارًا

الدول الأوروبية: ١١٠ دولارًا

بقية دول العالم: ١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة

مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة

الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ٣٥ ريالاً

الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً

مملكة البحرين: ٣,٥ ديناراً

دولة قطر: ٣٥ ريالاً

دولة الكويت: ٣,٥ ديناراً

سلطنة عمان: ٣,٥ ريالاً

الأردن: ٤,٥ ديناراً

هذا العدد

العدد المائل بين يدي القراء هو العدد رقم (١٤٩) من إصدارات مجلة آراء حول الخليج لشهر مايو ٢٠٢٠م، وتناول العدد عدة قضايا عالجتها دراسات ومقالات بأقلام باحثين وأكاديميين من مختلف الدول، وجاء الملف الرئيسي للعدد تحت عنوان "جائحة كورونا والملوثات البيئية وتأثير تغير المناخ على المنطقة"، وتناولت الأقسام هذه القضايا المعقدة والمتشابكة بين التفاؤل والتشاؤم بمستقبل العالم، فهناك من يرى أن مستقبل الكرة الأرضية بات على المحك، والبعض يعتقد أن العالم أصبح عرضة للأمراض والأوبئة الفتاكة وأن هذه الأمراض خرجت عن سيطرة سكان الكرة الأرضية، وأن العالم يواجه مستقبلاً مجهولاً تحفه المخاطر والأوبئة والصراعات، والمتفائلون يرون أن في نهاية النفق حزمة ضوء سوف تقود البشرية إلى بر الأمان، وأن هناك معطيات إذا تم الأخذ بها سوف تنجو البشرية من كثير من المخاطر، إضافة إلى إعادة النظر في استخدام الموارد الطبيعية والتعامل معها بإدارة رشيدة، مع التوافق على تحديد أولويات القضايا التي تمس مستقبل البشرية والاتفاق على الحلول الجماعية الناجعة لها.

هناك اختلاف حول ما ستنتهي إليه جائحة كورونا، وما سترتب عليها في المستقبل القريب وفي المدى المنظور أو البعيد، فالطب وعلوم الأحياء وعلماء الجراثيم والأمراض المعدية وجهات نظر مازالت في طور التشكيل، نظراً لفجائية الجائحة وسرعة انتشار الفيروس بما لم يكن في حسيان العالم.

تناول العدد القضايا الأكثر تأثيراً على المنطقة وجاءت أخطر هذه التأثيرات متمثلة فيما يلي: الجفاف والتصحر وندرة المياه، وأكدت الدراسات أن مشكلة نقص المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة والاستخدام في المنطقة تتناقص وتصل لدرجة الفقر المائي والشح، أو حتى الندرة في بعض دول المنطقة بما يؤثر على صحة الإنسان وعلى أمنه الغذائي وأن قطاع الزراعة سوف يكون من ضحايا هذه الظروف الصعبة.

وجاءت مخاطر الاحترار وارتفاع درجة حرارة العالم في مقدمة المتغيرات ذات التأثير المباشر على المنطقة حيث تؤدي إلى تناقص المساحة المنزرعة في المنطقة، وارتفاع مناسيب البحار والمحيطات وغرق الجزر والمساحات المتاخمة للبحار في المنطقة العربية. وجاءت مخاطر التلوث المتعددة بتأثيراتها المختلفة من المخاطر التي يجب التصدي لها بأساليب علمية، ومنها تلوث التربة، تلوث الهواء، التلوث الإشعاعي و التلوث النووي، والتلوث السمعي وغير ذلك من الملوثات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الإنسان ومحيطه وحياته وحياة الكائنات الحية بما ينذر بكارث بيئية عديدة.

وأكدت الدراسات على أهمية توحيد الجهود الإقليمية مع الجهود العالمية وأن تضطلع الدول الكبرى والدول الصناعية بدورها في حماية البيئة، وأن تركز دول المنطقة على المعالجة العلمية للقضايا البيئية خاصة الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث المتخصصة.

محاور العدد المقبل

يناقش العدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي سيصدر في الأول من شهر يونيو ٢٠٢٠ بمشيئة الله تعالى ويحمل رقم (١٥٠) من سلسلة إصدارات المجلة ، قضية)

مستقبل العالم بعد جائحة كورونا)، وسوف يتناول عدة محاور منها

- قيادة العالم بعد جائحة كورونا: استمرار النظام العالمي الحالي أم يتغير؟
- العلاقات الأمريكية - الصينية: المزيد من التوتر والصدام أو الوفاق أم التبعية؟
- مستقبل الطاقة: أسعار النفط إلى أين .. وأسواق الطاقة كيف تتجه
- تأثير المتغيرات السياسية الدولية والنظام العالمي على منطقة الخليج
- اقتصاديات دول الخليج: التراجع أم النمو .. وما هي الخيارات المتاحة؟
- مستقبل الاتحاد الأوروبي على ضوء ما حدث في أزمة كورونا.. الاتحاد باق؟
- متأثير الجائحة على أمريكا .. الانتخابات الرئاسية والوحدة الوطنية الأمريكية.
- علاقة الصين بدول الخليج .. زيادة قوتها أم فتورها .. وفي أي الاتجاهات تسير.
- الصراع الدولي القادم .. ما هي اتجاهاته وأطرافه وأدواته وتأثيره على المنطقة.

ملف العدد

- ٢٩ لواء د. محمد علام سيد
- ٣٤ د. محمد فايز فرحات
- ٤١ د.جيسيكيا عبيد
- ٤٥ سمية دهام كاظم
- ٤٩ د. أيمن سمير
- ٥٤ د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي
- ٦٠ د. محمد البنا
- ٦٥ د. مروة نظير
- ٦٩ د. زاوي رابح
- ٧٤ د . صدقه يحيى فاضل
- ٧٦ د. تبارني أمال
- ٨٢ د. مثنى فائق العبيدي
- ٨٦ د. خالد زكي أبو الخير
- ٩١ د. محمود عزت عبد الحافظ
- ٩٤ د. توات عثمان
- ٩٩ د. وليد خلف الله محمد دياب
- ١٠٤ صيحة بغورة

إصدارات

١٠٧

قراءة في كتاب: العمل البيئي في منطقة الخليج العربي
البدايات ... التحديات ... التطلعات
جدة - آراء حول الخليج

وقفة

١٠٨

كورونا .. المأزق والحلول
جمال أمين همام

الإسهامات

- ✦ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ✦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ✦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- ✦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ✦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات إيتناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

كورونا .. وتحديات المستقبل

فيروس كورونا المستجد، الذي انتشر في العالم نهاية العام المنصرم، ثم انتشر بصورة مخيفة مطلع العام الحالي ٢٠٢٠م، وعبر الحدود ليملاً العالم رعباً، وكشف عن تحديات صحية وبيئية خطيرة تواجه البشرية في كل دول العالم دون استثناء، كما كشف نقاط ضعف كبيرة في قدرات الدول الكبرى وغير الكبرى، وأظهر عدم قدرة التكتلات والأحلاف الاقتصادية والعسكرية والسياسية في التصدي لفيروس لا يرى بالعين المجردة، وأصاب العالم بحالة ارتباك غير معهودة منذ زمن بعيد، وفرض التوقع والعزلة كأحد وسائل الدفاع، وانشغلت كل دولة بالدفاع عن شعبها ومن يقيم على أرضها وانبرى العالم في البحث عن أدوات الوقاية، ثم البحث عن العلاج واللقاحات، ورصدت الدول ميزانيات ضخمة لعلاج المرضى ومواجهة تداعياته الصحية والاقتصادية، فقد كشف هذا الفيروس اهتمام الدول بالمواجهة وتجاوز التداعيات وأنفقت أموالاً طائلة للتصدي للمرض ودعم الاقتصاد حتى لا يخلف مشاكل معقدة، فعلى المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية، كان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - ونفذتها الحكومة السعودية مواقف سجلها التاريخ في إطار مواجهة هذا الفيروس وتبعاته، فقد اعتمدت المملكة ٦١ مليار دولار لمواجهة هذا الخطر ودعم كل القطاعات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة والقطاع الخاص حتى تنتصر المملكة في معركتها الضروس مع هذا الفيروس، وتعاملت في هذا الأمر مع المواطنين والمقيم سواء بسواء دون تفرقة وخصصت الكثير من مباني المدارس لإيواء العمالة حتى لا يجد الفيروس مجالاً خصباً للانتشار بين تجمعات العمالة الأجنبية الكثيفة حيث بلغت نسبة إصابة الأجانب في المملكة



د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

sager@grc.net

نخلص من ذلك بأنه لا يمكن لأي دولة مهما كانت ، أن تواجه هذا الفيروس بجهود فردية، بل من الضروري التصدي بجهود جماعي، وتفعيل دور منظمة الصحة العالمية حتى لا تتحول إلى هيكمل مترهل يمكن استقطابه تحت عامل التمويل، ومن الضروري إعلاء قيمة البحوث العلمية التطبيقية في كل دولة، وتعظيم شأن مراكز الأبحاث والدراسات المستقبلية التي تستشعر المخاطر والتحديات بما يناسب كل دولة، أي الاعتماد على الحلول الذاتية دون انتظار الحلول المستوردة المعبأة، ويجب زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي للدول، والتركيز على التعليم التطبيقي وإعادة النظر في هيكله القطاعات الصحية والتوسع في دور القطاع الصحي سواء التعليمي أو العلاجي وزيادة عدد المستشفيات خارج المدن الكبرى للطوارئ والحجر الصحي والنقاها والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من تلقي العلاج حيث كشفت أزمة كورونا أنه لا مزايا طبية في الخارج، بل لدينا في المملكة على سبيل المثال مستشفيات وأطقم طبية متميزة، وجهاز ترميز كفاء لا يقل عن نظيره في أي دولة متقدمة، وهذا ما يتطلب إعادة ترتيب الأولويات في المملكة العربية السعودية، وزيادة معاهد الترميز للاعتماد على جهاز ترميز وطني يمكن الاعتماد عليه في الأزمات والشدائد، وإعطاء أهمية للقطاعات الصحية والصناعات الدوائية لتلبية احتياجات المجتمع والاستفادة من التنوع المناخي في زراعة النباتات الطبية والعديد من هذه النباتات موجود لدينا بالفعل، وكذلك لدينا نواة صناعة طبية ناجحة في عدة مدن بالمملكة يجب دعمها وزيادتها وتوطين المزيد من هذه الصناعات مع التركيز على توطين الكفاءات، وكل هذا سوف يؤهل المملكة لأن تساهم في صناعة الأدوية بالمستقبل في ظل الدعم السخي للقطاع الصناعي الذي تقدمه حكومة المملكة، لذلك يجب أن يترتب على أزمة فيروس كورونا المستجد إعادة النظر في التعامل مع المستقبل.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

بحدود ٨٠٪، كما قدمت الدعم لليمن الشقيق بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار لتجاوز هذه المحنة.

الفيروس قد ينتهي في المستقبل المنظور بإذن الله تعالى، وتوصل العالم للعلاج اللازم له بمشيئة الله وهذا ما لاحت بواده في الأفق، فمن المؤكد أن يواجه العالم هذه الجائحة وينتصر عليها كما تصدى للأمراض الفتاكة والمعدية التي ظهرت من قبل وهي كثيرة ومتعددة وكانت مفاجئة أيضًا في حينه، لكن كيف يواجه العالم تداعيات انتشار هذا الفيروس، وهل سوف تستمر الجهود الأحادية لكل دولة، أم ستكون هناك جهودًا جماعية؛ والسؤال الأهم هو: كيف ستكون خريطة عالم ما بعد "كورونا"؟، هناك من يرى أن جائحة كورونا ستغيّر النظام العالمي للأبد، وتداعياتها قد تستمر لأجيال عديدة، وأن التأثيرات المرضية قد يمكن تجاوزها، لكن تظل التداعيات الاقتصادية والسياسية مستمرة لفترة طويلة، فالقوى الكبرى تعيش حالة شبه انقسام وتوتر، ودول الاتحاد الأوروبي تبدو في حالة انكفاء حيث تبحث كل دولة عن طوق النجاة ومخرج من الأزمة بمفردها في ظل تقاسم دول الاتحاد مع العالم عدد الإصابات إضافة إلى النصيب الأوفر من الوفيات ولم تتلق الدول الأكثر في الإصابات مساعدات تذكر من بقية المجموعة الأوروبية، وكذلك الوضع في الولايات المتحدة يبدو أكثر خطورة وسط حالة من شق الصف الأمريكي بصورة علانية، ما دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر يقول (تحتاج الولايات المتحدة في ظل الانقسام السياسي الذي تعيشه اليوم إلى حكومة تتحلى بالكفاءة وبعد النظر للتغلب على العقبات غير المسبوقة من حيث الحجم والنطاق المترتبة على تفشي الوباء).

وبدت حالة من التراشق بين واشنطن وبكين وتبادل الاتهامات حول انتشار الفيروس ومصدره وأسباب انتشاره وهل هو فيروس مصنع أم غير مصنع؟، وإن كان ذلك سوف تجيب عليه الأيام القادمة، لكن يظل الأهم حاليًا هو النجاح في السباق نحو إيجاد العلاج واللقاح الناجع، لكن تظل كل هذه الإرهاسات تنذر بعالم له ملامح مختلفة بعد انتهاء أزمة فيروس كورونا .

في منتدى أسبار الدولي ندوة افتراضية حول: "النظام العالمي بعد كوفيد-١٩"

كورونا يعيد تعريف القوة ويكشف أزمات جديدة ويطلق رؤية للمشروع العربي

نظّم منتدى أسبار الدولي يوم الإثنين ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م، ندوة عن بعد بعنوان: "النظام العالمي والعلاقات الدولية بعد كوفيد-١٩"، استضاف خلالها أربعة من الخبراء والمختصين والأكاديميين من داخل المملكة وخارجها، وسلّطت الندوة التي أدارها د. فهد العرابي الحارثي، رئيس مجلس إدارة منتدى أسبار الدولي، الضوء على تأثير كورونا على النظام العالمي والعلاقات الدولية، وهل تصبح هذه الأزمة نقطة تحول محورية على الصعيد العالمي، إضافة إلى مؤشرات هذه التحولات الدولية وانعكاساتها على منطقة الخليج والشرق الأوسط.

آراء حول الخليج: جدة

النفطي يأتي عبر الخليج، مؤكداً أن السعودية تأتي كأكبر مورد نفطي للصين حيث تصدر لها أكثر من ١٧٪. وشدد بن صقر على أن دول الخليج في المقابل لم تدخل حتى الآن كطرف مباشر في الصراع الأميركي الصيني، مؤكداً أن الكفة الأرجح ستكون للولايات المتحدة، وذلك لأن حلفاءها في أوروبا وآسيا وغيرها لا يزالون يقفون إلى جانبها وتربطهم بها مصالح كبيرة، وفي المقابل لا تزال الصين منكبئة على نفسها. وأشار رئيس مركز الخليج للأبحاث إلى أن أي عقاب أمريكي ستوقعه ضد الصين سوف نتأثر به في الخليج لأن نحو ٦٩٪ من صادراتنا من النفط والغاز تذهب لشرق آسيا من الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. لافتاً إلى أن العالم العربي لديه كل المقومات لإيجاد مشروع عربي حقيقي، كما أن المملكة العربية السعودية لديها إمكانيات كبيرة لتلعب دوراً قيادياً في هذا المشروع.

فيما أشار د. عبد الله ولد أباه، أستاذ الفلسفة والدراسات بجامعة نواكشوط الموريتانية أن ظاهرة العولمة مستحكمة وقوية، وأكبر دليل هو أزمة كورونا وكيف أن وباءً بسيطاً ظهر في مدينة صينية سيتحكم وسيصل إلى كل مكان في العالم، موضحاً أن العولمة هي المرحلة الثانية من الحداثة، مبيّناً أن البعد السياسي ما زال قاصراً عن مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام العالمي، الذي حكم العلاقات الدولية منذ ٧٥ عاماً، وحال دون نشوب حروب عالمية جديدة حتى اليوم.

وفي بداية الندوة، أكد د. عبد العزيز بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، أن أزمة كورونا "كوفيد ١٩" أثرت على النظام العالمي الذي قام استناداً إلى تفاهات المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، مبيّناً أن اللحظات التاريخية والنادرة التي نعيشها اليوم كشفت بشكل واضح التوترات وصراعات القوى العظمى، لاسيما بين الولايات المتحدة والصين، خصوصاً بعدما اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الصين بنشر هذا الوباء، حتى إنه وصف فيروس كورونا بالفيروس الصيني، كما أنه هاجم الصين لتقاعسها المزعوم في المراحل الأولى لانتشار وباء فيروس كورونا وذهب لاتهام منظمة الصحة العالمية بالتواطؤ مع الصين ومساعدتها في حجب المعلومات الأساسية عن هذا الفيروس، بما ساهم في انتشاره في الولايات المتحدة.

وأوضح أن الولايات المتحدة وانطلاقاً من هذا الاتهام تتجه لمطالبة الصين بدفع تعويضات مالية ضخمة تبلغ ٦ تريليونات عما لحقها من خسائر نتيجة لإخفاق الصين وإخفاؤها حقيقة انتشار الفيروس ومدى خطورته، مبيّناً أن هذه المطالبات ستخلق نوعاً من المواجهة بين الطرفين مما يجعل الولايات المتحدة تضغط على حلفائها في أماكن كثيرة من العالم في كيفية التعامل مع الصين، مبيّناً أن هذا الضغط سوف ينعكس على دول الخليج، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا العالم، لافتاً إلى أن العلاقات الخليجية الصينية كانت جيدة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث نمت العلاقة الاقتصادية وأصبح ٣٠٪ من استهلاك الصين

التمترس خلف الدولة القومية وإعادة نسيج الحدود الصلبة، والتقليل من التحركات البشرية، والتقليل من الترحيب باللاجئين، وأيضاً هناك دول كثيرة لن تتحمل العبء الاقتصادي الناتج عن كورونا والكساد العالمي.

وأكد سالم أنه عند الحديث عن عالم ما بعد الولايات المتحدة، فإن ما نخشاه في العالم العربي هو الثمن الإنساني والاقتصادي والاجتماعي الذي ستدفعه الشعوب العربية، حيث سينضم 50 مليون عربي إلى قائمة الفقراء، موضحاً أن الصينيين سعداء بتورط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولا يرغبون في التدخل ولذلك إذا انسحب الأمريكان وانحسر تدخل الروس نتيجة لمشاكلهم الاقتصادية التي تمنعهم من التدخل في المنطقة، فإن هيمنة القوى الكبرى في الشرق الأوسط ستراجع، مما سيؤدي إلى تزايد ظاهرة تمر القوى الإقليمية (تركيا، إيران، إسرائيل).

بدوره، قال د. ظافر العجمي، المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج، ويبحث في قضايا أمن الخليج العربي إن التحولات الكبيرة لا تحدث على حين غرة، كما أنها لن تحدث حتى يتم تفكيك بعض الكتل السياسية والاقتصادية والعسكرية، مبيناً أن النظام الدولي لن يتفكك بسهولة، لدفاع الغرب عنه، كما لن يتم انتقال مركز القوة والهيمنة والريادة إلى الصين أو غيرها بسهولة، ولذلك سيستغرق انتقال مراكز القوى وقتاً أطول مما نتصور.

وأضاف : إن ما يمكن ملاحظته في الأزمة الراهنة هو أن الدول التي تتميز بقوة عسكرية جيدة أجادت التعامل مع الأزمة، فنجاح الصين في التعامل مع الأزمة لا يعود إلى كونها نظاماً شمولياً، ولكن نظراً لما لديها من ترتيبات عسكرية جادة، والعكس صحيح في الدول التي لا توجد فيها أنظمة عسكرية حادة، ويرتفع فيها سقف الحريات وقيم الديمقراطية، لافتاً إلى أن الصين تسوق لعسكرة الشارع والتعبئة العامة والأحكام العرفية، كما تحاول أن تمنح هذه الأفكار صورة إيجابية على أنها قد تكون الرادع عندما تتجاوز الأمور حدودها المعقولة. وأكد العجمي أن أزمة كورونا أعادت تعريف مفهوم القوة على أنها ليس فقط القوة العسكرية، بل إن هناك قوى متعددة تتضار مع بعضها لتشكيل القوة الشاملة، مثل الجاهزية الطبية والبيئية وحسن الإدارة وغيرها، مبيناً أن الدول التي فضلت منح شعوبها حرية الاختيار في العزل أو عدمه مثل السويد والدول الاسكندنافية هي التي تكبدت الخسائر.

وأكد أنه على رغم من أن الولايات المتحدة هي مركز تشكل العولمة، ولكن المفارقة أنها بدأت تتسحب من التزاماتها في النظام الدولي الذي أسسته، وهذا ليس في عهد إدارة دونالد ترامب ولكن حتى في عهد الإدارة السابقة أيام باراك أوباما، ولكن بصيغتين منفصلتين، موضحاً أن الصين أصبحت المستفيد الأول من النظام العالمي الجديد، حيث باتت تدير 7 مؤسسات دولية كبرى في منظمة الأمم المتحدة، كذلك توجد بها 14 مؤسسة تحتل مراكز قيادية في العالم.

ولفت ولد أباه إلى أن قوة الصين تكمن في إدراكها للترابط في عالم اليوم، والاستفادة من الشبكة التي أنتجتها العولمة، وليس من خلال الصراع والهيمنة باستخدام القوة العسكرية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة أدركت ذلك واتخذت قراراً استراتيجياً، ولم تعد مستعدة للتدخل العسكري الحاسم في المنطقة، وستكون منطقتا آسيا الوسطى وإفريقيا هما مراكز الصراع القادم.

في حين أوضح د. محمد أنيس سالم، منسق مجموعة عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية أن المؤشرات والتغيرات الدولية التي نشهدها هي محطة على الطريق وليست نقطة تحول، بمعنى أننا نشهد استمراراً لمجموعة من التغيرات القائمة بالفعل تبدأ بالتبلور بطريقة أو بأخرى، وليس هناك ما يمكن وصفه بعالم ما بعد كورونا، وهذا ما يراه العديد من الخبراء العالميين مثل ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، وجوزيف ناي من جامعة هارفارد، وغيرهما.

وأضاف أننا اليوم أمام أزميتين في وقت واحد، وهي أزمة كورونا وأزمة الكساد العالمي التي قد تكون نتائجها وآثارها عدة أضعاف آثار كورونا، مبيناً أن المرحلة التي نعيشها مرحلة انتقالية قد تستمر لسنوات عديدة، ولن نستيقظ صباح اليوم الثاني ونجد نظاماً دولياً جديداً، ولكننا في مرحلة انتقالية قد تستمر إلى 20-30 سنة.

وقال سالم إن مركز القوة والصراع لا ينتقل شرقاً فقط، فهذا اتجاه موجود من قبل هذه الأزمة، ولكن هناك اتجاهاً أمريكياً لإعادة التمرکز داخلياً يماثل ما حدث في الولايات المتحدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن الماضي، وهذا لا يعود لتراجع القدرات الأمريكية، وإنما لإعادة التقييم التي يقوم بها الأمريكان، وشعورهم بأن التورط الخارجي لم يأت بالنتائج المرجوة، لافتاً إلى أن هناك اتجاهاً جديداً لإعادة

بن صقر: العالم العربي لديه كل مقومات مشروع عربي حقيقي والمملكة تلعب دوراً قيادياً في هذا المشروع



ضمن فعاليات منتدى أسبار الدولي
اليوم الساعة 7 مساءً

ويبنار (Webinar) بعنوان

النظام العالمي والعلاقات الدولية بعد كوفيد19

يدير الندوة



د.فهد العرابي الحارثي
رئيس مجلس إدارة
منتدى أسبار الدولي

السعودية

المشاركون



د.محمد أنيس سالم
منسق مجموعة عمل الأمم
المتحدة والمنظمات
الإقليمية بالمجلس المصري
للشؤون الخارجية.

مصر



د.ظافر العجمي
المدير التنفيذي لمجموعة
مراقبة الخليج/ محلل وباحث
في قضايا أمن الخليج العربي

الكويت



د.عبدالله ولد أباه
أستاذ الفلسفة
والدراسات - جامعة
نواكشوط

موريتانيا



د. عبدالعزيز بن صقر
رئيس مركز الخليج للبحوث

السعودية

العجمي: أزمة كورونا أعادت تعريف مفهوم القوة وأنها ليست العسكرية فقط بل قوى متعددة تتضافر مع بعضها لتشكل القوة

مركز الخليج للأبحاث، ود. عبد الله ولد أباه، أستاذ الفلسفة والدراسات بجامعة نواكشوط الموريتانية، ود. ظافر العجمي، المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج، وباحث في قضايا أمن الخليج العربي، ود. محمد أنيس سالم، منسق مجموعة عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية.

ويأتي تنظيم تلك الندوة الافتراضية في إطار اضطلاع منتدى أسبار الدولي بدوره في مناقشة وتغطية مواضيع وقضايا الفكر والسياسة والثقافة والمجتمع، وإيجاد حلول مبتكرة لها، فضلاً عن مواكبة آخر وأحدث المستجدات المحلية والخليجية والعربية والعالمية ومنها تفشي فيروس كورونا المستجد الذي يواصل الانتشار والتمدد عالمياً بسرعة لافتة، حيث إنه لحق بأكثر من ٢٠٠ دولة حول العالم.

وأشار إلى أن أصبحنا نرى تشكل فراغ استراتيجي في شمال الخليج بحجة كورونا، فالأمريكان بدأوا يتراجعون في الكثير من مواقعهم في العراق، وإعادة سيناريو محاكات السفن مع إيران، لافتاً إلى أن التراجع أمام كورونا هو تراجع أمام الحرس الثوري والحشد الشعبي، موضحاً أن هناك مصالح جيو استراتجية لا تزال للولايات المتحدة في المنطقة غير النفط وحماية إسرائيل، وعلى الرغم من بدء استراتيجية الاستدارة الأمريكية، إلا أن هناك معوقات جديدة ستظهر أمامها كل عدة سنوات، مشدداً على أن أحد تبعات كورونا هو الفقر الذي قد يحدث بصورة مماثلة لما حدث بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، مستبعداً أن يندلع صراع مباشر بين الولايات المتحدة والصين، فالصين ليست جاهزة لتبوء القيادة في العالم والصدام مع الولايات المتحدة. يذكر أن الندوة شارك فيها كل من د. عبد العزيز بن صقر، رئيس

قراءة قانونية في دور منظمة الصحة العالمية لمكافحة الجائحات الوبائية ضرورة مراجعة دستور المنظمة والفاعلين الدوليين وغير الدوليين لحفظ النوع البشري

تواجه منظمة الصحة العالمية انتقادات كبيرة في الآونة الأخيرة نظراً للمثالب التي شابت أداء المنظمة، في مجابهة جائحة كورونا، وصدرت هذه الانتقادات عن الدول والمنظمات والمراقبين، ووفق هؤلاء، فقد كشف أداء المنظمة عن نواحي قصور تعتري البنية الهيكلية والتنظيمية للمنظمة الدولية، فضلاً عن أداء منسوبيها خاصة مديرها العام، وتأتي هذه الانتقادات بالرغم من حاجة البشرية الماسة لمؤسسة دولية متخصصة قادرة على مجابهة الكوارث، ومنها بطبيعة الحال الجائحات الخطيرة خاصة فيروس كورونا. جلي أن الدول تعهد للمنظمات الدولية باختصاصات وصلاحيات ومسؤوليات عديدة والإذعان لنصائحها وتعليماتها الفنية المتخصصة بشأن معين من الشؤون مثل مجابهة الكوارث والأوبئة، كما تعهد إليها بتنسيق جهود الدول والمنظمات المتخصصة الأخرى، والكيانات العامة والخاصة في جملة أمور من بينها تدليلاً وليس حصراً تنسيق تدفق المعلومات والموارد المختلفة البشرية والمادية، عبر الحدود الوطنية إلى أكثر المناطق المنكوبة والموبوءة في العالم.

د. أيمن سلامة

دور قيادي في معالجة المسائل الصحية العالمية، وتصميم برامج البحوث الصحية ووضع القواعد والمعايير وتوضيح الخيارات السياسية المسندة بالبيانات وتوفير الدعم التقني إلى البلدان ورصد الاتجاهات الصحية وتقييمها. تضطلع المنظمة بمسؤولية مشتركة مع الدول الأعضاء فيها -194 دولة- تنطوي على ضمان المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الأساسية والوقوف بشكل جماعي لمواجهة الأخطار عبر الوطنية. ولأن البيان دوماً يعوزه برهان، ستتناول الدراسة، لاحقاً، أبرز نماذج النجاح والإخفاق في العقدين الأخيرين.

دور منظمة الصحة العالمية في مجابهة جائحة كورونا

يعزى الكثير من النقد الذي وصل حد الاتهامات للمنظمة من العديد من الدول والمنظمات والأفراد، وتصدرت هذه الاتهامات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا، وذهبت هذه الاتهامات إلى أن المنظمة لم تمارس سلطاتها واختصاصاتها المخولة لها من الأعضاء في المنظمة من خلال

تهدف هذه إلى تسليط الضوء على أبرز الإشكاليات القانونية التي أفصح عنها المشهد الكارثي العالمي، والمتمثل في جائحة كورونا، ولذلك ستتناول الدراسة عدداً من القضايا القانونية التي استحوذت على المتخصصين والمراقبين والخبراء، ومنها:

- ماهية ووظيفة منظمة الصحة العالمية.
- دور منظمة الصحة العالمية في مجابهة جائحة كورونا.
- أوجه القصور في بنية وبيئة منظمة الصحة العالمية.
- طبيعة التعاون الدولي في مجال مجابهة الأوبئة العالمية.
- الواجب الدولي ببذل العناية.
- مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمال موظفيها.
- نحو إصلاح مؤسسي لمنظمة الصحة العالمية.

منظمة الصحة العالمية

منظمة الصحة العالمية، هي أحد الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، و أنشئت في 7 أبريل 1948م. ومقرها في جنيف وهي السلطة التوجيهية والتنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المجال الصحي. ومسؤولة عن تأدية



موازنة المنظمة ٢ مليار دولار فقط وتوقع الميزانية للعام المالي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ حوالي ٤,٨ مليار دولار

المنظمة منذ تيقنها بحقيقة الجائحة، لم تقم في حينه بممارسة اختصاصاتها الموصوفة بموجب لوائح الصحة الدولية IHR، فلم تطلب من الدول الأعضاء، اللجوء إلى إجراءات الحجر الصحي الصارمة ففشلت في حماية النظام الصحي العالمي، ولم تسلم المنظمة من اتهام البعض لها بأنها تلعب لعبة سياسية..

السلطة المحدودة لمنظمة الصحة العالمية

عدم الانصياع من الدول في الأيام الأولى لانتشار الجائحة، يبدق ناقوس الخطر لاستشعار أهمية الالتزام باتخاذ تدابير وإجراءات تنفيذية وقائية وغيرها لمجابهة الجائحة، والتسريع

دستور المنظمة الذي صدر في يونيو عام ١٩٤٦م، ولائحة الصحة العالمية التي أصدرتها المنظمة عام ٢٠٠٥ م. ومن جملة هذه الاتهامات للمنظمة تقاعسها عن إصدار ما أصدرته في مجابهة جائحة سارس عام ٢٠٠٣م، حيث أصدرت وقتها " نصحاً عاماً للدول بحظر السفر إلى الدول الموبوءة بجائحة سارس، وأدى ذلك لنجاح منقطع النظير بل انتصار للمنظمة حيث أعلنت في ذات العام القضاء نهائياً علي سارس الذي استطاعت المنظمة، وفي أسابيع قليلة احتواء الجائحة التي اقتصر مداها على ٢٦ دولة مقارنة بجائحة كورونا ١٩ التي طال كافة بلدان المعمورة تقريباً .

أحد مبادئ القانون الدولي والذي نص عليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة في مادته الثانية، ويعد التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية مثل الأوبئة والزلازل والفيضانات والجفاف والتصحر والانهايارات الأرضية و الجبلية أحد أبرز مظاهر التعاون والتضامن الإنساني والذي أضحي مبدأ قانونياً دولياً بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولم يعد مجرد قاعدة أخلاق دولية، أو قواعد المجاملات الدولية، و لكن أحد أهم مبادئ القانون الدولي العام.

كشفت المشهد الجائحي، فضلاً عن "الأفعال" الصينية المدعاة على وجه الخصوص، أن الدول لا تلتزم التزاماً صارماً في كل الأوقات والظروف بالمعاهدات الدولية التي تتضمن إليها، خاصة في الحالات التي تتقرر فيها مسؤولية الدول تجاه المنظمة الدولية، والتدليل الصارخ على تلك، المادتين ٢١ و ٢٢ من دستور منظمة الصحة العالمية، واللذان تمنحنا جمعية الصحة العالمية -المنبثقة عن المنظمة- سلطة اعتماد لوائح تنفيذية وبمقتضى المادتين، "تدخل حيز التنفيذ بالنسبة لجميع الأعضاء" بمجرد اعتماد اللائحة بواسطة الدول الأعضاء.

ضرب الحائط لمبدأ الشفافية

يأتي انتقاد وزير الخارجية الأمريكي بومبيو للمنظمة، فيما كان الرئيس الأميركي، ترامب، قد أمر بوقف التمويل الذي تقدمه بلاده للمنظمة بسبب "أدائها" خلال أزمة كورونا، واتهم المنظمة بسوء الإدارة الشديد والتستر على انتشار فيروس كورونا. وفي المنحى نفسه، ألقى بومبيو باللائمة على الصين، مضيفاً أنها أخفت معلومات متعلقة بفيروس كورونا عن منظمة الصحة العالمية.

وترى الإدارة الأميركية أن المنظمة انسلقت وراء الرواية الرسمية للصين، دون التحقق من حقيقة ما أفصحت عنه بكين، و برر الرئيس الأميركي قراره بوقف التمويل بقوله: "إنه اتخذ قراراً صائباً". شدد أيضاً بومبيو على أن المطلوب، هو الشفافية في إجراءات مكافحة (كوفيد ١٩) لإنقاذ الناس في كل دول العالم، فيما وصل عدد المصابين المعلن عنه إلى مليونين و ٥٩٠ ألفاً، واتهم الوزير الأميركي المنظمة بأنها رددت في شهر يناير ادعاءات الحزب الشيوعي الصيني بأن الفيروس لا ينتقل بين البشر، على الرغم من تنامي الدلائل التي تدل على عكس ذلك.

وفي تصريحاته يوم ١٤ إبريل التي أعلن فيها أن الولايات المتحدة ستحرم المنظمة من التمويل الأمريكي، حتى إجراء مراجعة للموقف، قال ترامب: "لو أن منظمة الصحة العالمية أدت مهمتها بإرسال خبراء في الصحة إلى الصين لإعداد تقييم موضوعي حول الوضع الحقيقي على أرض الواقع، وأعلنت

بإصلاح النظام المؤسسي المنهجي للمنظمة خاصة في مجال مجابهة الجائحات، ومراجعة طبيعة النظام القانوني للعلاقات بين الدول الأعضاء والمنظمة، فضلاً عن السلطات التنفيذية الإلزامية للمنظمة التي تنقصر إليها مقارنة بعدد المنظمات والهيئات الدولية الأخرى.

يشار إلى أن ثمة عدد من المعاهدات الدولية، نصت على آليات لمراقبة كيفية ومدى تنفيذ الدول الأعضاء لهذه المعاهدات، وتدليلاً لا حصراً اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والمعاملة القاسية والمعاملة غير الإنسانية والمعاملة المهينة عام ١٩٨٤م.

محدودية الموازنة المالية

يعزي كثير من الباحثين إخفاق منظمة الصحة العالمية في مجابهة جائحة كورونا للعجز في موازنتها، التي لم تتطور لمجابهة المستجدات الصحية، حتى تتواكب مع الزيادة في عدد سكان العالم مقارنة بذات الموازنة للمنظمة حتى عام ١٩٦٤م، وهو العام الذي شهد التحجيم المخطط لعدد من وكالات ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، بعد أن اتفقت الدولة الكبرى بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية المساهمة في ميزانية الأمم المتحدة على هذه الخطة في عام ١٩٦٤م، ميزانيتها التشغيلية السنوية.

لقد بلغت موازنة المنظمة في عام ٢٠١٩ م، حوالي ٢ مليار دولار ولا تتجاوز هذه الموازنة موازنة عدد من المستشفيات الجامعية في الولايات المتحدة، وبحسب المنظمة فإن الميزانية المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ هو ٤,٨ مليار دولار.

وتعتمد منظمة الصحة العالمية على مساهمة طوعية من الدول، فوق المساهمات المقدرة، فعلى سبيل المثال قدمت واشنطن في ٢٠١٧م، مساهمة طوعية قدرها ٤٠٠ مليون دولار. ويوجه حصة كبيرة من هذه الموازنة للصرف على المشروعات البحثية والأكاديمية ويأتي على حساب المخصصات الأهم التي يجب توجيهها لاستهداف القدرات والآليات الفاعلة لمجابهة الأوبئة الفتاكة بصحة البشر.

وبحسب مسؤولي المنظمة فقد تقلص تمويل المنظمة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣م، مما تسبب في تخفيضات لبرامج الاستجابة للطوارئ، وخفض عدد الموظفين، وتم إغلاق مكاتب كاملة للمنظمة، واستغنت المنظمة عن فريق من علماء الاجتماع يعملون على الاستجابة والتعامل مع الأوبئة.

تعاون وهن وانصياح هزل

فانقم الوضع المالي السيء للمنظمة تغليب مصالح الدولة القطرية القومية الذاتية على مبادئ التعاون الدولي الذي يعد

دستور منظمة الصحة العالمية يكشف سوءات وثغرات مؤسساتية تهدد النظام للصحة العالمية

"بروندتلاند"، كان موظفو المنظمة يراقبون لوحات الرسائل الطبية الصينية ووسائل الإعلام، وكانوا على دراية بما كان يُعتقد آنذاك أنه تفشي للالتهاب الرئوي غير النمطي، فأخذت منظمة الصحة العالمية المعلومات التي بحوزتها إلى الصين، التي قدمت أول تقرير رسمي لها إلى المنظمة في اليوم التالي من إخطار المنظمة لها، وقامت المنظمة في حينه باتخاذ عددا من التدابير التي ساهمت بفعالية في القضاء على المرض في مدة وجيزة.

مواجهة وباءين بنهجين مختلفين، والمنشأ واحد

بالعودة إلى تجربة مواجهة وباء "سارس" و على الرغم من أن منظمة الصحة العالمية لا تحوز سلطات رسمية لرصد ومحاسبة أعضائها، لكن لم تجل مديرتها العامة "بروندتلاند" من القيام بذلك و اتهمت الصين بحجب المعلومات عن الوباء، وحثت الصينيين على "السماح لخبراء المنظمة بالوصول إلى منشأ الوباء في أسرع وقت ممكن، و تراجعت الصين عن تردها، وشاركت بياناتها مع منظمة الصحة العالمية.

في مارس ٢٠٠٣ م، أصدرت المنظمة نصائح ضد السفر إلى المناطق المتضررة فانخفض عدد الركاب والرحلات الجوية بشكل كبير بمجرد إصدار التوصيات.

اعتبرت استجابة المنظمة لـ "سارس" نجاحًا كبيرًا. توفيت أقل من ١٠٠٠ شخص في جميع أنحاء العالم بسبب المرض، على الرغم من أنه وصل إلى ٢٦ دولة، و لم يتم هزيمة الوباء باللقاحات أو الأدوية فقط، ولكن مع اتباع الدول الصارم للائحة الصحية الدولية، وتتبع الحالات واختبارها وعزلها، و جمع المعلومات عبر بلدان متعددة، فكشف كل ذلك عن رغبة المنظمة في ممارسة سلطتها .

مواجهة "إيبولا" تتكرر في "كورونا"

مقارنة بمواجهة المنظمة لوباء "سارس" وحين ضرب فيروس "إيبولا" غرب إفريقيا عام ٢٠١٤م، كانت المنظمة بطيئة في التصرف وكان يُنظر إليها على نطاق واسع أنها فقدت السيطرة على الوضع.

نشرت أمريكا ودول أخرى أكثر من ٥٠٠٠ عسكري بناءً على طلب البلدان المتضررة، و إنشاء لجنة مخصصة تابعة للأمم

عن أن الصين لم تلتزم بالشفافية والوضوح، لكان من الممكن احتواء تفشي الفيروس عند مصدره، وعدم وقوع حالات وفيات كثيرة.

بالرغم من أنه ووفقا للمعطيات والبيانات الرسمية الصينية وبينما حجت الصين الحقيقة المهمة حول أن تفشي الفيروس في "وهان" كان ينتقل بين البشر، فإن تايوان كانت قد نبهت المنظمة إلى تلك الحقيقة في وقت مبكر منذ ٢٦ ديسمبر.

من جانبه دافع مدير عام منظمة الصحة العالمية و دفع بأن "المدير العام ليس فقط هو من يخرج ويعلن حالة طوارئ عالمية، مضيفا "لدينا خبراء، من جميع أنحاء العالم، يجتمعون ويناقشون"، فقد جاء إعلان حالة الطوارئ ذات الاهتمام الدولي عقب اجتماع مغلق للجنة الطوارئ في نفس اليوم، توصل خلاله خبراء الصحة إلى توافق بأن معايير إعلان حالة طوارئ عامة صارت مستوفاة.

وفي نفس المناسبة، ذكر مايكل رايلان، المدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية بمنظمة الصحة العالمية، أن "منظمة الصحة العالمية رفعت من الناحية الفنية أعلى مستوى لديها من الإنذار بموجب القانون الدولي"، في إشارة إلى لوائح الصحة الدولية لعام ٢٠٠٥م، التي أصدرتها المنظمة.

معايير النجاح وقياسات الإخفاق

تذخر منظمة الصحة العالمية بكفاءات مبهرة استطاعت القضاء على أوبئة خطيرة في مهدها، ولكن لظروف الدراسة سنقصر طرحنا على نموذج تعامل المنظمة مع جائحة "سارس"، ونتعرض أيضًا لأحد نماذج الإخفاق في ذات الصدد، وهو نموذج تعامل المنظمة مع جائحة "إيبولا".

النجاح في مواجهة سارس

عمدت "بروندتلاند" مديرة منظمة الصحة العالمية، في عام ٢٠٠٢م، لاستخدام اتصالاتها المحلية وقنواتها الدبلوماسية وشبكة الإنترنت الناشئة لتحديد مواقع التفشي المحتملة للوباء، وكل ذلك جعل المنظمة أقل اعتمادًا على الحكومات الوطنية للحصول على المعلومات.

في نوفمبر ٢٠٠٢م، عندما علمت الحكومة الصينية بالحالات الأولى لمرض تنفسي جديد "سارس"، أخفقت الصين في تنبيه منظمة الصحة العالمية. ولكن كجزء من نهج

في "قضية مضيق كورفو" عام ١٩٤٩م: (من جميع الوقائع و الملاحظات السالفة، خلصت المحكمة إلي أن زرع حقل الألغام لا يمكن أن يكون قد تم دون معرفة ألبانيا، وأن التزاماتها المترتبة على ذلك فلا جدال فيها، وقد كان من واجبها أن تحذر السفن العابرة للمضيق من الخطر الذي كانت عرضة له، وفي واقع الأمر لم تحاول ألبانيا عمل أي شيء لمنع وقوع الكارثة وأوجه التصيير الخطير هذه لها مساس بمسؤوليتها الدولية) اتساقاً مع الاتهامات الموجهة لمنظمة الصحة العالمية في سياق دورها في مكافحة جائحة كورونا، نشير إلى أن حكم محكمة العدل الدولية المتقدم في "قضية مضيق كورفو" أقرت بمسؤولية ألبانيا جراء تقاعسها وتقصيرها في عدم الإعلان عن وجود حقل مزروع بالألغام في مياهها الإقليمية بما يهدد سلامة الملاحة البحرية الدولية، وهي الصورة السلبية من صور المسؤولية الدولية.

مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمال موظفيها

تعد لوائح الصحة الدولية، التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٥م، الإطار الأكثر المنظم لكيفية مجابهة الأمراض المعدية و الأوبئة، ويحدد الالتزامات الأساسية للدول، والغرض الرئيسي من هذه اللوائح هو "الوقاية، والحماية، والسيطرة، وتوفير استجابة للصحة العامة لانتشار الأمراض على الصعيد الدولي"، كما توفر اللوائح نظاماً لمراقبة الدولة والإبلاغ عن بعض الأمراض المعدية.

لكن تظل الثغرة القانونية التي تعترى ذلك القانون في مجال مجابهة الجائحات الوبائية، إنه لا يتم تحميل الفاعلين الدوليين المسؤولين، وأغفل القانون أيضاً كيفية إسناد هذه المسؤولية الدولية لأي من الفاعلين (الدول أو المنظمة الدولية ذاتها). تأسيساً على ما سبق طرحه، لم تتخذ الدول بشكل عام إجراءات قانونية ضد دول أخرى لديها ادعاءات بعدم الامتثال للالتزامات الإخطار عن الوباء الذي انتشر عبر حدود هذه الدول.

جلي أن، فعل الدولة غير المشروع دولياً يمكن أن يكون فعلاً أو إغفالاً، وينص تعليق لجنة القانون الدولي في هذا السياق، على أنه لا يلزم حالة نفسية محددة فيما يتعلق بخرق الالتزام الأساسي للدولة، "فقط ما يهم هو فعل الدولة، بغض النظر عن أي نية".

لقد تطرقت لجنة القانون الدولي لمنظمة الأمم المتحدة، لهذه المسألة حين تناولت موضوع مسؤوليات الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، وأكدت: "يجب أن يراعى تحليل المسؤولية الشامل أيضاً حالات الإهمال الجسيم عندما يكون الفاعل غير

المتحدة لتتولى مسؤوليات منظمة الصحة العالمية، وأدى التفشي في نهاية المطاف إلى مقتل ١١٣١٠ أشخاص، غالبيتهم العظمى في ثلاث دول فقط، غينيا وليبيريا وسيراليون، واعتبر علماء بارزون استجابة منظمة الصحة العالمية بأنها "فشل فاضح".

حذرت منظمة أطباء بلا حدود في مارس عام ٢٠١٤م، من تفشي فيروس إيبولا في غينيا حيث تم الإبلاغ عن ٨٠ حالة في العاصمة كوناكري، ولكن قللت منظمة الصحة العالمية من أهمية التفشي، مدعية أنه لا داعي للذعر.

في تقارير لاحقة، وجد أن رد الفعل البطيء للمنظمة ساهم في الفشل في احتواء تفشي المرض، الذي أصاب أكثر من ٢٨٠٠٠ شخص وقتل أكثر من ١١٠٠٠ منهم.

منظمة الصحة العالمية وبذل العناية

المفهوم الأوسع للمسؤولية ضروري للتعامل بفعالية مع الأمراض شديدة العدوى بالنظر إلى قدرة هذه الأمراض على أن تصبح أوبئة عالمية، وجائحة مثل كورونا لا تحترم الحدود ولا تميز بين الجنسية أو العرق أو الجنس، ولذلك فهي تفرض تحديات عبر وطنية تتطلب التعاون والعمل من خلال القانون الدولي.

ولإدراك مدلول الادعاءات بالمسؤولية التصديرية للمنظمة في مجابهة جائحة كورونا، وتأسيساً على إخفاق المنظمة في اتخاذ ذات التدابير التنفيذية التنسيقية التي اتخذتها في دولية تكاد تكون مماثلة للجائحة الحالية محل الدراسة، نري لزاماً ضرورة تحديد وبشكل مختصر مفهوم: الواجب في بذل العناية Due Diligence.

الواجب في بذل العناية

وضحت أهمية تحديد مبدأ الواجب في بذل العناية وما يرافقه من مبادئ و التزامات قانونية في الساحة العالمية، مع الزيادة الهائلة في انتشار الأزمات و الكوارث الطبيعية و البشرية، والتبعات القانونية على الدول و التي تتمثل في ضرورة حماية السكان المدنيين ضد انتهاكات حقوق الإنسان، والهجمات الإرهابية، وحماية البيئة، فضلاً عن درء أو على أقل تقدير الحد من الكوارث الطبيعية أو البشرية.

صفوة القول، يعني المبدأ Due Diligence أن تلتزم الدول (عادة) بأن، تقوم أو تمتنع عن القيام بسلوك، وهنا يتشكل أو يتأسس إخفاق الدولة ليس بالنظر لعدم تحقيقها غاية معينة مرغوبة، و لكن إخفاقها في اتخاذ الخطوات الضرورية الواجبة تجاه هذه النتيجة المرغوبة.

ولسبر غور المفهوم Due Diligence بشكل تطبيقي نحيل إلى أول حكم قضائي أصدرته محكمة العدل الدولية

ما من شك أن منظمة الصحة العالمية - وبعد دراستنا التأصيلية لدستورها ولائحتها الصحية الدولية و أبرز خبرات النجاح و الإخفاق للمنظمة، فضلاً عن التفاعلات الدولية بين المنظمة و الدول الأعضاء فيها - كشفتوا جميعاً عن سوءات خطيرة، و ثغرات مؤسساتية كبيرة تهدد النظام العام للصحة العالمية، وتقوض الجهود التنسيقية لمنظمة الصحة العالمية في مجابهة الجائحات المداهمة للجنس البشري بأسره. إن نقشي الأوبئة والأمراض المعدية، وارتفاع مستويات الفقر المرتفعة، واستمرار الصراعات المسلحة، في دول الجنوب يعني الحاجة إلى منظومة الأمم المتحدة بكافة هيئاتها ووكالاتها المتخصصة كانت ضرورية.

إن أي جائحة تستدعي استجابة عالمية، ولا يمكن تنسيق استجابات الفاعلين الرئيسيين من الدول وغيرها، إلا من خلال منظمة الصحة العالمية وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف. إننا نري، أنه بالرغم من حيوية زيادة التمويل المالي لمنظمة الصحة العالمية حتى تستطيع أن تكون قادرة على مجابهة التحديات والمستجدات التي لم تخبرها المنظمة عند إنشائها، وبالرغم أيضاً من أهمية مراجعة وتعديل دستور المنظمة ولوائحها بشأن الصحة الدولية، لكن يظل الإفلات من العقاب العقبة الكؤود التي تضرب بمعاول الهدم أي صروح للإصلاح، ومن ثم فأيّة مقترحات أو مقاربات لإصلاح منظمة الصحة العالمية، لن يكتب لها النجاح، دون إقرار الإلزام القانوني والعملياتي للدول أعضاء المنظمة بلوائح الصحة الدولية، فضلاً عن النص على محاسبة أي من الفاعلين عن التقصير في بذل العناية الواجبة بشأن تنفيذ دستور المنظمة فضلاً عن لوائح الصحة الدولية.

خاتمة

مما سبق بيانه، وتأسيساً على دراسة نظام منظمة الصحة العالمية، و لوائح المنظمة للصحة الدولية، وطبيعة العلاقة الملتبسة بين المنظمة من جانب، والدول الأعضاء، وتطبيقاً على تناول دراسات الحالة المقارنة، في نماذج مختلفة قامت فيها المنظمة بأدوار مجابهة الجائحات الوبائية العالمية. خلصت الدراسة إلى ضرورة مراجعة شاملة: قانونية و سياسية و إنسانية لمجمل أدوار الفاعلين الدوليين في المجتمع الدولي، فضلاً عن الفاعلين غير الدوليين، بما للجميع من أدوار لا غنا عنها من أجل تحقيق غاية إنسانية سامية وهي حفظ النوع البشري ورفاهه ونماءه .

مدرك ويخلق عن غير قصد خطراً كبيراً وغير مبرر من الأذى ويشكل هذا الفشل انحرافاً جسيماً عن مستوى الرعاية Due Diligence الذي يمارسه الفاعل المعقول في نفس الموقف. ولا يختلف الأمر فيما يخص ذات النوع من المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية.

منذ بدء الأزمة، أتهم مدير منظمة الصحة العالمية السيد "تيدروس"، مراراً بأنه مرن مع الصين، وكال الأمريكيون إليه الكثير من الاتهامات، وتدليلاً: صرح السناتور "ماركو روبيو" شبكة فوكس نيوز أن الحكومة الصينية "استخدمت منظمة الصحة العالمية لتضليل العالم"، وادعت أن المنظمة "إما متواطئة أو غير كفؤة بشكل خطير".

بمقتضى المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية، يعد إسناد التصرف إلى المنظمة الدولية، الشرط الأول أن ينشأ فعل دولي غير مشروع صادر عن تلك المنظمة الدولية، والشرط الثاني هو أن يشكل التصرف، خرقاً لالتزام دولي قائم بموجب القانون الدولي للمنظمات الدولية، وبالإشارة للشرط الثاني يحكم منظمة الصحة العالمية صكين دوليين الأول: دستور المنظمة وهو معاهدة دولية، والثاني: لوائح الصحة الدولية، التي أصدرتها المنظمة عام ٢٠٠٥ م، وهو أيضاً بمثابة معاهدة دولية ملزمة لأعضاء المنظمة.

تقتصر الطرح على مسؤولية المنظمة الدولية عن تصرفات الموظف إذا خالف دستور المنظمة واللوائح الداخلية للمنظمة سواء كانت مخالفة موضوعية أم إجرائية، ومن ثم فلطالما ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الموظف التابع للمنظمة أخطأ بفعله أو بامتناعه عن القيام بالواجبات القانونية المنوطة إليه ولم يمارس اختصاصاته المحددة في نظام المنظمة الدولية، وأفضى ذلك إلى الاضرار المختلفة بالدول الأعضاء في المنظمة، فتكون التبعة المباشرة لذلك إسناد المسؤولية الدولية للمنظمة ذاتها، كما يمكن إسناد المسؤولية للمنظمة الدولية عن أفعال الموظف إذا أحجمت المنظمة عن اتخاذ التدابير الضرورية والإجراءات اللازمة لمنع ارتكاب الفعل الخاطئ الذي أتاه الموظف أو لدرء تكرار حدوثه.

إصلاح منظمة الصحة العالمية

لا يعوز الحديث عن ضرورة اصلاح منظمة الصحة العالمية ثمة تأكيد، ولا تنتظر البشرية كرة ثانية، جائحة مثل "كورونا" حتى تبحث في مراجعة المثالب، وأخذ الدروس واستلهاهم العبر، فقد آلت المنظمات، الأمم المتحدة والصحة العالمية، إلا أن طرح هذه المطالب الملحة غير مرة. وبالرغم من وجهة كل مقترحات وآليات الإصلاح التي دشنها الشراح والمراقبون والخبراء، لكننا نذهب في هذا المنحى مذهباً مختلفاً .

الأنانية التي بين "نحن" و"الأخر" مسؤولة عن الشرف في البيئة الإنسانية والطبيعية

فلسفة البيئة:

بين نظرية الحمى والمركزية الحيوية

إنها تمثل جماع ما تقدمه لنا "نظرية المعرفة"، حول كيف نتعرف على البيئة ونفهمها، وكيف تكشف لنا المعرفة الحقائق المختلفة عن جوانب من العالم الطبيعي؛ بما في ذلك الجماليات، والزخارف، التي يمكن، أن تؤخذ لإضفاء معنى، أو قيمة على الطبيعة؛ ومنظومة الأخلاق، التي تضبط سلوكنا في معاملة الكائنات الحية، والأنظمة البيئية الأخرى. إن المجتمعات الإنسانية المختلفة تفهم بيئاتها المحيطة بها جيداً، وتتعلق بحقوقها في الطبيعة بطرق مختلفة. ففي المجتمعات التقليدية، يمكن تحديد مسارين رئيسيين للفكر الفلسفي، مفصولين بتوازن كامل في نظرتهم للبيئة وعالم الطبيعة؛ فالسكان المستقرون على حرفة الزراعة، وغير المستقرين من الرعاة، كانت ثقافتهم تنتظم بشكل صريح حول "الأرض" والعناية بها؛ استقراراً، أو مساراً، وهذا شغل حيزاً مقدراً في "نظرية الحمى".

د. الصادق الفقيه

نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى). لذلك، عُرِفَت "الحمى"، التي أسميها "نظرية" لمحدداتها الاصطلاحية، ومطابقتها مقدماتها لنتائجها، واكتمال الجدوى في تجاربها، في بداية عهد الإسلام على أنها "مرعى خاص". وقد أُشير إلى مُصطلح "الحمى" مباشرةً في صحيح البخاري، الحديث النبوي، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمَهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ". ف"الحمى هي المنطقة المحرمة" حيث يُشير الفقهاء إلى أنها المنطقة المخصصة للحفاظ على الثروة الطبيعية، أي عادةً الحقول والحياة البرية والغابات، على العكس من مُصطلح "الحرم"، الذي يُشير بشكل مباشر إلى أن "الإنسان" مُحَرَّمٌ دمه في كل الأوقات، وجاءت حرمة "الصيد" محكومة بالتوقيت البيئي الزماني والمكاني، وواضح إلى عموم الأغراض والأهداف الإنسانية من فكرة "التوازن"، التي تستوجب الرعاية والحماية.

ولكن في العقود الأخيرة فقط، بدأ الفكر الغربي، يُكثر من تغلغه بالافتراضات الحدائثية حول الطبيعة، والتعدي حتى على منظورات "فلسفة البيئة" بتقديراتها العقلانية. وللأسف، لم تستطع مؤسساتنا البحثية إخضاع هذه الافتراضات الدخيلة للتحليل والمراجعة، وفق ما أورثتنا له التجربة الإسلامية من قيم، أو تواضعت عليه الفلسفة الغربية القديمة من تصورات. وعلى الرغم من أن بلداننا توفر بيئة خصبة للحوار بين الثقافات، إلا أننا نلاحظ أن نقاشاً فلسفياً جاداً، خاصة في قضايا شديدة الأثر والخطر، مثل الطبيعة بمائها وخصوبتها وكائناتها، والبيئة بمحمولاتها الوجودية وتقلباتها المناخية، لم يأت الوعد به كاملاً حتى الآن.

الحمى والمراتب الوجودية للمخلوقات:

إن التفكير في خلق الله هو واحد من مداخل ترسيخ الإيمان في الإسلام (الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)، (وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرُوعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِّضُ بَعْضُهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ)، (فَمِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا

لا يمكن مناقشة بيئة محددة دون تحديد المحيطين بها وحقيقة أننا لا نستطيع مناقشة وفهم أنفسنا حتى نعرف ونفهم البيئة

أن يكونوا في مراتب وجودية في الطبيعة، وتستحق الاعتبار الأخلاقي الكامل.

البيئة ومفهوم الطبيعة:

إذا عدنا إلى جذور الكلمة، نجد أن "البيئة" تعني "ما يحيط بنا"، ويجري "تطويق" أو محاط. وبشكل عام، تُفهم البيئة على أنها السياق المادي والعاطفي الشامل، الذي نعيش فيه. لذلك، من المهم جداً إدراك أن البيئات تختلف من مكان لآخر، ومن وقت لآخر، اعتماداً على من نحن، وأين نحن. وبصفتنا بشراً، يمكن أن يكون السياق المادي المناسب، الذي يحيط بنا مختلفاً تماماً اعتماداً على من نحن، وعلى الثقافة، التي ننتمي إليها، ولا سيما نوع التكنولوجيا، التي نستخدمها، ولا يمكننا مناقشة بيئة محددة دون تحديد أولئك المحيطين بها. وربما يكون الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو حقيقة أننا لا نستطيع مناقشة وفهم أنفسنا حتى نعرف ونفهم البيئة، التي نرتبط بها. إن معظم الإساءات البيئية، اليوم، تبدأ من الداخل، وتنتج عن الحقيقة المعاصرة أننا قصيرو النظر والجهل بالمناطق المحددة، التي تغذيها.

من الواضح أن أية مدينة هي بيئة الأشخاص، الذين نسميهم سكان هذه المدينة، وأنها أيضاً شيء يمكننا التعرف عليه بوضوح كبيئة من صنع الإنسان، رغم أنها بالتأكيد بيئة طبيعية في الأصل، (والأرض مددناها وألفينا فيها رؤاسي وأنبتنا فيها من كل شيء مؤزون)، ولم يكن للبشر يد في إيجاد، أو تحقيق ما يجدونه في هذه البيئة باستثناء تصميم وبناء المدينة، وتعبيد الطرق، التي تخدمها. وحتى عندما نعرف بأن البشر هم جزء من المخلوقات المتساكنة مع الموجودات الأخرى في هذه الطبيعة. فمن المنطقي إذن التمييز بين البيئات، التي يهيمن عليها التصميم والبناء البشري، والبيئات، التي تهيمن عليها العوامل والكيانات غير البشرية في الطبيعة. وهناك سبب آخر مهم لدفع هذا التمييز بين البيئات، التي بناها الإنسان، وبين البيئات الطبيعية، حتى منح البشر لأنفسهم الحق في سيادة الكائنات الطبيعية الأخرى تماماً. ونصل هنا إلى القضية الأعمق حول ما إذا كانت المشاريع البشرية تلعب ب"قواعد الطبيعة"، أم أن المشاريع البشرية تتبع قواعد جديدة في انتهاك صريح للتطور الطبيعي؟ ومن ثم، هل نرى في البيئة، التي بناها الإنسان مرحلة ثورية، وربما مدمرة ذاتياً لحياته الطبيعية على الأرض؟

لهذا، تَوَلَّد لدى المسلم التزام مُحدد في الإشراف على الطبيعة، لأنه (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)؛ وهنا "الجدوى"، إذ يقول القرآن الكريم: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ)، أي أن كل نوع من الحيوانات له "أمته"، وله حياضه ومحارمه. إذن البشر هم خلفاء الله على الأرض، التي خلقهم فيها وكلفهم بإعمارها: استفعالاً واستعمالاً واستفادة (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ). وهذا يعني أنهم مكلفون بالمحافظة عليها، لا الإطاحة بها، أو تدميرها. بالتالي، كان اختيار الإسلام لكلمة "حمى" اختياراً دقيقاً، كونها إلزاماً دينياً مجتمعيًا، وكثيراً ما شرَّعه العلماء وقاموا بواجبه. وهناك خمسة أنواع للحمى؛ مثل، المناطق، التي يحرم فيها رعي الحيوانات الأليفة، والمناطق التي يقتصر فيها الرعي على مواسم محددة، ومحميات رعاية، أو تربية النحل حيث يمنع الرعي خلال فترة الإزهار، ومناطق الغابات، والتي يحرم فيها قطع الأشجار. ومثلها إدارة المحميات، التي توفر الترويح والرفاهية لبلدة، أو قرية، أو قبيلة معينة؛ مثل، "الحرم"، على الرغم من أن المصطلح يُشير عادةً إلى تدابير حماية المياه. كما أن هناك أمثلة جيدة لـ "حمى" في الجزيرة العربية، بعضها تم تبنيه في الصدر الأول من الإسلام. وحسب قاموس المعاني، فإن الحمى اسم زهو الموضع، الذي يُحمى ويُدافع عنه كالإدار والمريع وما إلى ذلك، ولا حمى إلا لله ولرسوله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولهذا، فإن الغرض من "الحمى" هو صون النظام البيئي كله، ورعايته وحمايته من الاستغلال غير المنظم، الذي يؤدي إلى التدهور، ليكون كل شيء بقدر من المقاصد، التي شاع الاهتمام بها، وخاصة فيما بعد، عندما كان الوقف سنة شائعة بين المسلمين، فأوقفوا أموالهم وعقارهم لرعاية أنواع شتى من الحيوانات الأليفة والبرية، بل أوقفوا الأشجار ليتقيأ تحت ظلها الإنسان والحيوان، وتلتقط من ثمارها الطيور والحشرات، خدمة لأغراض التكامل البيئي، الذي حَضَّ عليه الإسلام. فالفقهاء والعلماء المسلمين يعلمون أن هذا هو المكان، الذي تأتي فيه "نظرية الحمى"، والتي تنص على أن الإنسان، الذي خُلِقَ في أحسن تقويم، مقدم على غيره بامتياز المسؤولية عن غيره، وإدراكه أن جميع المخلوقات يجب

نميل إلى تقييم الأشياء بشكل خاطئ، وذلك بمنطق فائدتها لنا فقط كبشر. وهذا يعني أنه إذا نظرنا إلى الكون من خلال وجهة نظر موضوعية، يمكننا أن نرى أن كل شيء له قيمته الفردية الخاصة. ونحن نتفق مع حجتهم، التي تقول أن البشر ليسوا مركز كل شيء في الوجود؛ نحن جزء من هذا الكون، لكننا قد لا نفهم من منظور إنساني أن هناك صورة أكبر يجب أن نهتم بها.

إن وجهة النظر القائلة بأن البشر لديهم تفوق على الأنواع الأخرى تؤثر على تفاعلاتهم مع غيرهم من الكائنات الحية، مما يجعلهم يتصرفون بطرق تحفز مصالحهم الخاصة، ويضعون أنفسهم قبل كل شيء آخر. وعندما يتعلق الأمر بالبيئة والحياة البرية، يفسر البشر علاقاتهم وأفعالهم مع الأنواع الأخرى والطبيعة في عدد من الآثار من وجهة نظر تفوق الإنسان. ويستخدم البشر، من خلال الاستفادة من قيمتهم الجوهرية الأكبر على الأنواع الأخرى، أحكاماً أخلاقية تتأثر بهذا التفوق. وغالباً ما تستخدم هذه الأخلاق لإضفاء الشرعية على أساليب التعامل مع الأنواع الأخرى بطرق يمكن اعتبارها غير مقبولة أخلاقياً إذا تم التعامل مع البشر بالمثل. فالمركزية البشرية تقرر، على سبيل المثال، أنه إذا كان من الممكن استخدام الحيوان كمورد للإنسان، مثل الطعام، فسيأكله الإنسان. هذا يقلل من عدد الحيوانات، في بعض الأنواع، حتى نقطة الانقراض. وعلى عكس المركزية البشرية، فإن "الحمى" و"المركزية الحيوية" هما الاعتقاد، الذي يضع الإنسان كجزء من الطبيعة. وينظر الوسطاء الحيويون إلى الجنس البشري على أنه فعلاً هو جزء من الطبيعة، وأن كل شيء آخر له قيمته الخاصة.

يقول الفيلسوف بيتر تايلور، مؤلف كتاب "احترام الطبيعة"، إن وضع البشر يساوي حالة الحيوانات والحياة البرية، ويجادل بأنهم يجب أن يتقاسموا الأرض ويعيشوا فيها على قدم المساواة. وهنا يُذكر أيضاً بما يسميه "المركزية الحيوية"، التي تقرر أن كل كائن حي فريد من نوعه، ويعيش بطريقته الخاصة من أجل مصلحته الخاصة، مما يعني أن أحد الأنواع لا يمكنه معرفة المزيد عما هو جيد لأنواع أخرى من هذا الفصيل نفسه. لهذا، إذا تصرّف البشر بطريقة مركزية حيوية، بدلاً من مركزية الإنسان، فستكون بيئتنا أكثر نظافة وازدهاراً وتناغماً. وتستند الأخلاقيات البيئية، باعتبارها فرعاً للفلسفة، إلى الصواب والخطأ في الإجراءات البشرية، لأنها تؤثر على البيئة الطبيعية. فالبيئة كما نعرفها تلعب دوراً نشطاً في تشكيل المجتمع البشري. وتظهر الأخلاقيات البيئية للبشر ما نقوم به من أخطاء تساعد في تدهور بيئتنا، وتستمر في لعب دورها في تشكيل حياتنا على كوكبنا. ولكن، وفقاً للاعتقاد العام، فإن

إن علم البيئة، كعلم التوازن الطبيعي، يمكنه توضيح هذا التمييز، أي إيضاح الفرق بين التطور الطبيعي، والتدخل لإفساد التوازنات الطبيعية على مدى فترات طويلة من الزمن، فاختلف التوازن، (وظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ). فكل الأنواع تأخذ نصيبها؛ ولكن ينبغي من كل الأنواع أن تعطي أيضاً. ويتم تحقيق التوازن بين الأنواع في منطقة معينة من خلال عملية الأخذ والعطاء هذه. ومع ذلك، خرج البشر إلى حد كبير من نظام التوازن هذا بأخذ الكثير وإعطاء القليل، أو لا شيء في المقابل. ويمثل الوجود البشري الضغط على كل بيئة طبيعية، إذ يدخل البشر إليها على أساس أنها "غريبة"، ويرفضون أن يكونوا طرفاً في أي توازن جديد، مما يزعج أرصدة الأنواع الموجودة بحكم طبيعتها. وعندما يصبح هذا الوجود دائماً، وينمو بشكل أكبر، يبقى الضغط دائماً والتوازن مستحيل إلى الأبد. وما يعنيه هذا هو أن المشاريع البشرية تغزو وتفسد القاعدة الأساسية للتوازن الطبيعي، مُلْحَقَةً الضرر بإنسانها في محاولاتها خرق القواعد الأساسية للتوازن الطبيعي، التي فعلت بحال الأرض كما هي عليه الآن. في الواقع، تمثل الحياة البشرية مصيراً غريباً وخطيراً بشكل متزايد لحياتها في الطبيعة نفسها. لذا، فالتمييز بين البيئات، التي بناها الإنسان، والبيئات الطبيعية مناسب في هذا الصدد، على الرغم من أن البشر هم أيضاً كائنات طبيعية ميزها الله بإرادة التصرف اختياراً؛ لها أن تُصلح في بيئتها، أو تُفسد.

الأخلاق البيئية:

الأخلاق البيئية هي جزء من الفلسفة، التي تتعامل مع وجهات النظر الأخلاقية بين البشر والبيئة. وتهتم بالطريقة، التي يؤثر بها البشر على بيئتهم الطبيعية، وتسعى لمساعدة الناس على أن يصبحوا أكثر إدراكاً لكيفية إفسادهم للأرض ببطء. إذ قام الفقهاء والفلاسفة بمحاولات عديدة للكشف عن الوضع الأخلاقي للعلاقة بين المخلوقات في بيئة مشتركة، وهناك العديد من الحجج الصحيحة، التي يجب أخذها في الاعتبار للحصول على الجواب الحقيقي. فمثلاً، تتناقض نظريتنا المركزية البشرية والمركزية الحيوية مع بعضهما البعض، وكلاهما مهم عند دراسة الأخلاقيات البيئية. إن مركزية الإنسان هي نظرة للعالم تعتبر البشر في مركز الكون، وهمهم الأساس أن ينالوا من البيئة والطبيعة ما يحقق رفاهيتهم. وتنص على أن كل شيء آخر موجود، بما في ذلك البيئة ذاتها، مخصص للجنس البشري ولا شيء آخر. ومع ذلك، فإن هذه النظرية ليست بالضرورة أساس الواقع، الذي نعيشه الآن. ويجادل الفيلسوف باروخ سبينوزا بأننا

باحترام، أو التزام، ولكن، بشكل أساس، العودة إلى فهم التبعية والمعاملة بالمثل في العالم.

باختصار، هناك قضايا أساسية نحتاج إلى فهمها قبل أن نتمكن من التفكير بشكل أخلاقي في علاقاتنا مع ما يحيط بنا. وعندما نفكر في السلوك البشري، تتشأ قضايا مماثلة؛ بمعنى أن السلوك الصحيح يعتمد في نهاية المطاف على شكل من أشكال الاتصال الاجتماعي. ونتيجة لذلك، نحن نقبل الموانع والقيود على سلوكياتنا التفاعلية. حتى التجريد المنطقي لـ"الضرورة الفئوية" لكانت يعتمد على رؤية أنفسنا في سياق اجتماعي للنشاط العالمي. ومن ثم، إذا كان السلوك الأخلاقي يمتد إلى ما بعد البشر الآخرين، وإلى النباتات، والحيوانات، وحتى المناظر الطبيعية، فنحن بحاجة إلى أن نعرف، بطريقة جادة للغاية، علاقاتنا الحقيقية بهذه الأشياء، لماذا نحتاجهم؟ وعندما نقرب من هذه الأسئلة، نبدأ في فهم نطاق المشكلة المعروضة علينا.

إشكاليات وتصورات:

لقد دفع البشر فقط غلاف التوازن الطبيعي بشكل أكبر من أي مخلوق طبيعي آخر على الإطلاق، ولكن سوف يسود التوازن في نهاية المطاف، وهذا يعني أن البشر، الذين تلقوا الكثير، سيضطرون في نهاية المطاف إلى رد الجميل إلى الأنواع الأخرى لاستعادة هذا التوازن. ولن يكون هذا العطاء سهلاً، خاصة إذا كان على يد عوامل كارثية، مثل جائحة كورونا، التي أوقفت تعدينا على البيئة الآن، أو عمليات طبيعية أخرى، تتجاوز قدرتنا على السيطرة عليها. فهناك طريقة واحدة مأمونة وممكنة لتسهيل الأمر، وهي إمكانية أن يستخدم البشر عقلانيتهم العالية لتوجيه أفعالهم في احترام حكم الطبيعة، كمخلوقات طبيعية، ويجب على البشر أخيراً أن يتصالحوا مع معنى "الحمى" و"الحكمة الطبيعية". فإذا كانت نظرية "الحمى" و"فلسفة البيئة" تتعلقان بأي شيء على وجه الخصوص، نودُّ أن نقول إنهما متجذرتان في حب الحكمة الطبيعية واحترام البيئة.

إن الكثير من الاجتهادات الدينية والمناقشات الفلسفية للأخلاقيات البيئية قد تم تشويهها بشكل سيئ، بافتراض أنه يمكن استيراد الحجج ببساطة من المعالجات القياسية للحداثة، أو التكنولوجيا، أو حتى الأيديولوجيات السياسية المغالية في ماديتها. ونجد أن الفلاسفة يجادلون في القضايا البيئية من حيث الضرورات الفئوية الكانطية، أو النفعية الإنجليزية؛

جميع الكائنات الحية في البيئة لها مكانة أخلاقية متساوية. فمن وجهة نظر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، تساعد البيئة العالم البشري على الازدهار. وتضع نظرية المركزية الحيوية البشر، وجميع الكائنات الحية الأخرى، في نفس الوضع الأخلاقي؛ بينما ترى الرأسمالية الجشعة، التي تركز على مركزية الإنسان، أن ذلك لن يساعد بالضرورة المجتمع على الازدهار، لأنه لن يتم اتخاذ إجراءات ضد البيئة، أي قطع الغابات الجائر، الذي يُستخدم لاستهلاك السوق.

قضية التكنولوجيا:

كثيراً ما يقترح الفقهاء والفلاسفة أن البشر يمارسون علاقة مختلفة مع بيئتهم عن الحيوانات الأخرى، وكثيراً ما نقول إن "البشر" يعدلون بيئتهم لتناسب أنفسهم، بينما تقبل "الحيوانات" الأخرى أن تعيش في بيئتها كما هي. وقد لا يبدو ذلك صحيحاً تماماً، لأن حيازة التكنولوجيا، التي نتحدث عنها، في هذا الصدد، لا تعدو أن تكون واحدة من السمات الرئيسية لعلاقتنا مع ما يحيط بنا، نظراً لأن معظم الحيوانات الأخرى في العالم تمتلك علاقة مختلفة تماماً مع بيئتها، فنحن نحكم أنها لا تمتلك التكنولوجيا، لأننا لا نستطيع مثلها أن نعيش بدون هذه التكنولوجيا. فالميل الإنساني نحو استخدام التكنولوجيا راسخ منذ زمن طويل، في الواقع، أن علماء الحفريات يقبلونه على أنه أفق الحياة البشرية، وأنه أمر ملازم لحياة الإنسان.

وإذا كانت الفرضية السابقة صحيحة، فإن الأخلاق البيئية تتطلب منا أن نفهم علاقتنا مع بيئتنا، لأن الاستنتاج الواضح هو أن فهم التكنولوجيا هو دائماً أمر ضروري. وبالتالي، تعد قصة التكنولوجيا خاضعة لتفسيرات أية فلسفة ملائمة للبيئة. وبهذا المعنى، يجب التعبير عن العلاقة الأخلاقية "الحكيمة" بالبيئات، بشكل أساس، كمفهوم عام للسلوك التكنولوجي الجيد "الحكيم"، وهو تعريف للسلوك المناسب، الذي تستجيب له التكنولوجيا. ومن المهم ملاحظة أن البيئة لا تعارض التكنولوجيا في حد ذاتها؛ بدلاً من ذلك، فإن الطلب هو ما نعتبره علاقة كاملة مع التكنولوجيا. فعندما نبني أشياء في العالم، نحتاج إلى النظر في مصير هذا العالم. ويبدو أننا نتصرف كما لو أن مصير العالم منفصل عن مصيرنا، أي أننا نتصرف كما لو أننا نستطيع فعل أي شيء للعالم دون أي تأثير نهائي على أنفسنا. إذن، فإن تركيز الأخلاق البيئية ليس مجرد فكرة التعامل مع العالم البيئي

المشاريع البشرية تفسد قاعدة التوازن الطبيعي فُلجعة الضرر بإنسانها في محاولاتها خرق القواعد الأساسية للتوازن الطبيعي

العلاقات، وليس من أجل وضع حواجز موضوعية وعزلة غير مبررة خارج إطارها.

والأهم من ذلك، أن هناك نوعان من الأسئلة، التي يجب أن نطرحها في موضوع "الحَمَى" و"فلسفة البيئة"، ونحن الآن في وضع جيد لطرحهما. أولاً، هل هناك قيم لدينا في تحديد ودراسة البيئات الطبيعية؟ وبالتالي، هل الحفاظ على البيئات الطبيعية أمر مهم بالنسبة لنا؟ وثانياً، هل هناك أخلاقيات توازن يشارك فيها البشر بشكل متبادل مع جميع الأشياء الأخرى في العالم؟ وكما سبق أن ذكر بعض الكتّاب، يسود اعتقاد عام أن العديد من الإجابات سيتم العثور عليها في الدين والأدب والفن قبل أن يتم العثور عليها في حجج الفلاسفة والعلماء المحترفين. والسبب في ذلك هو أن الفقهاء والأدباء والفنانين أخذوا زمام المبادرة في محاولة فهم طبيعة الأرض على أنها "مكان"، وفي محاولة فهم طبيعة المكان على أنها "سكن" بشري، واعتبروا أن الأخلاق هي في الأساس التزام بالتوازن والاعتدال في علاقة الإنسان ببيئته.

في الختام:

يؤكد ما نراه من تدهور في أحوال البيئة أننا لا نعرف أنفسنا حقاً حتى نعرف الطبيعة، التي ينبغي أن ندمج فيها بالضرورة. وعندما نبدأ في مراقبة الطبيعة حقاً، نبدأ معها في مراقبة أنفسنا للمرة الأولى. وأعتقد أننا لا نعرف أنفسنا حقاً حتى نتمكن من تجربة أنفسنا كشركاء في العالم. فالمشكلة البيئية كانت، وما تزال، مشكلة خطيرة ومهمة للغاية، وتتطلب اهتماماً فورياً، لأنه إذا بقينا طوال الوقت داخل أنفسنا، ولم ننظر بجديّة أبداً للطبيعة حولنا، فلن نعرف أنفسنا هذه أبداً، ولن نعيش حياة حقيقية بكل معنى الكلمة. وهذا أكثر من مجرد نداء لرعاية أشجار الغابات القديمة، وتحسين جودة الهواء في البيئة من حولنا. بل هو نداء يطلب منا إعادة اكتشاف طريقة جديدة لرؤية أنفسنا في الطبيعة، ويدعو لذلك بإلحاح كبير. ففي حين أن البيئات، التي هي من صنع الإنسان هي جيوب مقبولة داخل البيئة الطبيعية، إلا أنها لا يمكن أن ترتفع إلى مستوى السيطرة الكاملة على صحة البيئات الطبيعية. فنحن أقوى الحيوانات، التي سكنت الأرض على الإطلاق، ولكن يجب علينا الآن أن نثبت ذكائنا الفائق أيضاً من خلال إظهار أنه يمكننا استخدام قوتنا بشكل مناسب. والادعاء هو أننا إذا لم نعيد اكتشاف العلاقة المتبادلة بين الإنسانية والطبيعة، فسوف نفقد ههما، مما يوجب علينا أن نُحسِن إلى الطبيعة لنحصل على الإنسانية.

بينما نجد أيضاً فلاسفة آخرين يعالجون علاقات الكيانات الطبيعية بمصطلحات سياسية كلاسيكية، ويناقدون قضايا الحقوق والالتزامات. ولقراءة هذه الخلاصة بصورة نقدية، تصبح خيبة الأمل المركزية مع الكثير من الأخلاقيات البيئية هي المشكلة، التي لا يمكننا التأكد من كيفية تطبيق الفئات الأخلاقية والسياسية القياسية على عناصر بيئتنا. فهل يجب أن يكون للصحور "حقوق"؟ وهل يجب أن نعترف ببعض "الالتزام" تجاه الأنهار والبحار؟ فنحن نميل إلى العيش في عالم تبدو فيه المصالح الإنسانية فقط هي التي تهمننا. ونشعر بالراحة عندما يتعلق الأمر بتصورنا، والتعبير عن الكيفية، التي يمكن بها مناقشة المصالح الأخرى، والنظر فيها بجديّة أقل.

بيد أن ما يبدو مفقوداً في معظم مناقشات الاجتهادات الدينية والفلسفية للأخلاقيات البيئية هذه هو فقدانها لتناول شامل وسليم للبيئة نفسها. فقد تطورت القضايا الأخلاقية في المجتمعات البشرية دون مناقشات مماثلة إلى حد كبير، لأنه يمكننا أن نتحكم بشكل "عضوي" مشترك في حياة الإنسان والمجتمعات. وما نحتاجه هو فهم "شعوري" واسع لكل من بيئة البشر والبيئات الأخرى، بطريقة توحي بعلاقاتهم مع بعضهم البعض. ونزعم أن المشاعر المعنوية تتطلب أساساً نوعاً من العلاقة التكاملية؛ إذ تتبع معظم العضلات البيئية المعاصرة من "موضوعية" النظر إلى الطبيعة الحديثة، وما ينتج عن ذلك من انخفاض علاقتنا الشعورية بالطبيعة، إلى شراهة الاستغلال المدمر لبيئة الكائنات الأخرى. وعندما نبدأ في دراسة كل البيئات بعمق، ندرك بسرعة أن البشر وبيئتهم تقع في مركز العلاقات المتبادلة مع البيئات الأخرى.

إن الأناية والأثر النفسي السلبي، الذي يقف بين "نحن" و"الأخر"، في طبيعة البشر ذاتها، مسؤول عن الكثير من الشر في البيئة الإنسانية والطبيعية. وعلى وجه الخصوص، سماحها للناس، الذين ظنوا خطأ أنهم متفوقون أن يفعلوا أشياء رهيبية ضد الآخرين، الذين يعتقدون أنهم أقل شأناً منهم. وطالما أنه يمكن عزل الخصوم باعتبار أنهم "الأخرون"، الذين لم يكن عليهم أن يفهموا، والزعم أنهم يفتقرون إلى الفهم، ولا يجب أن يعاملوا باحترام، أو رحمة، وأن ما نسميه "البيئة" وصل إلى هذه المرحلة، في معظم المجتمعات الإنسانية. ولكن، بدون فهم هذه العلاقات بشكل صحيح، سوف لن نستطيع أن نتخلص من مشكلاتها ببساطة، ودون بذل جهد وتفكير مضمّن. إن إحدى مشاكل الفلسفة البيئية هي إعادة إنشاء معاني الكلمات، ومن ثم الرؤى، للتعامل مع هذه القضايا المرتبطة بها. ويحثنا العديد من علماء البيئة على التفكير في أنفسنا كما في داخل العالم، وأن نتذكر أن "البيئة" مصطلح مفيد فقط في استكشاف

تحتاج دول الخليج التحول من "استدامة العرض" إلى "استدامة الاستهلاك"

تحديات إدارة الموارد المائية في مجلس التعاون: الندرة وزيادة الطلب

تواجه دول مجلس التعاون تحديات عديدة وكبيرة في إدارة قطاع المياه وتحقيق استدامته، بسبب محدودية مواردها المائية الطبيعية وتدهورها المستمر من ناحية، وتسارع معدلات الطلب على المياه نتيجة المعدلات العالية نسبياً للأنشطة التنموية والنمو السكاني من ناحية أخرى. وتدفع هذه الأوضاع دول المجلس إلى الاستنزاف المستمر لمواردها المائية الطبيعية باستغلالها بمعدلات تفوق معدلات تجددتها، والاعتماد وبشكل متزايد على مصادر المياه غير التقليدية ممثلة في التحلية ذات التكاليف المالية والاقتصادية والبيئية العالية لتعويض نقص المياه وتلبية الاحتياجات القطاعية المتزايدة منها. ومن المتوقع أن تنمو تحديات سد الفجوة المائية وأن ترتفع تكاليفها مع الوقت إذا ما استمر اتباع سياسات الإدارة الحالية المبنية أساساً على إدارة العرض وتعظيم المتاح من الموارد المائية في التعامل مع هذه التحديات، والتي من المتوقع أن تزداد حدة في المستقبل بسبب آثار ظاهرة تغير المناخ العالمي. تعتبر دول المجلس من أكثر الدول ندرة في المياه في العالم، حيث تقع في منطقة هي بالأساس صحراء ذات بيئة قاسية، باستثناء بعض الأشرطة الساحلية والسلاسل الجبلية ذات المناخ المعتدل. وتتسم بانخفاض معدلات الأمطار وعدم انتظام سقوطها وارتفاع درجات الحرارة. وتبلغ معدلات البخر فيها أضعاف معدلات الأمطار، الأمر الذي يمنع تواجد مياه سطحية دائمة يمكن الاعتماد عليها. وتعتمد في تلبية احتياجاتها المائية بشكل رئيسي على موارد المياه الجوفية (٧٨٪)، والمياه المحلاة (١٩٪)، وبدرجة أقل على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة (٣٪)، بينما تتركز استخدامات المياه فيها في القطاع الزراعي (٧٧٪)، والقطاع البلدي (١٨٪)، والقطاع الصناعي (٥٪).

د. وليد خليل زباري

ومن أهم هذه القضايا التي تواجه قطاع المياه دول المجلس هي الزيادة السريعة في الطلب على المياه البلدية التي يعتمد عليها القطاع المنزلي والعديد من الأنشطة التجارية والسياحية والصناعية. ويعزى الطلب المتسارع على المياه البلدية بالأساس إلى النمو السكاني والتوسع الحضري الذي تشهده دول المجلس. إلا أن معدلات الطلب في القطاع البلدي تتضخم كذلك بسبب عاملين آخرين: الأول هو ارتفاع متوسط استهلاك الفرد في الكثير من دول المجلس (يصل في بعض الدول إلى ٧٥٠ لتر في اليوم)، ويعتبر من أعلى المعدلات على مستوى العالم، والثاني هو ارتفاع نسبة فواقد شبكة توزيع المياه البلدية بسبب التسريبات (تصل في بعض دول المجلس إلى أكثر من ٣٥٪ من المياه المزودة). ويعكس ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العديد من العوامل أهمها ارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض الوعي بندرة المياه

ولقد شهدت دول المجلس منذ منتصف سبعينات القرن المنصرم، معدلات تنمية متسارعة في مختلف النواحي الاجتماعية والعمرائية والصناعية والزراعية وذلك بسبب الزيادة المفاجئة في مداخل النفط، أدت إلى تضاعف السكان بأكثر من خمس مرات، من حوالي ٨ مليون نسمة في عام ١٩٧٠م، إلى أكثر من ٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠م. ولقد صاحب هذه التنمية والنمو السكاني المتسارعين زيادات متعاضمة في الطلب على المياه، أدت لارتفاع الطلب على المياه لمختلف الأغراض من حوالي ٦ بليون متر مكعب في عام ١٩٨٠م، إلى أكثر من ٣٠ بليون متر مكعب في الوقت الراهن. وحاليًا تواجه إدارة المياه في دول المجلس العديد من القضايا والتي في مجملها تدفع بمشكلة الندرة المائية إلى مزيد من التدهور وارتفاع التكاليف، ومن الممكن أن تؤثر على استدامة قطاع المياه واستمراره في خدمة أهداف التنمية في دول المجلس.

وجود مناطق حضرية قريبة منها. كما تؤدي هذه المحطات إلى أضرار جسيمة للبيئة البحرية بسبب صرف المحلول الملحي المركز، والحرار في حالة تقنيات التحلية الحرارية، المتخلف عن عملية التحلية، ومخلفات المواد الكيماوية المستخدمة في معالجة المياه والآثار المتبقية من العناصر التي تكون قد التقطتها وهي داخل وحدة التحلية، مما يؤدي إلى تغيرات كيميائية وطبيعية وبيولوجية في البيئة البحرية المحيطة. ولتخفيف الانبعاثات الغازية وتلوث الهواء قامت العديد من دول المجلس بإحلال الغاز الطبيعي بدلا من النفط كوقود لتشغيل المحطات، كما قامت بعض الدول بإعادة تصميم نظام صرف الرجيع لتخفيف تأثيراته على المنطقة البحرية المحيطة.

ويزيد من التكاليف المالية لقطاع المياه البلدية هو أن غالبية دول المجلس تنتهج سياسات سعرية تدعم استهلاك المياه بشكل كبير وغير موجه، مما يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يؤدي هذا الدعم العام غير الموجه، أولاً إلى تضخيم الطلب على المياه، وثانياً يفرض عبئاً مالياً كبيراً على كاهل الموازنات الوطنية بسبب انخفاض نسب استرجاع التكاليف، والذي يمكن أن يوجه إلى قطاعات أكثر حيوية مثل التعليم والصحة والتنمية البشرية. ومن ناحية أخرى، يؤدي الدعم العام لاستهلاك المياه إلى دعم كبار المستهلكين للمياه بمبالغ أعلى من أولئك الذين يستهلكون كميات قليلة ويحافظون عليها، وهو أمر لا يتعارض مع العدالة الاجتماعية في استهلاك الموارد فقط بل كذلك يؤدي بشكل عام إلى عدم وجود الحوافز لترشيد استهلاك المياه في القطاع البلدي.

التحدي الآخر والذي يمثل تحدياً استراتيجياً هو أنه بالرغم من إدخال التحلية في المنطقة منذ الخمسينيات من القرن الماضي وامتلاك دول المجلس ما يقرب من 50% من طاقة التحلية العالمية، وبالرغم من الاعتماد العالي والمتزايد على تحلية المياه في توفير إمدادات المياه البلدية، ما زالت تقنية وصناعة تحلية المياه مستوردة في المنطقة، وتظل قيمتها المضافة لاقتصاديات دول المجلس محدودة جداً فيما يتعلق بالتشغيل والصيانة وتأهيل المحطات والتصنيع وصناعة قطع الغيار الرئيسية وتأهيل العمالة الوطنية للعمل في هذه الصناعات.

أما بالنسبة لتحديات إدارة الموارد المائية الطبيعية، فيمثل النضوب السريع لخزانات المياه الجوفية والتدهور المستمر في نوعيتها التحدي الأكبر الذي تواجهه دول المجلس. تمتلك دول

بالمنطقة، وغياب أو انخفاض التعرفة على استخدامات المياه في معظم دول المجلس والتي بوضعها الحالي لا تعطي المستهلك الحافز المطلوب لتوفير المياه.

ولمجاراة الزيادات المتسارعة في الطلب على المياه البلدية، وفي ظل محدودية موارد المياه الجوفية وعدم ملاءمة نوعيتها للمواصفات المطلوبة، اعتمدت دول المجلس اعتماداً كبيراً على تحلية المياه، وساعدها في ذلك توافر موارد الطاقة لديها وقدراتها المالية العالية. وحالياً، تعتمد معظم نظم إمداد المياه البلدية في دول مجلس التعاون على تحلية المياه، وتبلغ نسبة مساهمة المياه المحلاة في إمدادات المياه البلدية حوالي 75% وسطياً في هذه الدول. وفي هذا المجال، تعتبر دول المجلس من الدول التي يشهد لها عالمياً في تحقيق نسب مرتفعة جداً من خدمات مياه شرب مأمونة وميسورة للسكان تصل إلى 100%، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تحسن مستوى المعيشة والصحة العاليتين نسبياً في هذه الدول.

إلا أن عملية التحلية وتوفير هذه الخدمة العالية لمياه الشرب تصاحبها تكاليف مالية واقتصادية وبيئية عالية. وتعتبر تكاليف إنشاء وتشغيل محطات التحلية عالية نسبياً مقارنة بالموارد المائية الأخرى، ويرجع ذلك أساساً لكثافة استهلاك الطاقة في عملية التحلية والتي تمثل أكثر من 85% من تكاليف التشغيل في التقنيات الحرارية المستخدمة بشكل كبير في دول المجلس. كما أن معدلات الزيادة في استهلاك الطاقة أصبحت تندر بخطر هدر جزء كبير من موارد الطاقة في دول المجلس مسببة استنزافها السريع ومهددة مصدر الدخل الرئيس لها. ولتقليل هذه التكاليف اتبعت بعض دول المجلس سياستين في إدارة قطاع التحلية؛ الأولى هي خصخصة قطاع الإنتاج لتقليل التكاليف المالية ورفع كفاءة الإنتاج، حيث أقيمت العديد من محطات تحلية المياه على هيئة مشروعات مستقلة للمياه والطاقة، على أن تشتري الحكومة المياه المحلاة بناء على خطة طويلة الأجل. أما السياسة الثانية فهي التوجه إلى تقنيات الأغشية التي تستهلك معدلات طاقة أقل نسبياً من التقنيات الحرارية.

أما بالنسبة للتكاليف البيئية المصاحبة للتحلية فتتمثل في تلوث الهواء بسبب انبعاث مختلف أنواع الأكاسيد من مداخن محطات التحلية، وخصوصاً تلك المحطات التي تستخدم النفط بدلاً من الغاز الطبيعي، مما يؤدي إلى تلوث الهواء في المناطق المحيطة بهذه المحطات ويؤدي إلى مخاطر صحية في حال

▲ **موارد المياه الجوفية 78% و المحلاة 19% و مياه الصرف المعالجة 3%**
وتتركز استخدامات المياه في القطاع الزراعي 77% والبلدي 18% والصناعي 5%



مصدران للمياه الجوفية الأول المياه المتجددة الضحلة في الترسبات الغرينية وهي قابلة للتجدد والثاني المياه الجوفية غير المتجددة أو الأحفوري

مؤدياً ذلك إلى انخفاض مستوياتها وتدهور نوعية مياهها بشكل مستمر بسبب غزو المياه المالحة لها. وحالياً، يتم استخراج موارد المياه الجوفية المتجددة بطريقة غير قابلة للاستدامة، ويتم تعدين المياه الجوفية غير المتجددة بشكل غير مخطط وبدون استراتيجيات واضحة لمصادر المياه البديلة لمرحلة ما بعد نضوب هذه المصادر. ولتخفيف الضغط على المياه الجوفية ولزيادة مخزونها المائي قامت بعض دول المجلس التي تتوافر لها الظروف المواتية لذلك ببناء السدود بهدف حجز سيول مياه الأمطار للاستفادة منها إما مباشرة أو في تغذية المياه الجوفية أو الاثنين معاً، وكذلك لحماية المنشآت والسكان من مخاطر الفيضانات السيلية، كما هو الحال في السدود المبنية في سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

المجلس نوعين من المياه الجوفية، الأول هو المياه الجوفية المتجددة وهي ضحلة نسبياً وتتواجد في الترسبات الغرينية الموجودة على امتداد القنوات الصغيرة في الأودية الرئيسية والسهول الفيضية للأحواض، وهي قابلة للتجدد، ولكن بشكل محدود بسبب انخفاض معدلات الأمطار. والنوع الثاني هو المياه الجوفية غير المتجددة، أو الأحفورية، وهي مخزنة في تكوينات رسوبية عميقة وتخزن كميات كبيرة من المياه الجوفية ويرجع عمرها إلى آلاف السنين وخزنت في الطبقات الجيولوجية خلال الفترات المطيرة التي مرت بها جزيرة العرب. ولقد أدى الاعتماد الكبير على المياه الجوفية، المتجددة وغير المتجددة، وخصوصاً لتلبية متطلبات القطاع الزراعي (كما سيأتي على ذكره لاحقاً) إلى الاستخدام المكثف لهذه المياه بشكل عشوائي واستنزافها

وكذلك كوسيلة لإعادة توزيع العائدات النفطية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. وبلا شك فإن استراتيجيات الإنتاج الزراعي المحلي تعتبر عنصر حيوي وهام ومكمل لاستراتيجيات الأمن الغذائي الأخرى، مثل استراتيجيات الاستيراد والاستثمارات الزراعية الخارجية والتخزين وغيرها، إلا أن محاولة تحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج المحلي دون الأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية المتاحة ودون تعديل الممارسات الزراعية الحالية سيؤدي إلى تكاليف بيئية باهظة وإلى تدهور وفقدان موارد المياه الجوفية، وسيعرض في النهاية كلاً من الأمن الغذائي والأمن المائي للخطر.

ويلاحظ أنه بالرغم من الإعانات التي يتلقاها القطاع الزراعي في معظم دول المجلس، إلا أن أداء القطاع يعتبر منخفضاً بشكل عام، ولا يمكن لنوعية المنتجات الزراعية المحلية أن تتنافس مع المنتجات المستوردة نظراً لانعدام تكنولوجيا الري الحديثة، وعدم كفاية مراقبة الجودة، والأساليب اللاحقة للحصاد، والتسويق. ولقد خطت بعض الدول خطوات عديدة لوقف الاستنزاف المتزايد للمياه الجوفية تمثلت في تشجيع ودعم إدخال طرق الري الحديثة ونظم الزراعة الحديثة، ومنع زراعة بعض المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه ومنع تصديرها، كما وضعت خططاً طموحة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة وإحلالها محل المياه الجوفية لتخفيف الضغوطات عليها. إلا أن فعالية هذه الخطوات ما زالت غير محسوسة على حالة المياه الجوفية.

وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت مياه الصرف الصحي المعالجة بالدخول في الموازنة المائية في دول المجلس كمصدر مائي جديد، مدفوعة بتصاعد استهلاك المياه في المناطق الحضرية. ولقد بدء توفر هذه المياه للاستخدام بسبب استكمال بناء محطات المعالجة وشبكات الصرف الصحي في معظم المدن الكبرى بهذه الدول. وعلى الرغم من النمو السكاني والتوسع الحضري المتسارعين في دول المجلس التعاون، فإن هذه الدول حققت معدلات عالية جداً وجديرة بالإشادة في توفير خدمات الصرف الصحي لنسبة كبيرة من السكان، كما أنها تقوم بتشغيل مرافق معالجة حديثة بقدرات معالجة ثلاثية ومتقدمة. ومع ذلك، فإن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لم تتطور بشكل موازي، حيث تشكل كميات المياه المعاد استخدامها حوالي ٤٠٪ فقط من كميات مياه الصرف الصحي المعالجة، مما يعتبر فرصة رئيسية

ولقد أدت خسارة المياه الجوفية إلى العديد من التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها دول المجلس حالياً، ويأتي على رأسها خسارة المياه الجوفية نفسها كأصول طبيعية، وفقدان جاهزيتها للاستخدام المباشر للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التنموية المختلفة، وخروج العديد من الأراضي الزراعية المعتمدة على الري بالمياه الجوفية من دائرة الاستثمار بسبب نضوب وتملح المياه وتصحر هذه الأراضي، وفقدان وظائف المياه الجوفية الحيوية المتعلقة بفقدان العيون الطبيعية التي تعتمد عليها، وتدهور البيئات والموائل المصاحبة لها، ناهيك عن خسارة المجتمعات الخليجية لفرص استثمار هذه البيئات الفريدة من نوعها في السياحة والتعليم والثقافة والفنون والبحث العلمي، والقيم الجمالية والتراثية والإبداعية لهذه المناطق الطبيعية. تؤثر خسارة مصادر المياه الجوفية تأثيراً مباشراً في الأمن المائي الخليجي، حيث يؤدي تدهور هذه المياه إلى خسارة مخزون استراتيجي هائل لتزويد السكان بمياه الشرب في حالات الطوارئ.

أدت الزيادة السكانية

لارتفاع طلب المياه من

٦ بليون متر مكعب عام

١٩٨٠ إلى ٣٠ بليون

متر في الوقت الراهن

ويعتبر التضارب بين متطلبات القطاع الزراعي والموارد المائية المتاحة واحد من أهم التحديات المزمنة التي تواجه الإدارة المستدامة للموارد المائية بدول المجلس. إن من أهم القوى الدافعة للطلب على المياه في القطاع الزراعي في دول المجلس احتياجات النمو السكاني من الغذاء والسياسات الزراعية السائدة فيها. ويعتبر القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه في دول المجلس، وكما ذكر سابقاً يستحوذ القطاع على أكثر من ٧٥٪ من إجمالي استخداماتها، ويتم تلبيتها أساساً عن طريق استخراج المياه غير المتجددة العميقة. وتتضخم معدلات السحب في القطاع الزراعي بسبب العديد من العوامل، من أهمها سيادة طرق الري التقليدية التي يصاحبها كفاءة ري منخفضة (٣٠-٤٥٪)، وزراعة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، وعدم وجود تعرفه لاستهلاك المياه الزراعية، والدعم العالي لأسعار الطاقة المستخدمة في ضخ المياه الجوفية.

وبالرغم من استهلاك القطاع الزراعي لهذه النسب العالية من المياه، إلا أنه لا يسهم بأكثر من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لأي دولة من دول المجلس. وبالرغم من ذلك، فإن أغلبية دول المجلس تقدم إعانات سخية لقطاع الزراعة تشمل حفر الآبار والوقود والمدخلات الأخرى من أسمدة ومبيدات، وبرامج دعم الأسعار. ويتم ذلك في محاولة لزيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من سلع معينة كجزء من سياسات الأمن المائي،

الطلب والكفاءة، إلى إعطاء المستهلك الشعور بـ "الوفرة" بدلاً من "الندرة"، وأدى إلى ظهور العديد من الاستخدامات والأوضاع غير المستدامة للمياه في دول المجلس ومن أهمها تدني كفاءة استخدام المياه في القطاعات المستهلكة.

كما أنه من الواضح أيضاً أن أسلوب الإدارة هذا لا يمكن أن يكون حلاً بعيد المدى لندرة المياه في دول مجلس التعاون ومواجهة تحدياتها المتزايدة، وبأن هناك حاجة إلى نهج مفاهيمي جديد في إدارة الموارد المائية المحدودة والباهظة التكاليف للدول، إذا ما أرادت هذه الدول نظام إداري مستدام لقطاع المياه قادر على خدمة أهداف التنمية فيها والوفاء بمتطلباتها. وفي هذا المجال، تحتاج دول مجلس التعاون خلال الفترات القادمة إلى تحويل تركيز جهودها من ضمان "استدامة العرض" إلى ضمان "استدامة الاستهلاك"، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية وحماية البيئة كأهداف أساسية في إدارة الموارد المائية.

ولتحقيق هذا التحول والوصول إلى نموذج "استدامة الاستهلاك" ينبغي على دول المجلس اتباع سياسات إدارة الطلب والكفاءة والترشيد، وتطبيق ثلاثة أنواع من الأدوات، وهي: (1) الأدوات البنائية والتشغيلية (مثل تركيب العدادات، وإدخال تحديث على الأجهزة التي تستهدف توفير المياه، والتحكم في تدفق المياه، وإعادة التدوير،...);

(2) الأدوات الاجتماعية والسياسية (مثل التعليم والتوعية، سن قوانين المباني، ووضع الملصقات التعريفية على الأجهزة،...); والاقتصادية (السياسات السعرية لاستخدام المياه والمحفزات والمثبطات الاقتصادية لترشيد استخدام المياه). وبالنسبة لفعالية هذه الأدوات في عملية التحول، فلقد أظهرت التجارب السابقة الخاصة بأن الجمع بين هذه الأدوات الثلاث يعد أكثر نجاعة بصفة عامة عن تطبيق أحدها فقط، حيث إنها تعزز بعضها البعض.

وختاماً، إن مواجهة التحديات المائية التي تعيشها، وستعيشها، دول مجلس التعاون، الواقعة في أشد المناطق ندرة في المياه في العالم، وتحقيق استدامة الاستهلاك ستتطلب تدخلاً جذرياً في البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في دول المجلس، وتعاملاً رقيقاً وعالياً من الإرادة السياسية والمستوى الإداري والعلمي والتقني للتصدي لهذه التحديات. والأهم من ذلك هو تحسين مستوى الحوكمة لينتقل سلوك المجتمع من كونه جزءاً رئيسياً من المشكلة المائية إلى جزء رئيسي في حلها.

ضائعة تحت ظروف الندرة التي تعيشها دول المجلس. ومن جهة أخرى، وبالرغم من جهود دول المجلس في تقديم خدمات الصرف الصحي لسكانها، لا تزال أنظمة التجميع والمعالجة غير مواكبة للتنمية الحضرية ونجد أنه في العديد من الدول تتجاوز مياه الصرف الصحي المجمع الطاقة التصميمية لأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي بسبب الزيادة المضطردة لاستهلاك المياه البلدية، وعدم وجود التخطيط المتكامل بين خطط إمدادات المياه البلدية وقطاع مياه الصرف الصحي، حيث تكون خطط الصرف الصحي متخلفة دائماً عن خطط الإمداد. ويؤدي هذا إلى صرف مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً إلى البيئات البرية والبحرية، مما يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية والبيئة، على التوالي.

وأخيراً، تواجه دول المجلس تحدياً مستقبلياً يضاف إلى هذه التحديات ويقام من حدها، وهو تأثيرات ظاهرة تغير المناخ على الموارد المائية المحدودة في دول المجلس، حيث تشير التقارير ونماذج المناخ العالمية والإقليمية إن المنطقة العربية، ومن ضمنها دول المجلس، ستأثر إلى حد كبير بظاهرة تغير المناخ وستشهد تأثيرات ستكون سلبية في معظمها. ومن أهم هذه التأثيرات تناقص معدلات الأمطار بشكل عام خلال السنوات القادمة مما سينعكس سلباً على الإيرادات المائية الطبيعية لدول المجلس ومعدلات تغذية المياه الجوفية. كما أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى ازدياد الطلب على المياه لاستخدام الإنسان والزراعة مما سيزيد من معدلات الطلب في القطاعين البلدي والزراعي. وتشير هذه التقارير كذلك إلى زيادة وتيرة الحوادث المتطرفة للمناخ من حيث فترات الجفاف والفيضانات، فضلاً عن ارتفاع مستوى البحار وما قد ينجم عنه من غمر للمناطق الساحلية وغزو مياه البحر للمياه الجوفية في تلك المناطق. أي أنه بالإضافة إلى التحديات والمشاكل الحالية التي تواجه إدارة قطاع المياه في دول المجلس، تمثل ظاهرة تغير المناخ ضغطاً إضافياً إلى القوى الدافعة لقطاع المياه المتمثلة في النمو السكاني والإسكاني، وانخفاض كفاءة المياه، وتغير أنماط الاستخدام، كما أنها ستزيد من حالة عدم اليقين في التخطيط والإدارة المائية.

ويتضح من الاستعراض السابق أنه في سبيل تلبية الطلب المتزايد على المياه لمختلف القطاعات تبنت دول مجلس التعاون بشكل عام أسلوب إدارة جانب العرض وتعظيم مصادر المياه، وتمثل ذلك بشكل رئيسي في زيادة السحب من موارد المياه الجوفية، والتوسع في إنشاء محطات التحلية، وبدرجات أقل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، وبناء السدود. وفي الواقع أدى إتباع هذا الأسلوب، وبدون إيلاء الاهتمام الكافي لجانب إدارة

السفيرة هيفاء أبو غزالة مساعد الأمين العام للجامعة العربية: زيادة الاستثمار في العنصر البشري العربي المشروع الأول للجامعة العربية

أكدت السفيرة هيفاء أبو غزالة مساعد الأمين العام للجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في حوار لمجلة (آراء حول الخليج)، على أهمية دور المرأة العربية في تحقيق التنمية المستدامة، وأشادت بدورها على وجه الخصوص في مواجهة مخاطر وباء كورونا ونجاحها في حماية الأسرة، وأشادت بما حقته المرأة الخليجية من تمكين في مختلف المجالات، وخصوصاً ما حقته المرأة السعودية، وذكرت أن جامعة الدول العربية تولي اهتماماً كبيراً للاستثمار في العنصر البشري العربي وتعتبره على رأس القضايا الملحة، وأعربت عن قلقها من ازدياد أعداد النازحين واللجوءين العرب في ظل الظروف الفريدة التي يعيشها العالم وذكرت أن الجامعة بصدد تنظيم مؤتمر دولي موسع بمشاركة الأمم المتحدة لمناقشة هذه القضية ووضع الحلول المناسبة لها، وأكدت على أن الانتصار على كوفيد-19 يتحقق بالعلم والصبر والتكاتف بين كافة الدول العربية، وأشارت إلى أن العالم العربي نجح في ترتيب أولوياته من خلال اتباع خطوات جادة في مواجهة الوباء، وبيّنت أن جامعة الدول العربية لديها الكثير من الخطط المستقبلية التي بالتاكيد ستغير المستقبل العربي، وإلى نص الحوار:

أجرت الحوار : شاهيناز العقباوي

من مخاطر الوباء المتوقعة والتي نأمل أن تزول سريعاً ولا نتكبد المزيد من الخسائر في كل المجالات. فضلاً عن إننا على تواصل مستمر مع كافة وزراء الصحة العرب، ولتحقيق أفضل مستوى من الحماية للمواطن العربي. وقد قامت جامعة الدول العربية بالتعاون مع كافة وزراء الصحة العرب بعمل جلسة حوارية عبر تقنية "الفيديو كونفرانس" مع خبراء من جمهورية الصين حول ما استجد في مواجهة وباء كورونا.

● في خضم حديثنا عن مواجهة وباء كورونا، ماذا عن الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية للارتقاء بالواقع الصحي العربي؟
الملف الصحي يشكل واحداً من أهم وأخطر الملفات العربية لذا توليه الجامعة رعاية واهتماماً خاصاً بالتنسيق مع كافة الدول العربية من خلال وزراء الصحة العرب، وهناك العديد من المؤتمرات والفاعليات التي أقيمت داخل وخارج الجامعة ذلك بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية للعمل على الارتقاء بالملف الصحي في العالم العربي وحماية المواطنين والحمد لله تجلى هذا الدعم على أرض الواقع متجسداً فيما قامت به

● تتحمل المرأة العربية في الوقت الحالي عبئاً كبيراً جراء ما يتعرض له العالم من تأثيرات اجتماعية ونفسية واقتصادية، فما هو الدور الذي تلعبه في الوقت الراهن من وجهة نظرك؟
لمرأة العربية كانت ولا تزال حالة فريدة تعكس طباعاً خاصة، وتحمل تفاصيل عظيمة في ظل ما تواجهه من ظروف معقدة ومتشابكة، جعلت منها أيقونة متفردة في مسيرة الحياة. مما لاشك فيه أنها تتحمل العبء الأكبر حالياً في ظل الأوضاع التي يتعرض لها العالم وبالتأكيد الأمر لا يقتصر على المرأة العربية على وجه الخصوص بل على نساء العالم أجمع، ونحن ما علينا سوى الصبر والتحمل والانتظار لحين زوال هذا الوباء .

● فيما يتعلق بالواقع الصحي في العالم العربي كيف تقيمين الأوضاع والتحديات العربية لمواجهة وباء كوفيد 19؟
بالتأكيد الدول العربية كافة معها جامعة الدول العربية تسير بخطى ممتازة لمقاومة انتشار هذا الوباء الخطير، وتحركت جامعة الدول العربية سريعاً، وناشدت كافة الدول العربية باتخاذ كافة التدابير الصحية لحماية الشعوب العربية



تعد الجامعة العربية مع الأمم المتحدة لمؤتمر ضم حول النزوح واللجوء للخروج بآلية للتعامل مع هذه القضية

المرأة كذلك تحديد التحديات التي ما زلت تقف عقبه أمام المرأة العربية، عقب ذلك عقدت لجنة المرأة العربية في المملكة العربية السعودية اجتماعاً، تم خلاله إقرار بيان عربي خاص بكل أولويات المرأة العربية، وتم إرسال نص البيان إلى الأمم المتحدة ووضع على الموقع الخاص بها، حيث تم الإعلان من خلاله عن أولويات المرأة العربية، إضافة لذلك كان من المقرر مشاركتنا في المؤتمر الدولي المنعقد في نيويورك حول "سبل ووسائل دعم المرأة" وللأسف تم إلغاء فعالياته على المستوى الدولي نظراً للظروف الصحية العالمية والاكتفاء بمشاركة مسؤولي المندوبيات من السفارات الموجودة في نيويورك للدول والمنظمات، وبالتأكيد العالم أجمع يسير بخطى جادة نحو دعم المرأة ونحن في الدول العربية نسعى للوصول لأفضل مستوى مقارنة بما وصل إليه العالم.

وعلى أرض الواقع حققت المرأة العربية الكثير من النجاحات في العديد من المجالات، وقطعت شوطاً مميّزاً في العمل السياسي هذا فضلاً عن مشاركتها وبقوة في دعم القطاع الخاص، وهناك

كافة الدول العربية من خطوات جادة ومؤثرة لحماية عالمنا العربي من وباء كورونا، وعلى الصعيد العربي لاسيما داخل مجال عملنا أطلقنا مبادرة من القمة العربية الأخيرة خاصة بصحة المرأة للتأكيد على ضرورة الاهتمام بها وذلك إدراكاً منا بخطورة ملف صحة المرأة العربية وأهميته، وهي مبادرة مشكورة وهامة وأغلب الدول العربية حققت تقدماً ملحوظاً ومحموداً في هذا المجال..

● على ذكر المرأة العربية ما تقييمك لوضعها على أرض الواقع، في ظل الدعم الذي تقدمه لها جامعة الدول العربية؟

ظلت المرأة العربية على مدار التاريخ شاهدة وصانعة لمجد الأمة العربية، التي واجهت تحديات غير مسبوقة من نزوح ولجوء وإرهاب ألقت بظلالها على المرأة بشكل خاص. ونحن في الجامعة شاركنا مع منظمات الأمم المتحدة في إعداد تقرير إقليمي حول الخطوات التي اتخذتها الدول العربية في الـ ٢٥ عاماً الماضية، من إجراءات متعلقة بسبل دعم

● هل تعتبر "استراتيجية المرأة الأمن والسلام" التي تبنتها إدارة الأسرة والطفل في جامعة الدول العربية وسيلة لزيادة تمكين المرأة العربية؟

إدارة المرأة والأسرة والطفل عملها مميز ويتشابه مع الكثير من الإدارات داخل الجامعة وحققت العديد من النجاحات، و لدينا مشروع كبير بدأ قبل عدة سنوات مع هيئة الأمم المتحدة حول المرأة والأمن والسلام من خلاله تم صياغة استراتيجية المرأة للأمن والسلام، وتم عقد العديد من المؤتمرات، والآن تابعا مع الدول العربية إعداد تقارير خاصة بمشروع القرار ٣٠٢٥ بمجلس الأمن لتشجيع الدول العربية على صياغة خطاب عمل هذا القرار وفى الوقت نفسه تم إنشاء لجنتين للطوارئ ومؤخراً أقر مجلس الجامعة، إقامة "الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام" ونحن الآن نضع الاستراتيجية الخاصة بها وستكون أول شبكة من نوعها في العالم العربي كما أنها عضو في التحالف الدولي للنساء وسيطات السلام، بالإضافة إلى أن الأمين العام أقام لجنة خاصة للنساء وسيطات السلام. لاسيما أن مقترح إنشاء الشبكة جاء نتيجة الوعي بقضية ضعف التمثيل النسائي في عمليات الوساطة، فضلاً عن اهتمام الجامعة بضرورة تعزيز دورهن في صنع السلام الشامل كعناصر فاعلة في حل النزاعات. ولا يمكن أن ننكر أنه كثيراً ما تُستثنى النساء من طاولة التفاوض، وطالما ما تُغفل عن إدماج العديد من احتياجاتهن في أوقات النزاع باختلاف الهويات العرقية والدينية، لذا ترى جامعة الدول العربية أن معالجة مثل هذه الإشكالية أصبحت ضرورة في ضوء التحديات الجسيمة المرتبطة بالنزاعات المسلحة، وما تلقيه بظلال على النساء بشكل خاص، وإضعاف المؤسسات الوطنية وتقليص قدرة المنطقة على توفير الخدمات الأساسية، وتمزيق النسيج الاجتماعي، في ضوء التشابك بين النزاعات وتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، وغيرها من التهديدات والتحديات للسلم والأمن الدوليين..

واستكمالاً للجهود التي تبذلها الحكومات العربية في حماية النساء والفتيات في أوقات السلم واللا سلم، قامت جامعة الدول العربية بتنظيم فعالية جانبية على هامش أعمال الدورة الـ "٦٣" للجنة وضع المرأة تحت عنوان "تعزيز دور النساء في عمليات الوساطة وبناء الأمن والسلام في المنطقة العربية"، التي عقدت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك بهدف مناقشة أفضل الممارسات لتعزيز دور المرأة العربية في مواقع التفاوض، وتبادل الخبرات

الكثير من النماذج لنساء رائدات في العديد من المجالات الحيوية والمؤثرة في العالم العربي، رغم مرور بعضهم بظروف وأوضاع تحول دون تحقيق المزيد من النجاحات.

وجامعة الدول العربية تولي ملف المرأة رعاية خاصة وهناك العديد من الإنجازات التي تحققت لصالحها لاسيما في مجال التشريعات التي تم تعديلها بشكل أصبحت صديقة للمرأة، حقيقة هناك عدد من الدول لديها بعض من التشريعات التي تحتاج إلى التعديل، لكن ما تحقق حتى الآن أمر محمود ومشكور من كافة الدول، وفى طريق سعى الجامعة لإكساب النساء العربيات المزيد من التكريم أطلقنا جائزة "المرأة العربية" والتي تعد الأولى من نوعها في العالم العربي، وتمنح بمشاركة ودعم من كافة الدول، وجامعة الدول العربية وضعت مجموعة من المعايير الخاصة بالجائزة في شكل عدد من المحاور لتختار الدول منها ما تراه مناسباً وملائماً لوضع المرأة، وحرصنا خلال اختيارنا لها على أن تكون مختلفة وفريدة عن كافة المحاور التي استهلكنا من قبل في مجال تكريم المرأة العربية .

● أشرتي إلى أن المرأة العربية حققت الكثير من النجاحات، فماذا عن أهم وأخطر التحديات التي تواجهها نحو المزيد من التمكين؟

على الرغم من التقدم الملموس للمرأة العربية في مختلف المجالات لاتزال هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق العديد من الأهداف، ونحن للأسف في منطقة نزاعات وصراعات، ودايمًا في أوقات الحروب هي الضحية نتيجة الاعتداء عليها من جهة واستغلالها من جهة أخرى. لذا فالمرأة تتحمل عبئاً كبيراً قبل الحرب وأثناءها وحتى بعد انتهائها.

ولا ننسى ما تتعرض له المرأة العربية من عنف والذي يشكل بدورة واحداً من أهم وأخطر التحديات التي تواجهها، وفى جامعة الدول العربية هناك اهتمام بملف العنف ضد المرأة لاسيما أنه من الملفات المؤثرة والكثير من التشريعات في مختلف الدول العربية تم تعديلها لكن على أرض الواقع ما زالت المرأة تواجه معاناة، وعلى الرغم من تحقيقها للنجاحات لكنها للأسف لازالت تشعر أنها مازالت تعاني من الإجحاف والتمييز بحقها في العديد من المجالات الحياتية في بعض الدول، وهو ما يشكل عائقاً أمام طموحاتها.

جامعة الدول العربية ناشدت كافة الدول باتخاذ التدابير الصحية لحماية الشعوب من مخاطر الوباء

التي لاتزال تواجه مرارات الاحتلال الذي لا يتوانى عن تعريض الأسرة والطفل الفلسطيني لكل أشكال القهر والظلم، هذا إلى جانب معاناتها من أزمة وباء كورونا يضاف على كاهلها مواجهة ويلات وظلم قوات الاحتلال.

وفيما يخص الطفل العربي فالى جانب ما توليه الجامعة من رعاية واهتمام بأطفال منطقة النزاعات لا يقل ملف عمالة الأطفال أهمية فهو ملف خطير، ومؤثر لاسيما بعد الزيادة المطردة في عددهم ببعض الدول العربية نتيجة الأوضاع التي تمر بها لذلك أخرجت الجامعة تقريراً، العام الماضي تضمن عمالة الأطفال أسبابه وكيفية مواجهته بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة العمل والمجلس العربي للطفولة والتنمية.

كذلك نعمل على إعداد تقرير عربي حول تأثير اتفاقية حقوق الطفل التي أبرمت قبل ثلاثين عاماً على الطفل العربي ونجرى دراسة حول النتائج التي تحققت جراء توقيعنا على هذه الاتفاقية، هذا فضلاً عن إننا لدينا خطة إعلامية موجهة للآباء حول خطر استخدام الأطفال للتقنيات الحديثة بدون إرشادات وهناك العديد من البرامج الهامة التي تصب في مصلحة الطفل العربي. في نفس الوقت هناك ملف الأسرة ونحن نتابع وضع الأسرة والطفل والمرأة من خلال لجان على سبيل المثال لجنة المرأة العربية التي تقوم بعمل توصيات ترفع لمجلس الجامعة ليصدر قرارات، كذلك هناك توصيات تصدر من لجنة الأسرة والطفل وهي من اللجان المهمة لأننا لأول مرة في العام الحالي لدينا برامج جديدة منها تفعيل دور مستشار الأسرة وهو مناسب جداً في ظل أوضاع بعض الدول العربية لذا نحتاج لتفعيل دور الإرشاد الأسري في العالم العربي، والكثير من دول العالم لديها مراكز للإرشاد الأسري وهو أمر خطير وضروري وهناك العديد من المشروعات الخاصة بدعم الأسرة العربية وتتميتها في مختلف المجالات، وفيما يتعلق بالملف الاجتماعي ككل هناك تقدم نحو الأفضل، من خلال إعداد الكثير من مشاريع برامج الحماية الاجتماعية و الأسرة بشكل عام، للوصول لأفضل مستوى متحقق لخدمة الملف الاجتماعي بشكل عام. قمنا بالربط بين ملف الأسرة والمرأة والطفل بملف التنمية المستدامة.

● ما هي أهم القضايا التي تأتي على رأس أولويات جامعة الدول العربية في المستقبل القريب؟

بالتأكيد هناك العديد من الموضوعات الهامة على أجندة الجامعة، واعتقد أن تطوير الإنسان العربي والارتقاء به وانحسار الاستثمار المستقبلي فيه مع اعتباره المشروع القومي العربي الأول بالتأكيد سيكون على رأس القضايا التي ستوليها الجامعة أقصى درجات الاهتمام .

حول المشاركة الفعالة للنساء في عمليات الوساطة وبناء السلام، والذي يأتي تنفيذا للاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية: "حماية المرأة العربية الأمن والسلام" والتي تم اعتمادها من مجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في الدورة الـ ١٤٤٤ عام ٢٠١٥م، وتماشياً مع الجهود الإقليمية بإنشاء شبكات للنساء المشاركات في عمليات الوساطة مثل شبكة الوسطاء من بلدان الشمال الأوروبي "٢٠١٥"، في موايز - أفريقيا "٢٠١٧"، شبكة وسطاء نساء البحر الأبيض المتوسط "٢٠١٧" والنساء الوسطاء في دول "الكومنولث" البريطاني "٢٠١٨".

● كيف تقيمين ما وصلت إليه المرأة الخليجية في الوقت الحالي؟

قطعت الدول الخليجية خطوات هامة في دعم التمكين السياسي للمرأة والاهتمام المناصب القيادية، وتميزت المرأة الخليجية منذ سنوات في المجال الاقتصادي فهي تمتلك مؤسسات ضخمة، ودول الخليج لديها إنجازات كبيرة في مجال دعم المرأة، وسارت المملكة العربية السعودية على خطى النجاح في هذا المجال محققة الكثير من الإنجازات وحصلت المرأة السعودية على العديد من المكاسب في فترة زمنية وجيزة، وأتمنى أن تنتهز النساء الفرصة لتحقيق المزيد من النجاحات، طالما هناك قيادة تقوم بدعمها على أرض الواقع. وتحرص على تمكينها وكافة الدول الخليجية لديها رغبة قوية بالدفع في ملف تمكين المرأة، بدأت الأمور تسير نحو الأفضل في ملف التمكين التدريجي للمرأة الخليجية في كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية.

● ماذا عن الأسرة والطفل العربي في ظل الوضع الحالي؟

لا ينكر أحد الوضع الذي تعيشه الأسرة والطفل العربي، الجميع لديه وعي وإدراك بخطورة الموقف، ومع ذلك هناك نماذج للأسرة العربية إلى جانب معاناتها من خطر مواجهة وباء كورونا تواجه تداعيات الحروب التي لا تزال تعاني منها بعض الدول العربية، ما يجعلها تحتاج إلى رعاية واهتمام كبير، خاصة نتج عن هذه الأزمات أكبر أزمة لجوء في العالم وأصبحنا للأسف نعانى من أكبر عدد من اللاجئين وأكثر نسبة نزوح خارجي، وإنشاء الله تعالى عقب انتهاء وباء كورونا، سنعد مؤتمر ضخيم يدور حول أزمة النزوح ومشاكل اللجوء، مع الأمم المتحدة والعديد من منظمات العالم، وهدفنا أن نخرج بالية نوضح فيها كيفية التعامل مع هذه القضية التي تعتبر الشغل الشاغل الآن، لاسيما أن معاناة النزوح ممتدة للعديد من الدول العربية من ليبيا إلى اليمن وسوريا والعراق ونتمنى أن تسير الأمور في العالم العربي إلى الأفضل سريعاً. وطبعاً لا ننسى المرأة الفلسطينية

مركز الملك سلمان للإغاثة نزع ٣٤٤ ألف لغم في اليمن زرعها ميليشيا الحوثي ٤٠٪ من ألغام العالم في الدول العربية وقيمة اللغم من ٣ إلى ٣٠ دولارًا

يسمى البعض حقول الموت، وفي تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر شُبهت الألغام، بمقاتلين لا يحملون أسلحة ظاهرة، لا يخطئون هدفهم قط، ويصيبون ضحاياهم دون تمييز. لقد تصاعدت إشكاليات الألغام ومخلفات الأسلحة والذخائر التي تواجه دول المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، وأضحت مصدر تهديد مستمر للسكان المدنيين يُعيق عمليات إعادة الإعمار بعد موجة الصراعات المسلحة. وتُعدُّ مكافحة الألغام في المنطقة استمرارًا للحرب بوسائل أخرى، فالوصول إلى السلام المستقر والإعمار المستدام يرتبط بإنهاء مخاطر الألغام على البشر وعلى مقوّمات التنمية في المنطقة العربية.

لواء د. محمد علام سيد

مخاطر الألغام

الألغام سلاح دفاعي مؤثر قليل التكلفة سهل التدريب مقارنة بغيره من الأسلحة، ومنها ألغام أرضية، وألغام بحرية. واللغم عبارة عن هيكل معدني أو خشبي أو بلاستيكي بداخله شحنة من مادة متفجرة أو نحوها، ويتم دفته وإخفاؤه، وهو مجهز بالليّنة لتفجير، وبمجرد مرور كائن حي فوقه يُحدث الإصابة أو القتل، وعندما تقترب أو تصطدم مركبات البر أو البحر بلغم ينالها الإعطاب أو التدمير. وتتنوع مُحفّزات آليّة التفجير بين الضغط عليها عندما تطوّها القُدّم أو تمر فوقها المركبة، أو نزع الفتيل، أو الاهتزاز، أو بالتحكم من بُعد عبر إشارة إلكترونية أو زمنية أو مغناطيسية. تُزرع الألغام الأرضية بواسطة الأفراد، أو تُستخدم مقطورات أو عربات مُدرّعة مزودة بتجهيزات خاصة لِرَصّ الألغام، أو يجري بُثّها من بُعد بقذائف المدفعية أو الصواريخ أو الطائرات المروحية. أما الألغام البحرية فتقوم بزراعتها السفن العائمة والمراكب زارعات الألغام، فضلًا عن الطائرات والغواصات.

الهدف من اللغم هو حرمان العدو من استخدام الأرض أو الممرات المائية في تحركاته، فيسلك سبلا أخرى لِيواجه باستعدادات قتالية للخصم. ومع اختلاف تصميم جسم اللغم وطبيعة شحنته فقد يُحدث موجة انفجارية، أو يقذف بعدد هائل من الشظايا، أو يُطلق غازات حربية هي مُحَرّمة دوليًا.

ولا تتوقف الألغام بآثارها المفجعة عند زمن الحرب، بل تمتد لتهدد الوجود الإنساني في زمن السلم، فتسعى الدول إلى إزالة الألغام التي تبقى مصدرًا للخطر. وليست هذه المهمة آمنة تمامًا، فمع كل إزالة ناجحة لعدد ٥٠٠٠ لغم يُقتل واحدٌ ويصاب اثنان من العاملين في طواقم الإزالة. وهناك ٧٨ دولة ملوثة بالألغام الأرضية وقد سجل التقرير الأخير الصادر عن مرصد الألغام Landmine and Cluster Munition Monitor في ٢١ نوفمبر ٢٠١٩م، ارتفاعًا استثنائيًا في عدد ضحايا الألغام، حيث أحصى المرصد ٦,٨٩٧ ضحية في ٥٠ دولة ومنطقة حول العالم خلال عام ٢٠١٨م. ومن الدول التي سجلت أعلى عدد من إجمالي الضحايا في الفترة ١٩٩٩-٢٠١٨م، سوريا (٦,٠٦٣)، العراق (٥,٥٢٣)، اليمن (٤,٤٣٣)، ومن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي للضحايا أعلى بكثير. فالعديد من الضحايا في مناطق الصراع لا يتم تسجيلهم، حتى أن تقديرات أخرى تتحدث عن ١٥ إلى ٢٠ ألفًا من ضحايا الألغام ومخلفات المتفجرات كل عام. ويقدر أن نحو ٨٥٪ من ضحايا الألغام الأرضية من الرجال، معظمهم جنود. وتتمثل أكثر الإصابات شيوعًا بسبب الألغام الأرضية في فقدان أحد الأطراف أو أكثر. وعلاوة على ذلك هناك ملايين من اللاجئين أو النازحين داخليًا بسبب الألغام. كما أنها تؤثر على الاستثمار والإنتاج والتجارة والعمالة وغيرها من السياسات التي تشكل بيئة العمل الاقتصادي. تُزرع الألغام الأرضية في الحقول

من كفاءة اللغم، ولتقلل خسائر القوات الصديقة. وهكذا أصبحت الطائرات وسيلة معتمدة لنشر كلا النوعين من حقول الألغام، وأمكن تمييز المواقع المستهدفة، كما جُهزت الألغام بوسائل ذاتية تُبطل مفعولها بإشارات التحكم دون حاجة إلى إزالتها إذا شغلت المنطقة قوات صديقة. كما طورت العديد من الجيوش أنظمة آلية لزرع الألغام. ومن بين الألغام التي يتم نشرها عن طريق الجو تلك الألغام المضادة للأفراد مثل قنبلة الفراشة، ولغم المساحات الواسعة، وكذلك الألغام المضادة للدبابات مثل لغم التمساح الأمريكي. كما زودت المركبات الأرضية بأنظمة نشر آلية، فيمكن تركيب نظام رينجر البريطاني على مجموعة متنوعة من المركبات وزرع حقل ألغام مضاد للأفراد بامتداد 100 متر في دقيقة واحدة. طورت الولايات المتحدة نظاماً مشابهاً لمدفعية نشر الألغام المضادة للأفراد ADAM، إذ يمكن بمدافع هاوتزر عيار 105 ملم نشر حقل ألغام مضاد للأفراد يمتد إلى 17 كيلومتراً. أيضاً طور البريطانيون وآخرون أنظمة آلية لنشر ألغام طولية Bar Mines، ويمكن لطاقم من جنديين زرع حوالي 400 لغم مضاد للدبابات خلال ساعة من الزمن.

تقنيات الكشف والإزالة

تضم أنشطة نزع وتعطيل الألغام عمليتي الكشف ثم الإزالة. وبالرغم من استمرار تطور تقنيات الكشف، إلا أن بعض التقنيات التقليدية ما زالت تُستخدم مثل: جَسُّ الأرض بواسطة عصا أو حربة، واستخدام الكلاب المدربة إذ يمكنها تمييز الرائحة المنطلقة من شحنة المتفجرات في اللغم، وأجهزة الكشف عن المعادن. ولمواجهة ضخامة التحديات المفروضة يحتاج الأمر إلى حشد أكبر عدد ممكن من المستشعرات في جهاز واحد إن أمكن، مثل الرادار النبضي ورادار اختراق الطبقات الأرضية، والكاشفات المعدنية والمغناطيسية والمستشعرات الارتجاجية والصوتية وما فوق الصوتية، وأجهزة كشف روائح المواد المتفجرة. إن التوصل إلى هذه الآلية المدمجة لا يتم بين يوم وآخر، إذ يتطلب تسيقاً عالياً على المستوى التكنولوجي بين الشركات الرئيسية المصنعة، وهناك محاولات لذلك من أجل تحقيق نتائج خلال السنوات القليلة المقبلة. ومن أمثلة معدات إزالة الألغام: 1- دبابة مجهزة بمحركات مؤلف من عدة شفرات تقوم بانتزاع الألغام من الأرض، ودفعها جانباً؛ 2- مركبة محملة على هيكل دبابة يتم التحكم فيها عن بُعد باستخدام عصا تحكم ومزودة

والغابات وحول الآبار ومصادر المياه والمنشآت الكهرومائية، مما يجعلها غير صالحة للاستعمال أو مصدرًا للخطر.

أنواع الألغام

هناك خمسة أنواع رئيسية من الألغام الأرضية: 1- الألغام المضادة للأفراد، تقتل وتصيب جنود العدو 2- الألغام المضادة للدبابات، تدمر دبابات العدو والشاحنات والمركبات الخفيفة التدرية أو تلتف الجنازير 3- الألغام الكيميائية، تطلق غازاً ساماً يقتل أو يصيب الجنود 4- الألغام المُتَحَكِّم فيها من بُعد، تُزرع قبل المعركة وتستجيب لأمر التفجير لحظة اقتراب قوات العدو 5- الألغام النووية تحتوي على أجهزة نووية صغيرة، تُستخدم لنسف الجسور الخرسانية أو قفل الممرات الجبلية. ولا بد من الإشارة إلى مصادر إضافية للخطر مثل الذخائر التي لم تنفجر، وما يُسمَّى بالألغام مُرْتَجَلَة تُصنَّعها الجماعات المسلحة مثل الحوثيين في اليمن بجهودهم الذاتية مستخدمة متفجرات من مخلفات الحرب. أما الألغام البحرية فتشمل أربعة أنواع رئيسية: 1- الألغام الصوتية تنفجر بتأثير صوت محركات دفع السفينة 2- ألغام اللمس تنفجر عندما تلمسها السفينة 3- الألغام المغناطيسية تنفجر بتأثير المجال المغناطيسي المحيط بمعدن السفينة؛ 4- ألغام الضغط وتنفجر عندما يتسبب عبور السفن في تغيير ضغط الماء حول الألغام.

تطور تقنية الألغام

عندما كانت الألغام تُصنع من المعدن كان من السهل نسبياً اكتشافها، والآن فهي ألغام بلاستيكية مما يصعب المهمة. لكن التطور لم يقتصر على الأغلفة البلاستيكية وأصبحت الألغام أسلحة معقدة تُرَوِّد بالطبقات الإلكترونية وأنظمة الاستشعار التي تجعلها أكثر فتكاً. والآن يمكن للألغام أن تنفجر إذا استشعرت خطوات القدم، أو حرارة الجسم، أو الصوت، أو إشارة كواشف الألغام. ومن ناحية أخرى حدث تطور مُلَفِت في أنظمة نشر الألغام من البعد لتحقيق معدلات تزيد عن 1000 لغم في الدقيقة، في الوقت الذي أصبح فيه التطهير أكثر صعوبة بسبب التجاهل شبه الكامل للاتفاقيات الدولية التي توجب رسم الخرائط وتسجيل حقول الألغام. تطورت تقنية الألغام لتحرم العدو من استخدام المنطقة، ولتُحَسِّن من كيفية نشر حقول الألغام بشكل أكثر فعالية، ولتزيد

▲ **حقول الألغام الحوثية ٣٧ حقلاً تنتشر في ١٧ مديرية في الحديدة**
وبات اليمن من أكبر الدول الملوثة بعد الحرب العالمية الثانية

السفن الأمريكية في المنطقة وعطلت تقدم بعض سفن الإنزال الأمريكية في ذلك الوقت. وبينما اعتمد الجيش العراقي على الألغام الأرضية كأسلحة دفاعية، كان الجيش الأمريكي يميل إلى التركيز على استخدام الألغام الأرضية المنشورة من الجو كأسلحة هجومية.

سئلت الألغام الأرضية التي زرعت في اليمن مصدرًا مستمرًا لخطر الموت حتى بعد عقود من انتهاء الحرب. إنها تتخفى تحت رمال صحراوية متغيرة، ومعظم هذه الألغام ليس لها خرائط تحدد مواقعها. يقوم تنظيم «القاعدة في شبه جزيرة العرب» بتلقيم بعض المناطق لمواجهة قوى الجيش الوطني الداعم للشرعية. أعدت مؤسسة رصد تقريرًا بعنوان «حقول الموت» قدر حقول الألغام الحوثية بـ ٣٧ حقلاً تنتشر في ١٧ مديرية في الحديدة، وبات اليمن من أكبر الدول الملوثة بعد الحرب العالمية الثانية.

ووفقًا للمركز الليبي للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام ومخلفات الحروب، لم يتم إجراء أي مسح على مستوى ليبيا، حيث تمت زراعة عشرات الآلاف من الألغام الأرضية في العديد من المناطق الليبية. فضلاً عن ذلك تشير تقديرات لدى وزارة داخلية الحكومة الليبية المؤقتة في شرق ليبيا، إلى ازدياد عمليات تهريب المتفجرات والألغام في المنطقة الحدودية بين ليبيا ومصر. ويقوم المهربون بتفكيك تلك الألغام والحقائب المتفجرة لتهريبها وبيعها للتنظيمات الإرهابية التي تستخدمها بدورها في عملياتها الإرهابية.

تحديات التعامل مع الألغام

على الرغم من دور الأمم المتحدة بمؤسساتها والمنظمات الدولية بأنواعها في معالجة مسألة نزع الألغام وإبطال المتفجرات من أراضي دول المنطقة العربية، إلا أن ثمة تحديات تواجه تلك الجهود مثل غياب المعلومات الكاملة عن مناطق الألغام، وضعف التمويل، ومحدودية القدرات الوطنية والثقافة المجتمعية في التعامل معها، وتطور التكتيكات المستخدمة من قبل التنظيمات الإرهابية والجيش النظامية، وتعدد بؤر الصراعات والحروب المستعرة.

ما يتعلق بالتعامل مع مناطق الخطر فيشمل إجراء مسح تقني، ووضع خرائط لها، وتحديدها بعلاجات تحذيرية، وإحاطتها بأسوار، وتوثيق الأجزاء التي تم تطهيرها، والتوعية بمخاطرها وكيفية الابتعاد عنها، ويساعد ذلك على وضع أفضل الخطط وتحديد الميزانيات وعدد الفرق اللازمة والتوقيتات الزمنية المطلوبة لتطهير كل منطقة من الألغام. وعلى الجانب الآخر تبذل جهود أخرى كتقديم المساعدة الطبية، وخدمات إعادة تأهيل

ببكرات معدنية تتدحرج لتفجير الألغام المغناطيسية؛ ٣- مركبة مزودة بدراسة ذات سلاسل تضرب الأرض ببركلات متتالية في حركة دوارة لتدمير الألغام وتفجيرها؛ ٤- آلة حراثة تتحرك عبر حقل الألغام وتجرف تلالاً كبيرة من التربة المحتوية على ألغام أرضية، ثم تقوم ماكينة ملحقة بعزل الألغام من تلال التربة ووضعها بشكل ظاهر على سطح الأرض لتقوم وحدات فيما بعد بإزالتها بشكل آمن؛ ٥- تقوم السفن كاسحات الألغام باستخدام الموجات الصوتية لتحديد مواقع الألغام ومن ثم إزالتها.

مناطق انتشار الألغام

يُقدَّر أن هناك نحو ١١٠ مليون لغم أرضي في العالم الآن يوجد ٤٠٪ منها في الدول العربية. وهناك كمية مساوية في المخزونات تنتظر زراعتها أو تدميرها. وتتراوح تكلفة اللغم بين ٣ دولارات و٣٠ دولارًا، ولكن تكلفة الإزالة تتراوح بين ٣٠٠ دولار و١٠٠٠ دولار. وحتى وقت قريب، كان يتم كل عام إزالة حوالي ١٠٠,٠٠٠ لغم، وزرع مليونين آخرين. ولو فرضنا استمرار جهود إزالة الألغام كما هي الآن، ولم تُزرع ألغام جديدة، فسوف يستغرق الأمر أكثر من ألف سنة للتخلص من جميع الألغام الأرضية النشطة في العالم.

استُخدمت الألغام الأرضية على نطاق واسع في معظم الحروب التقليدية - إن لم يكن كلها- منذ الحرب العالمية الثانية. كما قامت كل من القوات العربية والإسرائيلية بنشر الألغام الدفاعية خلال حروبها المختلفة في سنوات ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣م، وربما تُعتبر مصر ولبنان واليمن والكويت وليبيا والسودان والعراق أكثر الدول تضرراً من الألغام الأرضية في الوطن العربي.

قالت الهيئة العامة المصرية للاستعلامات «إن الحرب العالمية الثانية في منطقة العلمين جنوب الساحل الشمالي حتى حدود مصر الغربية، قد خلفت ما يقرب من ١٧.٥ مليون لغم، تحتل مساحة تزيد على ربع مليون فدان صالحة للزراعة، كما خلفت الحروب المصرية الإسرائيلية ما يقرب من ٥.٥ مليون لغم في سيناء والصحراء الشرقية». وحسب الإحصاءات الرسمية يوجد في مصر حالياً نحو ٢١.٨ مليون لغم، بعدما كان عددها ٢٣ مليون لغم، وذلك بعد نجاح القوات المسلحة المصرية منذ عام ١٩٩٥م، في إزالة ما يقرب من ١.٢ مليون لغم.

كما زرعت الألغام على الحدود بين العراق والكويت والسعودية خلال حرب الخليج الثانية، وتشير تقارير أن هناك ما يربو على ٢٥ مليون لغم زرعت في المناطق الحدودية مع العراق. وأثناء عاصفة الصحراء عام ١٩٩١م، نشر الجيش العراقي آلاف الألغام البحرية في شمال الخليج العربي بصورة هدّدت

التقارير أن ٣٠ دولة قامت بالتطهير وأصبحت خالية من هذه الأسلحة، ولا تزال عمليات التطهير جارية في ٣٠ دولة أخرى. ولكن أكثر من ١٣٠ دولة كانت تمتلك مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد، ومنذ ذلك الحين دمرت أكثر من ٥٢ مليون لغم، ويقدر اليوم أن حوالي ٣٠ دولة فقط - منها ثلاث خارج الاتفاقية - لا تزال تخزن الألغام المضادة للأفراد. وقد اعتمد المؤتمر الثالث حول الاتفاقية في موزمبيق عام ٢٠١٤، خطة عمل تحدد التزاماً واضحاً بتحقيق الأهداف الرئيسية للاتفاقية بحلول عام ٢٠٢٥م، وتتطوي على مساعدة الضحايا، وتدمير المخزونات وإزالة الألغام. ومع ذلك فإن هناك أكثر من ١٠ ملايين لغم مخزون تنتظر التدمير. وما زالت هناك مساحات شاسعة من الأراضي الموبوءة بما يحول دون استخدامها بصورة مثمرة. ولم يصل الدعم المناسب بعد إلى عشرات الآلاف من الضحايا وأسرههم. وما زال وجود الألغام يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المنظمات الناشطة في هذا المجال «الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية International Campaign to Ban Landmines, ICBL» و «الإجراءات المتعلقة بالألغام Mine Action» و «المجموعة الاستشارية للألغام Mines Advisory Group, MAG» و «وكالات إزالة الألغام Clearance Agencies». وتتمثل رؤية الأمم المتحدة في خلق عالم خال من تهديد الألغام الأرضية والمتفجرات الناتجة عن مخلفات الحرب، حيث يعيش الأفراد والمجتمعات في بيئة آمنة تساعد على التنمية وتلبى احتياجات الضحايا. وتلعب ١٢ إدارة ومكتباً للأمانة العامة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى دوراً في برامج الأعمال المتعلقة بالألغام في ٣٠ بلداً و ٣ أقاليم.

وتساهم الإجراءات المتعلقة بالألغام في تمكين قوات حفظ السلام التابعة من القيام بدوريات، وقيام الوكالات الإنسانية بتقديم الإرشادات وتوصيل المساعدات للمواطنين المتضررين. وتستلزم الإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر من إزالة الألغام الأرضية من الأرض، إنها تتضمن جهوداً عالية التأثير لحماية الناس من الأخطار، وتساعد الضحايا ليكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم وتوفر لهم الفرص لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

تقوم المنظمات غير الحكومية بالكثير من العمل الفعلي، مثل إزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام. وأيضاً يقوم المتعهدون التجاريون والقوات المسلحة بتوفير خدمات إنسانية تتعلق بالألغام. كما تقوم المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام من

الضحايا وتدريبهم وتوظيفهم وتوفير الأجهزة التعويضية لهم، وتشجيع الدول للمشاركة في المعاهدات والاتفاقيات لإنهاء صنع الألغام أو استخدامها، ولدعم حقوق المصابين ورعايتهم. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تكلفة مالية عالية لإزالة الألغام، فقد ذُكر أنه خلال عام ٢٠١٧م، زاد احتياج الأمم المتحدة بنسبة ٥٠٪ من الأموال لمواجهة الألغام، وأن ثمة حاجة ملحة لمكافحة الألغام في بؤر النزاعات النشطة، بحيث تحتاج العراق ٧٥ مليون دولار، وسوريا ٥٢ مليون دولار، واليمن ١٧ مليون دولار في تلك الفترة، وفقاً لإحصائيات حافظة مشاريع الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والعاملة على ٢٠٠ من المشروعات الموجهة لمكافحة الألغام وآثارها بالتعاون مع ٢٢ دولة. وتشير تقديرات بأن إزالة ١٧,٥ مليون لغم في العلمين بمصر تتكلف أكثر من ٢٠ بليون دولار.

يوجد في مصر نحو

٢,٨ مليون لغم، بعدما

كان عددها ٢٣ مليون

لغم بعد إزالة ما يقرب

من ١,٢ مليون لغم

دور التكتلات الدولية والإقليمية

تتوالى جهود الأمم المتحدة للحد من مخاطر الألغام في إطار ثابت للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية حظر استخدام القنابل العنقودية، والاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أنشئت دائرة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧م، وتقوم بقيادة وتنسيق وتنفيذ الأعمال للقضاء على الألغام الأرضية وأخطار المتفجرات والتخفيف من تأثيرها على حياة الناس. وامتد نشاطها ليشمل معظم الدول العربية.

نجحت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية في إطلاق اتفاقية عام ١٩٩٧م، بشأن حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والمعروفة بشكل غير رسمي باسم معاهدة «أوتوا». لا تتضمن المعاهدة الألغام المضادة للدبابات أو القنابل العنقودية أو الألغام من نوع كلايمور Claymore التي توجه لإعاقة تقدم القوات المعادية. دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ١ مارس ١٩٩٩م، يوافق الموقعون على معاهدة «أوتوا» على أنهم لن يستخدموا أو ينتجوا أو يخزنوا أو يتاجروا في الألغام المضادة للأفراد. انضمت ١٦٤ دولة إلى المعاهدة حتى الآن، وهناك ٣٣ دولة ليست أطرافاً في الاتفاقية منها الصين، وروسيا، والولايات المتحدة، والتي قد تمتلك معا عشرات الملايين من الألغام المخزنة المضادة للأفراد. أدت الاتفاقية منذ صدورها إلى توقف فعلي للإنتاج العالمي للألغام المضادة للأفراد، وانخفاض ملحوظ في نشرها. منذ اعتماد الاتفاقية، تم تطهير آلاف الكيلومترات المربعة وأفادت

بلغ عدد إجمالي الألغام والمتفجرات التي أزالها مشروع «مَسَام» لنزع الألغام في اليمن التابع لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر شركائه في اليمن خلال 2018-2019م، أكثر من 244 ألف لغم وقطعة متفجرة زرعتها ميليشيا الحوثي في عديد من المحافظات والمديرية اليمنية. وبلغت مساحة الأراضي التي تم تطهيرها منذ انطلاق مشروع «مَسَام» نحو 9,5 كيلومتر مربع. استطاعت الكويت الحد من خطر الألغام على مدى أكثر من عقدين بعد الغزو العراقي للبلاد. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الألغام التي تمت إزالتها من قبل الفرق المختصة وصلت إلى مليون وسبعمائة ألف لغم، بينما يفوق عدد الألغام التي زرعتها قوات الاحتلال مليوني لغم، وما زال هناك أكثر من 300 ألف لغم مختبئة في مناطق مختلفة ومواقع متفرقة. وفي الجزائر بلغ ضحايا الألغام 7,300 تعود لفترة الحرب التحريرية، وجرى تدمير 8,8 مليون لغم وتطهير أكثر من 624 كيلومتراً مربعاً.

خاتمة

تسعى الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون إلى الوصول إلى عالم خال من الألغام. وعلى الرغم من أن معاهدة «أوتاوا» المعتمدة في عام 1997م، تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد، كما تحظر معاهدة «أوسلو» المعتمدة في عام 2008م، استخدام القنابل العنقودية، مازالت بعض الدول لم تنضم لهاتين المعاهدتين.

يتم زرع ألغام جديدة بمعدّل أسرع 25 مرة من معدّل إزالتها. ستسهل التقنيات الجديدة العثور على الألغام وتحديد موقعها، ولكن لا يمكنها منع وضعها. ومع استمرار الدول في استخدام الألغام الأرضية، فستشكل هذه الأسلحة خطراً على المدنيين والجنود.

في الرابع من نيسان/ أبريل من كل عام يُحتفل باليوم الدولي للتوعية بالألغام، وهناك مبادرات إنسانية تستهدف تطهير مناطق الألغام منها إنشاء مراكز تدريب لإزالة الألغام وتزويد الجيوش بالمعلومات حول الألغام، وتطوير الوسائل السريعة والأمنة للتخلص منها عبر إجراء المزيد من الأبحاث ومضاعفة المبالغ المخصصة لذلك. وفي ذات الوقت، لا بد أن يستجيب المجتمع الدولي للدعوة إلى الوقف الكلي أو الجزئي لإنتاج الألغام أو تصديرها، وتطوير معدات دفاعية لتحل محل الألغام. وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يدعم المناطق المنكوبة على اتساع الوطن العربي لعلاج ضحاياها من الألغام، ومساعدتها بالأموال والإمكانات لتطهيرها وتبعث فيها الحياة وتدعم التنمية وتشر الأمان.

خلال التمويل أو تقديم الخدمات للأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة من الألغام. وغالبا تلعب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في هذه العملية. ومنذ رعايتها لاتفاقية عام 1980م، ببعض الأسلحة التقليدية، شاركت الأمم المتحدة بنشاط في معالجة المشكلات التي تسببها الألغام الأرضية، وتصرفت بحزم في مواجهة استخدام الأسلحة ذات الأثار العشوائية. وشهد عام 1996م، إضافة بنود للاتفاقية تتعرض لاستخدام الألغام الأرضية في الصراعات الداخلية، وتشترط أن تكون جميع الألغام قابلة للكشف.

يتمثل نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الألغام في ثلاثة مجالات رئيسية: 1- تعزيز سبل العيش من خلال برامج التنمية والإجراءات المتعلقة بالألغام ومنها تطهير الأراضي والإفراج عنها لاستخدامات منتجة في بناء السلام والانتعاش والتنمية المستدامة 2- بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني إذ يقدم البرنامج المشورة الفنية والدعم المؤسسي وتعبئة الموارد ويدعم تطوير أنظمة جمع بيانات الإجراءات المتعلقة بالألغام لضمان أقصى قدر من التأثير؛ 3- الامتثال للمعايير الدولية بالدعوة إلى تطوير المعاهدات الدولية والأطر المعيارية الأخرى التي تحظر أو تنظم استخدام الأسلحة والالتزام بها. ويشجع البرنامج الإنمائي بالأخص على إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

نماذج واقعية لعمليات التطهير

جاءت الأردن أول دولة في المنطقة العربية تلتزم بالموعد النهائي الذي حددته معاهدة «أوتاوا» لحظر الألغام وتعلن أنها خالية من الألغام الأرضية. نجح مشروع تطهير الحدود الشمالية في إزالة نحو 136,000 لغم أرضي (مضاد للأفراد ومضاد للدبابات) في حزام ألغام تبلغ مساحته حوالي 10,5 كيلومتر مربع في المنطقة، ويمتد على طول 104 كيلومترات على طول الحدود الأردنية السورية.

أما في مصر وبالنسبة للألغام المزروعة منذ الحرب العالمية الثانية في الصحراء الغربية والساحل الشمالي وبالرغم من مخاطر نزع الألغام لسهولة انفجارها، وصعوبة الوصول إليها في بحر الرمال الأعظم، فقد أمكن تطهير أكثر من 2,000 كليو متر مربع في الساحل الشمالي وأثمر ذلك التحدي في تدشين مدينة العلمين الجديدة على ساحل البحر المتوسط. وتمتاز المدينة بشواطئها الخلابة، ورمالها الرائعة، ويُظر إليها كإحدى مدن الجيل الرابع التي تبشر بمستقبل مصر السياحي والعمراني الجديد.

"كوفيد - ١٩": أزمة كاشفة للتشبيك العالمي والاقتصاد الأكثر حساسية للأوبئة

السياحة الداخلية والنقل والمواصلات في الصين الأكثر تضرراً من أزمة "كورونا"

منذ بدء أزمة كورونا المستجد - "كوفيد-١٩" حاولت العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية طرح تقديراتها حول التأثيرات المتوقعة للأزمة على الاقتصاد الصيني. ومع انتشار الفيروس على نطاق واسع في الولايات المتحدة والاقتصادات الأوروبية، أصبح لابد من مراجعة التقديرات الأولية حول تأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي وبعض الأقاليم ذات الأهمية الاقتصادية. جميع التقديرات التي طُرحت في المراحل الأولى من الأزمة حول تأثيرها على الاقتصاد العالمي استندت إلى مركزية الاقتصاد الصيني داخل الاقتصاد العالمي، وحالة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي. لكن مع أهمية هذا الأساس أو هذا المدخل، فإن فهمًا أعمق لطبيعة أزمة "كوفيد-١٩"، وحجم تكلفتها الاقتصادية المتوقعة، يقتضي فهمًا أعمق لطبيعة القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية لهذا النوع من الأزمات. وتأتي أهمية هذا المدخل من ضوء اعتبارين أساسيين:

د. محمد فايز فرحات

هذان الاعتباران يفرضان ضرورة فهم طبيعة القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية لهذا النوع من الأزمات العالمية، وكيف تؤثر هذه الأزمات تأثيراتها الاقتصادية على مستوى الاقتصادات الوطنية، خاصة الاقتصادات التي تتسم قطاعاتها الرئيسية بدرجة أكبر من "العولة". بمعنى آخر، فإن أزمة "كوفيد-١٩" تُعد أزمة كاشفة عن حالة عولة الاقتصادات الوطنية، وتقدم فرصة مهمة لفهم المداخل والميكانيزمات التي تؤثر من خلالها هذا النمط من الأزمات. وتزداد هذه الحالة وضوحًا في حالة الاقتصاد الصيني، لعاملين مهمين: أولهما، يتعلق بحجم هذا الاقتصاد، وموقعه داخل الاقتصاد العالمي، ووصوله إلى مستوى متقدم من العولة. ثانيهما، يتعلق بعلاقة الصين بأزمة "كوفيد-١٩"، حيث كانت الصين هي نقطة انطلاق الأزمة.

استناداً إلى ما سبق، فإن هذا المقال لا يسعى إلى تقدير حجم التكاليف الاقتصادية لأزمة "كوفيد-١٩"، سواء بالنسبة للاقتصاد الصيني أو الاقتصاد العالمي، لكنه يسعى بالأساس إلى عرض نموذج لحالة أحد الاقتصادات المهمة، مع التركيز على حالة القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية لهذا النوع من الأزمات، بهدف إظهار مستوى العولة الاقتصادية، ومستوى التفاعل البشري الداخلي والذي مثل أحد العوامل المهمة لانتشار "كوفيد-١٩". كما سيولي المقال اهتماماً بموقع مقاطعة هوبي، باعتبارها مركز ظهور "كوفيد-١٩".

الاعتبار الأول، يتعلق بالجدل العالمي الذي أثارته أزمة "كوفيد-١٩" حول طبيعة ظاهرة العولة، وهو جدل من المتوقع أن يتسع نطاقه عقب انتهاء الأزمة. وقد طُرِحَ حول مستقبل ظاهرة العولة وجهات نظر عدة، حيث يرى البعض أن هذه الظاهرة ستشهد مراجعات عميقة، في اتجاه تحجيم كثافة اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي، بمعنى تحجيم مستوى "عولة" الاقتصادات الوطنية، بما يعنيه ذلك من إعادة النظر في ظواهر مثل سلاسل الإنتاج والتوريد. فضلاً عن إعادة النظر في مفاهيم مثل الدور الاقتصادي للدولة، والإفراط في مبادئ مثل الحريات الفردية والحريات الاقتصادية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع.. إلخ. ويميز آخرون بين العولة الراهنة وعولة ما بعد كورونا من حيث القوى الدولية المهيمنة، حيث يرى هؤلاء أن عولة ما بعد كورونا ستتم بمركزية الصين، أو بروز ما يمكن وصفه بـ"عولة ذات ملامح صينية"، مقابل تراجع نسبي لدور الولايات المتحدة.

الاعتبار الثاني، يتعلق بما يذهب إليه البعض أن أزمة "كوفيد-١٩" لن تكون الأخيرة من نوعها، وأن هذا النمط من الأزمات العالمية سيكون هو النمط الأكثر شيوعاً.

بليون مواطن صيني في سنة ٢٠١٣م، إلى ٥ بليون سائح داخلي في عام ٢٠١٧م. كما ارتفع حجم الدخل المتحقق عن هذا القطاع من ٦,٦٢٢٧ بليون يوان صيني في عام ٢٠١٣م، إلى ٤٥٦٦,١ بليون يوان في عام ٢٠١٧م، لاشك أن انهيار السياحة الداخلية ينتج آثاراً اقتصادية عدة، أبرزها تراجع ضخم في حجم الطلب الداخلي، وتراجع معدل التشغيل. لكن تقدير حجم التأثيرات الإجمالية للأزمة على هذا القطاع، وعلى الاقتصاديين الوطني والعالمي يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضاً تأثير حجم التغير في تدفق السياحة الدولية الصينية إلى الخارج، إذ من المتوقع أيضاً حدوث تراجع كبير في حجم هذه السياحة، الأمر الذي يعني في التحليل الأخير تراجع حجم تدفقات العملات الصعبة إلى الخارج. ولا توجد تقديرات لحجم الإنفاق السنوي الإجمالي للسائحين الصينيين في الخارج، لكن هذا الرقم ليس قليلاً بالتأكيد، خاصة في ضوء العدد الكبير للسياحة الصينية إلى الخارج. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن عدد هؤلاء السائحين وصل إلى ١٤٢,٧ مليون سائح صيني. ومن المفارقات المهمة أن أزمة كورونا بدأت قبل بدء موسم السياحة الخارجية الصينية التي تبدأ في شهر مارس في الأغلب. انهيار موسم السياحة الصينية إلى الخارج هذا الموسم هو بالتأكيد خصم من تدفقات العملات الصعبة في الاقتصاد العالمي، وخصم لحجم تدفقات العملات الصعبة في اقتصادات الدول المستقبلية لهذه السياحة. وإذا افترضنا أن متوسط إنفاق السائح الصيني خارج الصين يبلغ ١٠٠٠ دولار/ لكل سائح، فهذا يعني أن تراجع حجم هذه التدفقات بقيمة ١٤٢,٧ بليون دولار خلال هذا العام. ويوضح الجدول رقم (١)، المؤشرات الرئيسية حول قطاع السياحة في الصين خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧م).

وسوف نعتمد في هذا السياق على أحدث إحصاءات متاحة حول حالة الاقتصاد الصيني، والتي يقدمها المكتب الوطني للإحصاءات، وهي إحصاءات سنة ٢٠١٨م، والمنشورة في سبتمبر من العام الماضي ٢٠١٩م، حيث لم تنشر بعد إحصاءات عام ٢٠١٩م، (يتم نشرها في سبتمبر ٢٠٢٠م).

أولاً: القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية لأزمة "كوفيد-١٩"

يأتي قطاع السياحة، سواء السياحة الدولية بجانبه -من وإلى الصين- أو المحلية، في مقدمة القطاعات الأكثر حساسية للأزمة والأكثر تأثراً بها، وذلك لارتباطه بالتدفقات البشرية، ما جعل تقييد هذه التدفقات في مقدمة الإجراءات المتخذة للسيطرة على معدلات انتشار الفيروس. ويلاحظ أن هذا القطاع حظي بوزن نسبي متزايد داخل الاقتصاد الصيني، إذ ارتفع حجم السياحة الدولية إلى الداخل (القادمين إلى الصين) من ١,٢٩ مليون سائح في عام ٢٠١٣م، إلى ١٣٩,٥ م مليون سائح في عام ٢٠١٧م، بلغ حجم الأجانب منهم ٢٦,٣ مليون سائح في عام ٢٠١٣م، ارتفع إلى ٢٩,٢ م، مليون في عام ٢٠١٧م. بينما جاء العدد الأكبر من هونج كونج ومكاو (٦,٩٧ مليون في سنة ٢٠١٣م، ١٠,٤٥ مليون في عام ٢٠١٧م). وجاءت السياحة القادمة من تايوان في الترتيب الثالث (١,٥ مليون في عام ٢٠١٣م، ٥,٩ مليون في سنة ٢٠١٧م). كما ارتفع حجم الدخل المتحقق من السياحة الدولية إلى الصين من ٥١,٧ بليون دولار في سنة ٢٠١٣م، إلى ١٢٣,٤ بليون دولار في سنة ٢٠١٧م. ولا تقل السياحة الداخلية أهمية، إذ ارتفع عدد السائحين المحليين من ٣,٣

جدول رقم (١): المؤشرات الرئيسية حول قطاع السياحة في الصين

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	البيان
١- سياحة دولية إلى داخل الصين					
١٣٩٤٨٢٤٠٠	١٣٨٤٤٣٨٠٠	١٣٣٨٢٠٤٠٠	١٢٨٤٩٨٣٠٠	١٢٩٠٧٧٨٠٠	الإجمالي
٢٩١٦٥٣٠٠	٢٨١٥١٢٠٠	٢٥٩٨٥٤٠٠	٢٦٣٦٠٨٠٠	٢٦٢٩٠٣٠٠	الأجانب غير الصينيين
١٠٤٤٤٥٩٠٠	١٠٤٥٦٢٦٠٠	١٠٢٣٣٦٤٠٠	٩٦٧٧١٦٠٠	٩٧٦٢٥٠٠٠	من هونج كونج ومكاو
٥٨٧١٣٠٠	٥٧٣٠٠٠٠	٥٤٩٨٦٠٠	٥٣٦٥٩٠٠	٥١٦٢٥٠٠	من تايوان
١٤٢٧٢٧٤٠٠	١٣٥١٣٠٠٠٠	١٢٧٨٦٠٠٠٠	١١٦٥٩٣٢٠٠	٩٨١٨٥٢٠٠	٢- سائحون صينيون إلى الخارج
٥٠٠١	٤٤٤٠	٤٠٠٠	٣٦١١	٣٢٦٢	٣- السياحة الداخلية (مليون شخص)
١٢٣٤١٧	١٢٠٠٠٠	١١٣٦٥٠	٥٦٩١٣	٥١٦٦٤	٤- الدخل الناتج عن السياحة الدولية (مليون دولار أمريكي)
٤٥٦٦٠٧٧	٣٩٣٩٠٠٠	٣٤١٩٥٠٥	٣٠٣١١٨٦	٢٦٢٧٦١٢	٥- الدخل الناتج عن السياحة المحلية (مليون يوان)

المصدر: تم بناء هذا الجدول استناداً إلى البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للإحصاءات National Bureau of Statistics of China, 2018.

القطاع الفرعي من الدخل المتحقق من السياحة الدولية في سنة ٢٠١٧م، إلى ٣٦,٤٪ إلا أن القيمة الإجمالية لهذا القطاع ارتفعت إلى حوالي ٤٥ بليون دولار. وارتفع نصيب الإنفاق على التسوق من حوالي ٢١ بليون دولار في سنة ٢٠١٦م، بنسبة ١٧,٥٪ من إجمالي دخل السياحة الدولية في ذلك العام، إلى حوالي ٢٢ بليون دولار في سنة ٢٠١٧م، بنسبة ١٨,٦٪ من إجمالي دخل السياحة الدولية. الأمر ذاته بالنسبة لقطاعات الفنادق، والمطاعم (أنظر جدول رقم ٢).

وتأتي أهمية قطاع السياحة داخل الاقتصاد الصيني -وغيره من الاقتصادات الوطنية- بالنظر إلى ارتباط هذا القطاع بالعديد من القطاعات الاقتصادية الفرعية الأخرى، بدءاً من المواصلات بفئاتها المختلفة، والفنادق والمطاعم، والتسوق، والترفيه.. إلخ. فقد بلغت حصة مواصلات المسافات الطويلة (الطيران المدني، السكك الحديدية، الطرق السريعة) من إجمالي الدخل المتحقق من السياحة الدولية ٤٤,٧ بليون دولار في سنة ٢٠١٦م، بنسبة ٣٧,٢٪. ورغم انخفاض نسبة هذا

جدول رقم (٢): الدخل الناتج عن السياحة الدولية حسب القطاعات الفرعية المختلفة

٢٠١٧		٢٠١٦		القطاع
%	مليون دولار	%	مليون دولار	
٣٦,٤	٤٤٩٤٦	٣٧,٢	٤٤٦٥٠	المواصلات ذات المسافات الطويلة
٢٤,٧	٣٠٤٨٧	٢٤,٢	٢٩٠٦٠	- الطيران المدني
٤,٠	٤٩٥٢	٤,٤	٥٣٢٠	- السكك الحديدية
٢,٤	٢٩٤٣	٢,٦	٣١٦٠	- الطرق السريعة
٥,٣	٦٥٦٥	٥,٩	٧١٠٠	- الطرق المائية
٥,٣	٦٥٠٤	٥,٦	٦٧١٠	زيارة المعالم
٩,٩	١٢٢٠٨	٩,٧	١١٦٣٠	الإقامة الفندقية
٨,٤	١٠٣٠٧	٨,٠	٩٦٢٠	المطاعم
١٨,٦	٢٢٩٩٥	١٧,٥	٢٠٩٥٠	التسوق
٦,٠	٧٤١٦	٦,٤	٧٧١٠	الترفيه
٢,٢	٢٧٥٧	٢,٤	٢٨٩٠	خدمات الاتصالات والبريد
٣,٢	٣٩٢٠	٣,٤	٤٠٤٠	المواصلات المحلية
١٠	١٢٣٦٤	٩,٨	١١٨٠٠	خدمات أخرى
١٠٠	١٢٣٤١٧	١٠٠	١٢٠٠٠٠	الإجمالي

المصدر: National Bureau of Statistics of China, 2018.

قطاع النقل والمواصلات، وهو أحد القطاعات الحيوية المهمة داخل الصين، بالنظر إلى عوامل عدة، منها تحسن الأوضاع

القطاع الثاني، الأكثر حساسية لأزمة كوفيد-١٩، والمتوقع أن يكون من القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة، هو

ارتفع حجم السياحة الدولية إلى الصين ١٣٩,٥ مليون سائح عام ٢٠١٧ و الأجانب منهم ٢٩,٢ مليون عام ٢٠١٧

هذا الانخفاض يمكن إرجاعه إلى التوسع الضخم في خطوط السكك الحديدية، مما أدى إلى تحول عدد كبير من المواطنين من استخدام الطرق البرية إلى السكك الحديدية، حيث ارتفع عدد مستخدمي السكك الحديدية من ٩٥٧,١ مليون مواطن خلال سنة ٢٠١٠م، إلى حوالي ١,٧ بليون مواطن خلال سنة ٢٠١٧م، ثم إلى حوالي ٣,١ بليون مواطن خلال سنة ٢٠١٧م، في المقابل، ارتفع عدد مستخدمي الطرق البرية السريعة من حوالي ٦,٥ مليون شخص في سنة ١٩٩٠م، إلى حوالي ٣٠,٥ بليون شخص في سنة ٢٠١٠م، لكنه انخفض في سنة ٢٠١٧م، إلى حوالي ١٤,٦ بليون شخص. كما ارتفع عدد مستخدمي الطيران المدني من ١٦,٦ مليون شخص في سنة ١٩٩٠م، إلى ١٣٨,٣ مليون شخص في سنة ٢٠٠٥م، ثم على ٢٦٧,٧ مليون شخص في سنة ٢٠١٠م، ثم إلى ٥٥١,٦ مليون شخص في سنة ٢٠١٧م، (انظر جدول رقم ٣).

الاقتصادية والاجتماعية في الصين والنمو المتسارع للطبقة الوسطى، بشكل انعكس على معدل الانتقال والسفر عبر المقاطعات والمدن الصينية، وعلى السياحة الداخلية، بالإضافة إلى الواقع الجغرافي للصين، ما أدى إلى تزايد الاعتماد على المواصلات طويلة المسافة (خاصة السكك الحديدية السريعة، والطيران الداخلي).

وتشير أحدث الإحصاءات المتاحة إلى أن عدد مستخدمي وسائل النقل الأربع الأساسية (السكك الحديدية، الطرق البرية، الطيران المدني، النقل البحري) ارتفع من ٧,٧٢ بليون شخص في سنة ١٩٩٠م، إلى حوالي ١٨,٥ بليون شخص في سنة ٢٠٠٥م، ثم إلى ٣٢,٧ بليون شخص في سنة ٢٠١٠م. ورغم انخفاض هذا العدد بدءاً من عام ٢٠١٣م، (بعد أن كان قد وصل إلى أكثر من ٣٨ بليون شخص في سنة ٢٠١٢) ليصل في سنة ٢٠١٧م، إلى حوالي ١٨,٥ بليون شخص، إلا أن

جدول رقم (٣): تطور حجم التنقل الداخلي في الصين* (بالألف شخص)

٢٠١٧		٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	الوسيلة
هوبي	إجمالي الصين	إجمالي الصين					
١٥٧٤٧٠	٣٠٨٣٧٩٠	١٦٧٦٠٩٠	١١٥٥٨٣٠	١٠٥٠٧٣٠	١٠٢٧٤٥٠	٩٥٧١٢٠	السكك الحديدية
٨٦٧٧٢٠	١٤٥٦٧٨٤٠	٣٠٥٢٧٢٨٠	١٦٩٧٣٨١٠	١٣٤٧٣٩٢٠	١٠٤٠٨١٠٠	٦٤٨٠٨٥٠	الطرق البرية
٦٢٥٠	٢٨٣٠٠٠	٢٢٣٩٢٠	٢٠٢٢٧٠	١٩٣٨٦٠	٢٣٩٢٤٠	٢٧٢٢٥٠	الطرق المائية
	٥٥١٥٦٠	٢٦٧٦٩٠	١٣٨٢٧٠	٦٧٢٢٠	٥١١٧	١٦٦٠٠	الطيران المدني
١٠٣١٤٤٠	١٨٤٨٦٢٠٠	٣٢٦٩٥٠٨٠	١٨٤٧٠١٨٠	١٤٧٨٥٧٣٠	١١٧٢٥٩٦٠	٧٧٢٦٨٢٠	الإجمالي

• يتم تسجيل الفرد الواحد في كل رحلة، بصرف النظر عن طول الرحلة أو تكلفتها أو قيام نفس الشخص بأكثر من رحلة واحدة.

.National Bureau of Statistics of China, 2018

والبريد في نهاية عام ٢٠١٧م، بلغ حوالي ٨,٤ مليون عامل، يتركز معظمهم (حوالي ٣,٩ مليون عامل) في قطاع النقل البري، والسكك الحديدية (حوالي ١,٩ مليون عامل). انظر جدول رقم ٤.

وللوقوف على حجم التأثير الذي يقع على هذا القطاع جراء هذا النمط من الأزمات، ربما يكون من المفيد معرفة حجم العاملين بقطاع النقل. وتشير الإحصاءات المتاحة هنا إلى أن عدد العاملين في قطاع النقل والتخزين

جدول رقم (٤): عدد العاملين في قطاع النقل والتخزين والبريد في الصين في نهاية عام ٢٠١٧

القطاع	إجمالي الصين ٢٠١٤	٢٠١٧	
		إجمالي الصين	مقاطعة هوبي
السكك الحديدية	١٩٠٢٥٠٠	١٨٤٨٠٣٢	٨٦٨٠٨
النقل البري	٣٨٨١٤٦٢	٣٨٤٦١٢٢	١٦٦٨٧٥
الملاحة البحرية	٤٩١١٢٤	٤٤١٢٢٧	١٥٦٣١
النقل الجوي	٥٠٧٧٨٩	٦٢٤٣١٨	١٠٥٥١
النقل بالأنابيب	٣٧٦٣٢	٣٦٩٦٥	٤٤٨١
الشحن والترفيه	٣٤٦١٣٢	٤٢٨٠٩٦	٨٥٩٢
التخزين	٣٢٨٣٦٧	٣٠٣٢٣٥	٩٣٣٥
البريد	١٠٢٩٢٩٤	٩١٠٩٢٤	٥١٤٠٤
الإجمالي	٨٥٢٤٣٠٠	٨٤٣٨٩١٩	٣٥٣٦٧٧

.Source: National Bureau of Statistics of China, 2018

ثانيًا: الوزن الاقتصادي النسبي لمقاطعة هوبي

الصيني في ذلك العام. قطاعيًا، أيضًا، تراوحت نسبة القطاعات المختلفة بالمقاطعة إلى القطاعات المناظرة على المستوى القومي حول هذه النسبة، أو أقل أو أكثر قليلاً. فقد بلغت نسبة قطاع الزراعة والغابات والماشية والصيد ٤,٥% من القطاع المناظر على المستوى القومي، وكانت حصة قطاع الصناعة ٤,٥% من القطاع المناظر على المستوى القومي، وبلغت حصة قطاع تجارة الجملة والتجزئة ٣,٥%، كما بلغت حصة قطاع المواصلات والتخزين والبريد ٣,٩% (أنظر جدول رقم ٥).

استتدت بعض التحليلات في تقديرها للتكاليف الاقتصادية المتوقعة لأزمة "كوفيد-١٩" إلى خصوصية منطقة "ووهان" (منطقة تمركز الفيروس)، باعتبارها إحدى مناطق تمركز الصناعات والاستثمارات الأجنبية. لكن الإحصاءات المتاحة لا تؤكد هذا الافتراض. فقد بلغت قيمة الناتج المحلي لمقاطعة هوبي كاملة (التي تنتمي إليها مدينة ووهان) في عام ٢٠١٧ م، حوالي ٧٠٦,٨ بليون يوان صيني، بنسبة ٤% فقط من الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٥): الوزن النسبي لمقاطعة هوبي داخل الاقتصاد الصيني في عام ٢٠١٧ محسوب على أساس الأسعار الجارية

القطاع	الناتج المحلي الإجمالي للصين حسب القطاعات الاقتصادية		الناتج المحلي لمقاطعة هوبي حسب القطاعات الاقتصادية	
	(مليون يوان صيني)	نسبة مئوية %	مليون يوان صيني	% إلى إجمالي القومي
الزراعة والغابات وتربية الماشية والصيد	٦٨٠٠٨٧٠	٨,٢%	٣٦٩٠٣٠	٥,٤%
الصناعة	٢٧٩٩٩٦٩٠	٣٣,٩%	١٣٠٦٠٠٨	٤,٥%
البناء والتشييد	٥٥٦٨٩٠٠	٦,٧%	٢٤٥٩٦٨	٤,٤%
تجارة الجملة والتجزئة	٧٧٧٤٣٧٠	٩,٤%	٢٦٨٢٢١	٣,٥%
المواصلات والتخزين والبريد	٣٦٨٠٢٧٠	٤,٥%	١٤٢٠٠١	٣,٩%
الفنادق وخدمات المطاعم	١٤٥٩٤١٠	١,٨%	٨١٤١٨	٥,٦%
الخدمات المالية	٦٥٧٤٨٩٠	٨%	٢٦٤٠٨٦	٤%
العقارات	٥٣٨٥٠٧٠	٦,٥%	١٦٤٢٩٨	٣,١%
أخرى	١٧٤٦٨٧١٠	٢١%	٧٠٦٧٧٩	٤%
الإجمالي	٨٢٧١٢١٨٠	١٠٠%	٣٥٤٧٨١٠	٤,٣%

.Source: National Bureau of Statistics of China, 2018

حجم الدخل المتحقق من قطاع السياحة الدولية المتدفقة إلى المقاطعة بالمقارنة بالدخل المتحقق من هذا القطاع على المستوى القومي، إذ تراوحت هذه النسبة بين ٤٧،٤٧٪ في سنة ٢٠١٥م، إلى ١٠،٧١٪ في سنة ٢٠١٧م، (انظر جدول رقم ٦). وأخيراً، يمكن الإشارة إلى حصة المقاطعة من إجمالي الصادرات الصينية، حيث بلغت صادرات المقاطعة في عام ٢٠١٧م، حوالي ٦،٦ مليار دولار من إجمالي ٩٧٧،٦ مليار دولار هي إجمالي الصادرات الصينية في ذلك العام، أي بحصة لم تتجاوز ٠،٧٪ للمقاطعة من إجمالي الصادرات الصينية.

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لبعض المؤشرات الأخرى، مثل حجم العاملين في قطاع النقل والتخزين في المقاطعة، والذي لا يزيد عن حوالي ٤،٢٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع على المستوى القومي (حوالي ٣٥٣،٧ ألف شخص من إجمالي ٨،٤ مليون على المستوى القومي). كذلك، لم تتجاوز نسبة مستخدمي وسائل النقل الثلاث (السكك الحديدية، الطرق البرية والمائية) ١،٠٣ مليون شخص من إجمالي حوالي ١٨،٥ بليون من مستخدمي الوسائل الثلاث على المستوى القومي (انظر جدول رقم ٣). والمؤشر الأهم في هذا الإطار أيضاً هو

جدول رقم (٦): الدخل من السياحة الدولية في مقاطعة هوبي بالمقارنة بالدخل المتحقق من القطاع على المستوى القومي في الصين

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الإجمالي القومي	١١٣٦٥٠	١٢٠٠٠٠	١٢٣٤١٧
مقاطعة هوبي	١٦٧١،٩٠	١٨٧٢،٣٩	٢١٠٤،٧٤
هوبي ٪ من الإجمالي القومي	١،٤٧٪	١،٥٦٪	١،٧١٪

Source: National Bureau of Statistics of China, 2018

هذين القطاعين يشغلان وزناً نسبياً مهماً داخل الاقتصاد الصيني، الأمر الذي سيسبب التأثير على القطاعات الأخرى المرتبطة بهذين القطاعين، ومن ثم التأثير على حجم الطلب والاستهلاك المحلي. ٣- الأمر ذاته على المستوى الدولي، حيث يصبح قطاعي السياحة الدولية والنقل والمواصلات -بقطاعاتها المختلفة- هي الأكثر تضرراً بهذا النوع من الأزمات. ويتفاوت حجم التأثير حسب نصيب كل اقتصاد من حجم تدفقات السياحة الدولية والنقل الدولي. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاوت نصيب كل إقليم حسب موقعه على خريطة التوزيع العالمي لهذه القطاعات. بهذا المعنى، وفيما يتعلق بقطاع النقل الدولي (النقل والشحن الجوي تحديداً)، من المتوقع أن تكون منطقة الخليج العربي في مقدمة المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة في هذا المجال، وذلك بالنظر إلى الوزن النسبي المهم لعدد من دول المنطقة، كمنطقة عبور transit area مركزية في حركة الطيران العالمي، واحتلال بعض شركاتها الوطنية مواقع متقدمة عالمياً في هذا المجال.

على سبيل المثال، جاءت شركة طيران الإمارات في الترتيب الثالث بين الخمس شركات الطيران الدولية الأكبر فيما يتعلق بعدد ركاب الرحلات الدولية بإجمالي ٥٩،١٧٧ مليون راكب في سنة ٢٠١٨م، بعد كل من شركة Ryanair (١٣٦،٧١٩ مليون راكب) وشركة easyJet (٨٠،١٥٤ مليون راكب). وجاءت الشركة نفسها في الترتيب الرابع عشر عالمياً في حالة إضافة ركاب الرحلات الداخلية، بنفس عدد الركاب (بسبب عدم وجود رحلات داخلية داخل دولة الإمارات). انظر جدول رقم ٧.

ثالثاً: استنتاجات عامة

استناداً إلى التحليل السابق، نعرض هنا لعدد من الاستنتاجات العامة لبعض أنماط التأثير الاقتصادي لأزمة "كوفيد-١٩"، والتي ستتضح كمياً خلال الفترة القادمة مع انتهاء الربع الأول من العام ٢٠٢٠:

١- بسبب حالة الطابع المعولم لمعظم اقتصادات العالم، وحالة التشبيك الداخلية والدولية، فإن التكلفة الاقتصادية لهذا النمط من الأزمات لا تقف عند حد مناطق تركيز الأزمات. فعلى الرغم من خصوصية مدينة "ووهان" (منطقة نشأة الأزمة)، ومقاطعة هوبي التي تتبعها المدينة من الناحية الإدارية، إلا أنه بسبب طبيعة الأزمة من ناحية، وطبيعة الاقتصاد الصيني من ناحية أخرى، فإن حدود الأزمة وتكاليفها المتوقعة لن تقف عند مدينة ووهان أو مقاطعة هوبي، بل شملت الاقتصاد الصيني ككل، ثم الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الثقل النسبي المحدود لمقاطعة هوبي داخل الاقتصاد الصيني، على نحو ما سبق توضيحه.

٢- هناك مجموعة من القطاعات الاقتصادية هي الأكثر حساسية لأزمة "كوفيد-١٩"، وهي قطاعات السياحة (الداخلية والدولية)، والنقل والمواصلات، وذلك بسبب ارتباطهما بالتدفقات البشرية الكثيفة، الأمر الذي جعلهما في مقدمة القطاعات الأكثر تأثراً بالإجراءات التحويطية لحاصرة انتشار الفيروس. ومن ثم، فإنه كلما زادت حصة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد حجم التكاليف الاقتصادية لمثل هذا النوع من الأزمات. في حالة الصين، فإن

جدول رقم (٧): شركات الطيران الخمس الكبرى عالمياً من حيث عدد الركاب (بالألف راكب) في عام ٢٠١٨

الشركة	عدد ركاب الرحلات الدولية	الشركة	عدد ركاب الرحلات الداخلية	الشركة	الإجمالي
Ryanair	١٣٦٧١٩	Southwest Airlines	١٥٩٠٤٥	Southwest Airlines	١٦٣٦٠٦
easyJet	٨٠١٥٤	Delta Airlines	١٢٥٧٢٥	Delta Airlines	١٥٢٢١٧
Emirates	٥٩١٧٧	American Airlines	١٢٠٥١٨	American Airlines	١٤٨١٨١
Lufthansa	٥١٤٥٣	China Southern Airlines	٨٩٥١٤	Ryanair	١٣٦٧١٩
British Airways	٤٠٨٠٦	United Airlines	٨٥٩١١	United Airlines	١١٣٢١٥

.Source: International Air Transport Association, World Air Transport Statistics 2019, p. 19

كما جاءت شركة طيران الإمارات في الترتيب الأول عالمياً فيما يتعلق بحجم الشحن الجوي الدولي بإجمالي ٢,٦٠٩ مليون طن في عام ٢٠١٨م، وفي الترتيب الثالث عالمياً بسبب عدم وجود شحن جوي داخلي داخل دولة الإمارات). انظر جدول رقم ٨.

جدول رقم (٨): شركات الطيران الخمس الكبرى عالمياً من حيث حجم الشحن الجوي (بالألف طن) في عام ٢٠١٨

الشركة	الرحلات الدولية	الشركة	الشحن عبر الرحلات الداخلية	الشركة	الإجمالي
Emirates	٢٦٠٩	Federal Express	٥٤٠٦	Federal Express	٧٥٦٥
Qatar Airways	٢٢٦٢	United Parcel Services	٣٢٠٧	United Parcel Services	٤٧٥٥
Federal Express	٢١٥٩	China Southern	٧٨٧	Emirates	٢٦٠٩
Cathay Pacific	١٨٢٨	Air China	٧٣١	Qatar Airways	٢٢٦٢
United Parcel Services	١٥٤٨	China Eastern	٥٠٨	Cathay Pacific	١٨٢٨

.Source: International Air Transport Association, World Air Transport Statistics 2019, p. 21

البيئة الداخلية والأنظمة الثقافية. الأمر الذي سيدشن منافسة دولية على جذب هذه السلاسل.
٥- أن الآثار الانكماشية في كل القطاعات السابقة تترجم نفسها في تراجع حجم الطلب على سلعة النفط كسلعة استراتيجية، الأمر الذي أدى إلى تراجع مماثل في أسعار النفط بشكل خاص، وأسعار الطاقة بشكل عام، الأمر الذي سيؤثر بدوره على حجم الإيرادات الحكومية والدخل القومي للدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة المهمة، بشكل سيؤدي بدوره إلى إنتاج جزء من حلقة الركود العالمي. وهكذا، يمكن القول إن الطابع غير النمطي لأزمة "كوفيد-١٩" أنتج نمطاً غير تقليدي من الأزمات الاقتصادية العالمية، بسبب الأبعاد المتعددة لهذه الأزمة، والتي طالت عدداً كبيراً من القطاعات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، في ظل حالة العولمة والاعتماد المتبادل التي وصلت إليها جميع اقتصادات العالم تقريباً. كما أنها (الأزمة) تمثل نموذجاً كاشفاً لحالة التشبيك العالمي من ناحية، والقطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية لهذا النمط من الأزمات.

* رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متخصص في الدراسات الآسيوية

٤- إن الثقل النسبي لقطاعي السياحة والنقل لا يعني عدم تضرر القطاعات الأخرى، إذ من المتوقع أن يمثل قطاعي التجارة (الداخلية والدولية)، والصناعة مجالين مهمين للتأثر بالأزمة. وتأتي خطورة هذين القطاعين أنهما يشيران مدخلا آخر للتكاليف الاقتصادية المتوقعة لهذا النمط من الأزمات، وهو "سلاسل التوريد"، التي تمثل إحدى القضايا الأساسية التي ستحظى بجهد واسع خلال الفترة القادمة. ففي الوقت الذي مثلت فيه ظاهرة "سلاسل التوريد" أحد المداخل الأساسية لتقليل تكاليف وزمن الإنتاج وبناء شبكات توزيع واسعة للمنتج، والتي أصبحت تتسم بطابع دولي، فقد كشفت أزمة "كوفيد-١٩" عن بعض مظاهر ضعف هذه الظاهرة، بسبب تركيز نسبة كبيرة من هذه السلاسل داخل الصين، الأمر الذي أدى إلى تعطل عمليات الإنتاج خلال فترة الأزمة بسبب تعطل عمليات التوريد. المرحلة التالية على أزمة "كوفيد-١٩" سوف تشهد إعادة النظر في خريطة توطين هذه السلاسل. وهناك محددات كثيرة سوف تلعب دوراً في صناعة قرارات توزيع هذه السلاسل، منها درجة تأثر الاقتصادات المختلفة بالأزمة، وقدرة كل دولة على التعامل معها وإدارتها، فضلاً عن العوامل التقليدية المتمثلة في تكاليف عناصر الإنتاج، ومستوى الخدمات اللوجيستية.. إلخ. وربما يدخل في هذا الإطار أيضاً بعض المحددات المتعلقة بطبيعة

السعودية تجنب ١٣٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول ٢٠٣٠

النمو وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة: دور قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون

تعد دول الخليج المنتجة للبتروول من أكبر مصادر انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم للفرد الواحد، وإذا استمر الوضع بوتيرته الحالية، فسيؤثر الخليج بشدة بالتغير المناخي عند الأخذ في الاعتبار جوانب الضعف التي تشهدها المنطقة. ولذلك، ينبغي أن يكون التركيز الأكبر على قطاع الطاقة في مبادرات تخفيف آثار التغير المناخي. بيد أن استهلاك الكهرباء ما زال مستمرًا في التصاعد مع النمو الاقتصادي في ظل سباق على قدرة التوليد الحراري وانخفاض انتشار الطاقة المتجددة، وذلك رغم أهداف الحكومة وتعهداتها، ويتوقف التخفيف من حدة التحديات المقبلة وإنعاش الاقتصاد وتنميته وضمان استدامة المنطقة على التزام الحكومات ومشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية.

د. جيسيكا عبيد

٢٣,٢٪، والتحلية بنسبة ١٢,٣٪، وتكرير البترول بنسبة ٧,٥٪، وصناعة البتروكيماويات بنسبة ٤,٩٪.

أما الكويت فقد ساهمت بقدر ٤٤٨,٣٣٦,٤٨٠ جيجا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون اعتماداً على بيانات عام ٢٠١٦م، بما في ذلك ١٢٢,٩٢٤,٨٣٠ جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون و٣٣٦,٩٥٠ جيجا جرام من الميثان، و١,٣٦٦ جيجا جرام من أكسيد النيتروز. وينقسم إجمالي الانبعاثات للفئات الآتية: ٨٢,٥٥٦,٥٧٢ جيجا جرام من قطاع الطاقة، و٩٣٢,١٥٦ جيجا جرام من العمليات الصناعية واستخدام المنتجات، و١٥٤,٣٧١ جيجا جرام من القطاع الزراعي، و-٩٣٢,١٣٠ جيجا جرام من الحراجة والاستخدام الآخر للأراضي، و١,٧٠٦,٥٣٩ جيجا جرام من المخلفات.

وقد بلغت الانبعاثات من عمان ٩٦٠٠٧٢ جيجا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٥م، بما يشمل ٥٨٠٥٦٥ جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون و٨٢٤,٩٠٠ جيجا جرام من الميثان، و١,٨٦٠ جيجا جرام من أكسيد النيتروز. وينقسم إجمالي الانبعاثات للفئات الآتية: ٦٤٪ من قطاع الطاقة، و٣٠,٤٪ من العمليات الصناعية واستخدام المنتجات، تليها ٤,١٪ من المخلفات، و١,٥٪ من القطاع الزراعي والاستخدام الآخر للأراضي. وتُعزى نسبة ٤٨٪ من انبعاثات قطاع الطاقة إلى عملية توليد الطاقة. وبالنسبة لقطر فسجلت انبعاثاتها أعلى معدلات للفرد الواحد في ٢٠١٧م، حيث بلغت ٤٩ طنًا من ثاني أكسيد الكربون

يُتوقع أن تشهد المنطقة ذات المناخ الصحراوي والتي تعاني من الإجهاد المائي ارتفاعاً في درجات الحرارة وانخفاضاً في سقوط الأمطار وتزايد الجفاف، مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على التبريد والمياه، وبالتالي سيؤدي التغير المناخي إلى تضاعف التهديد بزيادة الخطر على الأمن الغذائي وتوافر المياه وصحة السكان العامة ورفاهيتهم. ولذلك انضمت مسائل تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف على التغير المناخي وتخفيف آثاره لجدول أعمال اقتصادات المنطقة.

ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، قدمت كل من السعودية والكويت وسلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) تقريرها الأول والذي يخضع للتحديث كل عامين، وذلك في أبريل ٢٠١٨ م، وسبتمبر ٢٠١٩ م، وديسمبر ٢٠١٩ م، على الترتيب.

إن الأنشطة المتعلقة بالطاقة هي أكثر الأنشطة إنتاجاً للانبعاثات في دول الخليج المعتمدة على الهيدروكربون، ويأتي النصيب الأكبر لانبعاثات قطاع الطاقة من عملية توليد الطاقة. ويساهم قطاع الطاقة بالجزء الأكبر من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية بنسبة ٨٩,١٪، تليه العمليات الصناعية والقطاع الزراعي بنسبة ١٠,٨٪ و٠,١٪ على الترتيب. ففي قطاع الطاقة، يساهم توليد الكهرباء بنسبة ٣٢,٤٪ من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والنقل بنسبة

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطر ١٩١,٣٦ مليار دولار في ٢٠١٨م، مسجلاً زيادة من ١٧,٧٦ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٠م، وقد شكّلت صناعة البترول نسبة تزيد على ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكّل البترول في الكويت نصف الناتج المحلي الإجمالي تقريباً للبلاد بقيمة ١٤٠ مليار دولار في ٢٠١٨م، ووصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، ويرتبط نمو الاقتصاد بزيادة استخدام الطاقة، خاصةً لعمليات توليد الطاقة وتحلية المياه. ولذلك تزايدت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٥,٢٪ سنوياً. وفي عمان، بلغت نسبة إيرادات الحكومة من البترول ٧٣٪ عام ٢٠١٧م. وقد شهد الاقتصاد نمواً ولكن صاحبه نمو في الطلب الإجمالي على الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بها. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠م وارتفع إلى ٧٠,٧٨ مليار دولار في ٢٠١٧م.

أما البحرين، فتمتلك أقل ناتج محلي إجمالي بين دول الخليج بقيمة بلغت ٣٧,٧٥ مليار دولار في ٢٠١٨م، ومع ذلك كان أعلى بكثير من ٩ مليارات دولار عام ٢٠٠٠م. إن الطلب على الكهرباء في دول الخليج أخذ في النمو بمعدل سريع، وهو يدفع إلى سباق نحو زيادة قدرة التوليد المقررة باستمرار واستهلاك حصة أكبر من الوقود الحفري مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الانبعاثات. ولا يمكن الاستمرار في تحمل التصاعد في استهلاك الكهرباء بالإضافة إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة.

ويبلغ المتوسط السنوي لنمو ذروة الطلب في دول الخليج ٥٪ تقريباً، وهي نسبة قريبة من متوسط الزيادة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تبلغ ٥,٥٪. ويمثل هذا النمو في الطلب في السنوات الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً عن متوسط النمو السنوي للفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٥م، بنسبة ٨٪. إلا أن السباق نحو وضع قدرة توليد إضافية للطاقة ما زال مستمراً بمعدل يزيد على ٧٪ سنوياً مقارنةً بالمعدل العالمي بنسبة ٤٪. ويُعد الغاز الطبيعي حالياً الوقود المهيمن لتوليد الطاقة في المنطقة، حيث تبلغ القدرة المقررة لتوليد الطاقة ١٥٠ جيغا وات مقارنةً بالقدرة الضئيلة للطاقة المتجددة البالغة ٢٤٤٦ ميغا وات. كذلك توجد عدة عوامل أخرى تؤثر في زيادة الطلب بجانب النمو الاقتصادي، مثل الزيادة السكانية وانخفاض التعريفية والذي يؤدي إلى الإسراف في استهلاك الكهرباء، وندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة، وهو ما سيتفاقم بسبب التغير المناخي.

للشخص الواحد. وقدمت قطر بلاغها الوطني في ٢٠١١م، استناداً إلى حصر انبعاثات الغازات الدفيئة لعام ٢٠٠٧م. وقد أنتج قطاع الطاقة ٥٢,٨١٦ جيغا جرام من ثاني أكسيد الكربون و ١٣٦ جيغا جرام من الميثان، و ١,٤ جيغا جرام من أكسيد النيتروز، وهو القطاع الأكثر إنتاجاً للانبعاثات وذلك بنسبة ٩٢٪ من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز و ٨١٪ من انبعاثات الميثان.

وقدمت الإمارات العربية المتحدة بلاغها الوطني الرابع المعدل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في يناير ٢٠١٩م، اعتماداً على حصر عام ٢٠١٤م، وبلغ إجمالي الانبعاثات ١٩١,٧٨١ جيغا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ويأتي النصيب الأكبر من الانبعاثات من قطاع الطاقة بنسبة ٨٧٪ تقريباً، بما يكافئ ١٦٦,٤٧٢ جيغا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بما يشمل ١٦٦,٢٠٨,٩٩ جيغا جرام من ثاني أكسيد الكربون، و ٧٠,٧١ جيغا جرام من الميثان، و ٠,٣٣ جيغا جرام من أكسيد النيتروز. وتأتي العمليات الصناعية واستخدام المنتجات في المرتبة الثانية من أكثر القطاعات إنتاجاً للانبعاثات بنسبة ١٢٪، تليها المخلفات بنسبة ٥٪، ثم القطاع الزراعي بنسبة ٠,٥٪. وما زال النمو الاقتصادي والطاقة، بما في ذلك استهلاك الكهرباء، مرتبطين ارتباطاً وثيقاً في دول الخليج. لقد شهدت اقتصادات دول الخليج نمواً بمعدل كبير، إلا أنها ما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على صناعة البترول. وقد أدى النمو الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة، وهي زيادة تُعزى في الغالب إلى عملية توليد الطاقة، وهذا يعني أن الارتباط بين النمو الاقتصادي في الخليج واستهلاك الطاقة ما زال قائماً، بخلاف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصبح معدل الطلب على الكهرباء فيها ثابتاً.

تمتلك السعودية الاقتصاد الأكبر في العالم العربي، فيشكّل البترول ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ووصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٨٦,٥ مليار دولار في ٢٠١٨م، بعد أن كان ١٨٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، وفقاً لبيانات البنك الدولي. أما الإمارات العربية المتحدة فهي الدولة الأكثر تنوعاً في الخليج من الناحية الاقتصادية، إذ يشكّل القطاع غير النفطي ٦٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فبلغ ٤١٤,٢ مليار دولار في ٢٠١٨م، بينما تأتي نسبة ٣١٪ المتبقية من صناعة البترول. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٠٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠م.

تمتلك السعودية الاقتصاد العربي الأكبر ويشكّل البترول ٤٢٪

من الناتج المحلي الإجمالي بعائد ٧٨٦,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨



الدولة إطار عملها للانتقال إلى دولة قادرة على التكيف مع المناخ، وهي الخطة الوطنية للتغير المناخي حتى عام ٢٠٥٠م، حيث قدمت أهداف الطاقة النظيفة بنسبة ٢٧٪ بحلول عام ٢٠٢١م، و٥٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠م، والتي تشمل مشاريع الطاقة المتجددة والنووية. وتمتلك الولاية حاليًا أكبر قدرة مثبتة للطاقة المتجددة في المنطقة بقدرة ١,٨٨٥ ميغاوات من إجمالي القدرة البالغة ٢٧ جيغاوات، وتخطط لزيادة هذه القدرة بشكل كبير. وعلى الجانب البحثي، طورت هيئة كهرباء ومياه دبي مركزًا للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النظيفة.

أصدرت قطر عدة مبادرات للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة، وفقًا للخطة الوطنية للكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، مع التركيز بشكل رئيسي على صناعة النفط وتدابير كفاءة الطاقة، في حين أنه لم يتم التركيز على الطاقة المتجددة. وتشمل المبادرات في قطاع الطاقة تحسين كفاءة عملية التوليد المشترك للكهرباء وقوانين البناء ومعايير الأجهزة ذات الكفاءة في استخدام الطاقة ومراجعة الطاقة وزيادة الوعي العام بشأن الحفاظ على الطاقة. وعملت الدولة بنشاط في مجال أبحاث وتصنيع الطاقة المتجددة، ولكن تمثل أول مشروع لها على نطاق المرافق في نظام الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة ٨٠٠ ميغاوات، والذي تم إصداره في يناير ٢٠٢٠م. ويبلغ إجمالي قدرة الطاقة المتجددة المثبتة ٤٣ ميغاوات، ويبلغ إجمالي قدرة التوليد ١٠ جيغاوات.

وقد أصدرت الكيانات الاقتصادية في الخليج خطط عمل عديدة في قطاع الطاقة لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المتعلقة بالطاقة وتخفيف آثار التغير المناخي كما هو مبين على النحو التالي: وقد حددت السعودية هدفها بتجنب ما يصل إلى ١٣٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠م، من خلال المساهمة في التنوع الاقتصادي والتكيف. وفي قطاع الطاقة، تعمل المملكة على زيادة كفاءة محطات الطاقة والتحلية، وتفعيل إجراءات تعزيز كفاءة الطاقة في قطاعات اقتصادية مختلفة، والاستثمار في بدائل في مجال توليد الطاقة، مثل الموارد المتجددة. وتضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية ٢٠٣٠م، إدخال ٣,٤٥ جيغا وات من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠م، و٩,٥ جيغا وات بحلول ٢٠٢٣م، و٦٠ جيغا وات بحلول ٢٠٣٠م. وحتى الآن على صعيد المشاريع على مستوى المرافق، تم تشغيل محطة سكاكا للطاقة الشمسية الكهروضوئية فقط بسعة ٣٠٠ ميغا وات، بينما تظل العديد من المحطات الأخرى قيد التطوير. وتبلغ قدرة الطاقة المتجددة الإجمالية المقررة حاليًا ٣٩٧ ميغا وات، بينما تتجاوز القدرة الإجمالية ٨٠ جيغا وات. وبالرغم من البداية البطيئة لقطاع الطاقة المتجددة، إلا أن مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة كثف طلبات المؤهلات وإطلاق المشاريع طوال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠م. لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دورًا رياديًا في العمل المناخي والطاقة المتجددة في الخليج. وفي عام ٢٠١٧م، أطلقت

فإن مبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ أمر بالغ الأهمية لاستدامة دول الخليج ورفاهية مواطنيها.

وفي إطار خطط الاستجابة الحالية، أطلقت عدة حكومات حزمة تحفيز اقتصادي إيجابية. وخفضت المملكة العربية السعودية ٥٪ من الإنفاق الحكومي وأعلنت حزمة بقيمة ٣٢ مليار دولار. وأطلقت الإمارات العربية المتحدة حزمة بقيمة ٤,٤ مليار دولار لضمان الاستقرار المالي، في حين أعلنت قطر عن حزمة بقيمة ٢٠,٥ مليار دولار. كما يتزايد الإصدار السيادي في المنطقة. وأصدرت السعودية والإمارات سندات بقيمة ٧ مليارات دولار كما أصدرت قطر سندات بقيمة ١٠ مليارات دولار. أما بقية دول الخليج فتعتبر أقل احتمالاً لجذب نفس المستوى من الاهتمام في السوق الدولية.

ومع ذلك، فإن هذه المبالغ لن تغطي العجز المالي المتوقع. وقد يحدث خفض حاد في الإنفاق، مما يهدد مشاريع التنويع الأولى، بما في ذلك تنويع الطاقة. وفي ظل أزمة السيولة وانخفاض القدرة على الإنفاق، ينبغي التركيز مرة أخرى على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستثمرين الدوليين.

إن مشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية أمران حاسمان من أجل الوفاء بخطط دول الخليج القوية لإزالة الكربون والتنويع.

ويمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً رئيسياً في إبقاء المشاريع على المسار الصحيح وخلق فرص العمل. ولا تزال إمكانات قطاع الطاقة المتجددة في الخليج غير مستغلة إلى حد كبير، إلا أن هذا القطاع يخلق القيمة والوظائف عبر سلسلة القيمة. وفي الوقت الذي يزن فيه المستثمرون في جميع أنحاء العالم مخاطر النفط وتنويع استثماراتهم، ستوفر مشاريع التخفيف من آثار التغير المناخي، والتي تمثل في جوهرها مشاريع إزالة الكربون والطاقة المتجددة، فرصاً كبيرة.

ومع ذلك، سيتعين على دول الخليج مضاعفة جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار في الأعمال التجارية، بما في ذلك اعتماد أطر تنظيمية واضحة ومتسقة وثابتة، وتمكين المؤسسات اللازمة من وضع أسس متينة ونتائج استراتيجية وخطط عمل لتحقيق الأهداف المعلنة.

وتعتمد هذه المشاريع على الالتزام المستمر من جانب دول الخليج بشأن مستقبل مستدام واقتصاد قوي ومتنوع وتعزيز المشاركة الفعالة للقطاع الخاص.

وضعت عمان هدفاً قوياً لتلبية ٣٠٪ من طلبها على الطاقة، بالقدرة الحالية المثبتة للطاقة المتجددة التي تبلغ ٨ ميغاوات، من خلال مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠م، بالإضافة إلى هدف مؤقت بنسبة ١٦٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٥م، أي ما يعادل ٣,٠٥٠ ميغاوات. ولتحقيق ذلك، أطلقت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه سلسلة من المشاريع في عام ٢٠١٩م، بجدول زمني حتى عام ٢٠٢٤م، بما في ذلك مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية والرياح وتحويل النفايات إلى طاقة.

وتهدت الكويت بتخصيص هدف للطاقة المتجددة يتمثل في تغطية ١٥٪ من احتياجات الطاقة الكهربائية الخاصة بها من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠م. وحتى الآن، فإن ١٣,٠٪ فقط من الطاقة المولدة تأتي من مصادر الطاقة المتجددة. في حين أن البحرين تمتلك هدفاً للطاقة المتجددة بنسبة ٦٪ من إجمالي قدرة توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥م، بقدرة توليد متجددة مثبتة تبلغ ٧ ميغا وات.

وقد أثرت إعانات الوقود والكهرباء سلبياً على قطاع الكهرباء بشكل عام، ونشر الطاقة المتجددة بوجه خاص، لأنها لا تحفز المستهلكين على تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة لحد من الاستهلاك أو البحث عن طاقة بديلة نظيفة.

وينبغي أن يشجع انخفاض أسعار الوقود على إلغاء الإعانات. ومع ذلك، فإن التخطيط لذلك أسهل من تنفيذه في ظل النمو الاقتصادي المنخفض والإجراءات الأمنية المشددة.

ومن شأن تفشي الأوبئة والركود الاقتصادي وعدم اليقين بشأن الانتعاش الاقتصادي أن يقلل الطاقة، بما في ذلك الطلب على الكهرباء وانبعثات الغازات الدفيئة المرتبطة بها، ولكنه يشكل أيضاً خطراً يتمثل في خفض أولوية التنويع والتخفيف من آثار تغيير المناخ. وعلى الرغم من الشكوك العديدة حول شدة وفترة تفشي كوفيد-١٩ وتدابير الاحتواء التي تؤثر على شكل الانتعاش الاقتصادي، إلا أن المؤشرات الاقتصادية السلبية أصبحت أمراً ملموساً. وتعتبر دول الخليج، بشكل خاص، أكثر عرضة لانخفاض إنتاج النفط. ومن المتوقع أن تتعرض اقتصادات الخليج لضربة شديدة، نظراً لارتفاع أسعار النفط في مناطق مجهولة بسبب انتشار الوباء وحرب أسعار النفط.

في حين أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض في الطلب على الطاقة وانبعثات الغازات الدفيئة، إلا أنه يمكن أيضاً أن يعرقل التزام الحكومات بتنويع تغير المناخ والتخفيف من حدته، مما يؤدي إلى التركيز على استئناف النشاط الاقتصادي وتميته بأي ثمن، وهو ما يجري في الصين لسنوات. ومع ذلك،

الطلب على الكهرباء

في دول الخليج أخذ في

النمو بمعدل سريع

ويدفع إلى سباق نحو

زيادة قدرة التوليد

استخدمت أمريكا في احتلال العراق ٢٢٠٠ طن يورانيوم منضب خلال شهرين العراق أرض بلا أنهار عام ٢٠٤٠ و ١٨٪ العجز المائي

العراق من أكثر دول المنطقة التي تعاني مشاكل بيئية. بسبب ما مر به من أزمات وحروب وعقوبات ووصولاً إلى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، وتعرضت أراضيها إلى مختلف الأسلحة والإشعاعات الكيميائية والنووية، كما أدت سياسات الأنظمة السياسية الخاطئة لتلوث مكونات البيئة للإهمال والفساد والصراعات التي امتدت لعقود. وعند الحديث عن المشاكل البيئية في العراق يجب التعرف على التحديات البيئية وأنواعها:

سمية دهام كاظم

أولاً- التلوث:

يُعد التلوث من أهم المشاكل التي تعرض لها العراق نتيجة عوامل عدة منها ما يعود لعوامل طبيعية ومنها ما هو من صنع الإنسان. ويعتبر المختصون التلوث "كارثة" تهدد حياة العراقيين، ويقسم التلوث إلى:

١. تلوث الهواء، يتميز العراق بمناخه الحار والجاف الذي تقل فيه الأمطار وخاصة في المنطقة الوسطى والجنوبية والغربية مما يقلل تنقية الهواء، وأبرز هذه المشكلات تتمثل في كثرة العواصف الترابية التي تهب على المدن العراقية.

وشهدت مدن العراق تغيرات سكانية وعمرانية واقتصادية كبيرة أدت إلى تراجع جودة الهواء خاصة في المناطق الحضرية. إذ تشمل المصادر الثابتة لتلوث الهواء محطات الطاقة الكهربائية ومصافي النفط والمعامل الصناعية الغذائية والإنشائية والكيميائية ومحطات التزود بالوقود ومعامل طحن الحبوب ومواقع رمي النفايات، كما توجد مشكلة أساسية تتسبب في تلوث الهواء متمثلة في مواقع الطمر الصحي. فعلى الرغم من المساحات القاحلة الكبيرة والبعيدة عن السكان، إلا أن الجهات الحكومية، اختارت تجميع النفايات وطررها وحرقتها قرب الأحياء الشعبية التي تعاني أساساً من الإهمال والفقر، كذلك الورش والصناعات الحرفية والأفران والمولدات الكهربائية المنتشرة بصورة عشوائية داخل المناطق السكنية بسبب تدني إنتاج شبكة الطاقة الكهربائية الوطنية. أمّا المصادر المتحركة لتلوث الهواء فتتمثل بالنقل وأنواع المركبات وقدم بعضها وضعف

الصيانة والإدامة، إضافة إلى أسوأ نوع أنواع وقود السيارات في الشرق الأوسط يستعمل في العراق مما يؤدي إلى تلوث الهواء بالمركبات الكيميائية الضارة.

٢. تلوث الماء، بدأت مشكلة تلوث المياه في العراق من تدهور الأهوار أثناء الحرب العراقية الإيرانية وعدم رعاية إدارة النهرين الأساسيين (دجلة والفرات) والأنهار والروافد الأخرى كل هذا شجع الدول التي تتبع وتمر من أراضيها (تركيا وإيران وسوريا) الأنهار العراقية على أن تنتهج سياسات الاحتكار للموارد المائية، وإقامة سدود على نهر دجلة والفرات وفروعها بصورة مخالفة للاتفاقيات الدولية، مما أدى إلى قلة الواردات المائية الواصلة من دول المنابع في السنوات الأخيرة من جهة، ومن جهة ثانية يلاحظ تدهور في نوعية المياه الواصلة إلى العراق نتيجة رمي دول الجوار مخلفات الصرف الصحي والزراعي في مجاري النهرين، وهناك عدة مصادر رئيسة تسبب تلوث المصادر المائية السطحية في العراق أهمها مياه الصرف الصحي، وتُعد أحد أخطر الأسباب التي تؤدي إلى تلوث المياه وكذلك نفايات المستشفيات، والفضلات الصناعية، والمواد النفطية، ومخلفات مواد القطاع الزراعي التي تصب في مجاري الأنهار وفضلات البلدية وتتسبب بأكثر من خمسة عشر مرضاً خطيراً لما يحتويه من بكتيريا وطفيليات وفيروسات وميكروبات، كما تحتوي على مركبات عضوية وكيميائية كالنترات وسوائل التنظيف والزيوت، فبالتالي هناك الكثير من المخاطر الصحية

وسوريا في سد (الطبقة) ما أدى إلى تصحر مساحات واسعة وزيادة العواصف الترابية وتراكم الأملاح، كما إن عدم اتباع الطرق الآمنة للزراعة، واستخدام أسمدة ومبيدات لا تتناسب مع التركيب الكيميائي للتربة والتي تقتل النباتات، والتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة في مناخ العراق الحار جاف صيفاً وخصوصاً في وسط وجنوب العراق إذ سجلت هذه المدن أعلى نسبة حرارة في مدن العالم فاقت الـ ٥٠ درجة مئوية، فضلاً عن الاستخدام الخاطئ للموارد الطبيعية، كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم وتنامي مشكلة التصحر.

ثالثاً: الجفاف،

ويعد من المشاكل البيئية الخطيرة التي يعاني منها العراق ويعني "بأنه نقص كميات الأمطار عن معدلها العام لمدة طويلة أو قصيرة. مما يؤدي إلى قلة المياه الجارية في الأنهار وانخفاض مستوى المياه الجوفية في باطن الأرض، ويعاني العراق منذ عام ٢٠١٨م، نقصاً حاداً في مناسيب المياه، أدت إلى اتخاذ إجراءات منها حظر زراعة الأرز التي تحتاج زراعته إلى كميات وفيرة من المياه، وشهد صيف ٢٠١٨م، أزمة حادة وانعكست على كمية المياه الصالحة للشرب التي يستهلكها المواطن خاصة في الوسط والجنوب كما أدى إلى هجرة كبيرة للفلاحين في مناطق جنوب العراق. وتبلغ نسبة الإجهاد المائي في العراق ٣,٧ من ٥ وفق مؤشرات الإجهاد المائي، حتى أن العراق قد صُنفت ضمن الدول التي لديها "خطورة عالية" فيما يتعلق بشحة المياه ومخاطره. وهناك دراسة تتوقع أن ملامح الجفاف الحاد في العراق ستكون واضحة جداً عام ٢٠٢٥م، وتشمل عموم أراضي البلاد ويصاحبها انخفاض كبير لمنسوب مياه نهري دجلة والفرات باتجاه جنوب البلاد، كما أشارت مؤشرات عالمية بأن العراق بحلول عام ٢٠٤٠م، سيكون أرضاً بلا أنهار بعد أن يجف نهرا الفرات ودجلة. وذلك لعدة عوامل، أهمها التغيرات المناخية المتمثلة في قلة سقوط الأمطار وكثرة استهلاك المياه وجفاف الأنهار، بالإضافة إلى إقامة دول المنبع (تركيا وإيران) السدود على حساب العراق (دولة المصب) فضلاً عن السياسات المائية "المتقدمة" التي أضحت بحاجة ماسة للتحديث والتي أسهمت بدورها في تفاقم الشح والعجز المائي، كما يصل العجز في المياه الصالحة للشرب في بعض مدن ومحافظات العراق منها كركوك إلى ٤٢٪، في حين يبلغ إجمالي العجز في العراق ١٨٪.

الناجمة عن تلوث المياه. وكذلك مناطق كثيرة غير مخدمة بأنابيب المياه الصالحة للشرب، ووجود التخسفات الحاصلة في مياه المجاري والاختلاطات التي تصير ما بينها وما بين مياه الشرب، وكذلك انتشرت في جنوب العراق وسائل بديلة لها المياه الجوفية غير المأمونة.

وتدهورت نوعية مياه نهر دجلة والفرات من لحظة دخولها الحدود العراقية وحتى وصولها إلى شط العرب نتيجة للفضلات السائلة والصلبة والتي ترمى مباشرة إلى الأنهار خصوصاً جنوب بغداد إضافة إلى طبيعة التربة وخواصها التي يمر بها نهر الفرات فتظهر بعض الدراسات زيادة في البكتيريا الموجودة في المياه.

٣. تلوث التربة، تمثل التربة الطبقة السطحية للأرض، وهي المكون الأساسي الذي تقوم عليه عملية الإنتاج الزراعي بالتالي فهي المصدر الرئيس لحياة النبات والإنسان والحيوان و لتلوثها أثر كبير على البيئة والسكان، والتربة الملوثة تسبب خطراً على صحة الإنسان والحيوان والنبات أو المنشآت الهندسية أو المياه السطحية والجوفية. كما تفني دخول مواد غريبة ضارة واختلال تركيز احدى مكوناتها الطبيعية مما يؤدي إلى تغيير في التركيب الكيميائي لها، وعند الحديث عن التربة وتلوثها في العراق بشكل خاص تتلوث نتيجة الظروف المناخية للعراق كارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار والجفاف أو تدخل الإنسان باستخدامه الأساليب الزراعية الخاطئة للمبيدات والأسمدة بشكل مفرط في الزراعة مما يؤدي إلى زيادة ملوحة التربة وبهذا تصبح غير صالحة للزراعة أو نتيجة رمي المخلفات (الصناعية - الزراعية)، أما أهم الآثار المترتبة على تلوث التربة فهو:

- أ- التأثيرات الصحية.
- ب- التأثيرات الاقتصادية، من أهم نتائج الأراضي الملوثة فقدان قيمتها وقد تتوقف عن الإنتاج الزراعي.
- ت- التأثيرات البيئية، يتسبب تلوث التربة في تسمم النباتات والحيوانات والنظام البيئي ككل.

ثانياً- التصحر:

ومن المشاكل التي تعاني منها البيئة العراقية هي التصحر وتحويل مساحات واسعة من الأراضي الخصبة إلى جافة، وبدأت مشكلة التصحر في العراق منذ سبعينيات القرن الماضي بعد ما قامت كل من تركيا بتخزين المياه في سد (كيبان)

▲ أكثر من أربعين موقفاً في العراق كافة ملوثاً
بمستويات عالية من الإشعاعات النووية والمواد السامة

ما يتراوح بين ١١٠٠-٢٢٠٠ طن من اليورانيوم المنضب خلال شهري مارس وأبريل، فضلاً عن عمليات النهب التي تعرضت لها مواقع تحتوي على مواد كيميائية، وقد ظهرت بالفعل نتيجة ذلك حالات مرضية غامضة وخطيرة أودت بحياة الكثير من المواطنين عقب الحرب الأخيرة أبرزها التشوهات الخلقية والغدد للمفاوية والاعتلال العصبي وسرطان الدم والثدي.

٤- الحرب الطائفية ٢٠٠٥م، ونتج عنها ترك مناطق الأرياف وتهجير ساكنيها بسبب كونها مناطق للصراع ومأوى للإرهابيين.
٥- الحرب ضد تنظيم القاعدة ونتج عنها من عام ٢٠٠٦م، لغاية ٢٠١٢م، إهمال الزراعة بريف مناطق القتال والتي تشكل ربع مساحة العراق، وتدني النشاط الزراعي، مما أدى إلى انهيار السلة الغذائية العراقية والاعتماد على استيراد أبسط المنتجات الزراعية من الدول المجاورة.

٦- حروب تحرير المحافظات والمدن التي استولى عليها تنظيم داعش من ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٦م، إذ سيطرت الأخيرة على ما يقرب من ثلث مساحة العراق، وأصبحت هذه المناطق ساحة حروب وقتال نتج عنها نزوح مليونين من المزارعين وأدت إلى إلحاق أضرار جسيمة لا تعد ولا تحصى على البيئة والتربة على وجه الخصوص.

ثانياً- الكثافة السكانية: إن الزيادة المضطردة في عدد السكان والنمو المتسارع وغير المتوافق مع الظروف التي تمر بها الدولة وغياب التخطيط والقدرة على احتواء الزيادة في نسبة النمو السكاني تتسبب في مشكلات ومن تداعياتها البيئية تؤدي إلى ظهور المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات، كما تؤثر الكثافة السكانية غير المخطط لها على الدولة بشكل كامل إذ تتمثل في عدم الموازنة بين عدد السكان وتوزيعهم على المدن وما يترتب عليه من عدم تحقيق توازن تنموي، وزيادة أعداد المراعي.

وهناك عدة عوامل أخرى أيضاً كان لها دور كبير في تدهور البيئة في العراق وعرقلة عملية معالجتها أو الارتقاء بمستواها منها: البطالة وسوء الإدارة وتدني مستويات التعليم وتفشي الجهل والفساد، إذ عُدَّ العراق من ضمن الدول العشرة الأكثر فساداً في العالم من بين (١٨٠) دولة حسب تصنيف منظمة الشفافية العالمية ولعدة سنوات، وإن الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق وقضت عاجزة من تذليل مصاعب واحتياجات المواطنين وهي غير قادرة على توفير أقل ما يمكن من الخدمات الأساسية والضرورية على الرغم من احتجاجات المواطنين وتكرر مطالبهم واعتصاماتهم ومساندة الإعلام لهم وكشف ملفات الفساد وبيان تقصير العديد من المسؤولين للرأي العام، وبالتالي فإن غياب قوة وهيبة الدولة وتعطيل

أما الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشاكل البيئية في العراق، فتتمثل بما يلي:

أولاً- الحروب: إن العلاقة بين البيئة والنزاعات والحروب علاقة طردية وسببية فإذا حدثت الحرب نتج التلوث في البيئة وكلما دامت فترة طويلة أو تكررت هذه الحروب كلما زادت نسبة التلوث.

وقد عانت البيئة العراقية من الحروب ابتداءً من الحرب العراقية الإيرانية والحروب المتوالية وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، إذ أن هناك أكثر من أربعين موقعاً في أنحاء العراق كافة ملوثاً بمستويات عالية من الإشعاعات النووية والمواد السامة.

ومع ثلاثة عقود من الحروب والإهمال التي تركت البيئة حطاماً في أجزاء واسعة من الأراضي العراقية، وتظهر آثار الحروب الذي تتركه على البيئة في تلوث مصادر المياه بالنفط واليورانيوم، وتدمير شبكات المياه، والموارد الطبيعية، وتلوث المياه الجوفية بالعناصر السامة بسبب تخزين الذخائر بالقرب منها، والقضاء على المحاصيل الزراعية، والغطاء النباتي مما يؤدي إلى زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وتلوث الهواء بالغبار، وتلوث التربة بالغازات السامة، وتدمير الحياة البرية، وانخفاض أعداد الحيوانات، والطيور بسبب الهجرة وتحطيم موطنهم. وتزايد الجفاف والتصحر، بسبب تدمير الغابات. إذاً فالحروب هي سبب رئيس في تدمير عناصر البيئة المختلفة كالماء والهواء والتربة، ونذكر بشكل موجز ما مر به العراق من حروب ونزاعات داخلية في العقود الثلاثة الأخيرة أدت إلى تدهور البيئة في العراق وتفاقم مشاكلها:

١- الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، نتج عنها أضرار كبيرة على بالبيئة منها تجفيف الأهوار، وتجريف الملايين من النخيل، وأضحى الشريط الحدودي مع إيران بألاف الكيلومترات غير صالح للعيش.

٢- حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م، نتج عنها استخدام قوات التحالف ٣٥٠ طناً من اليورانيوم المنضب خلال الحرب، ورافق انسحاب القوات العراقية من الكويت سكب ما بين ٤-٨ ملايين برميل نفط في مياه الخليج، وأحرقت ٧٣٢ بئراً للنفط والتي كانت مصدراً متواصلاً للنيرون والأدخنة والتلوث استمرت لفترة طويلة وما خلفته هذه النيرون من مواد كيميائية تساعد على سقوط أمطار حمضية وتؤثر على التربة والمزارع والحيوانات وقد انتشرت سحابة سوداء داكنة ناتجة عن احتراق آبار النفط وقد أدت هذه الأدخنة لحجب الشمس.

٣- حرب احتلال العراق في ٢٠٠٣م، وكان للأعمال العسكرية دور بالغ الأثر على التلوث البيئي الخطير في العراق، إذ قدر استخدام

حرب الخليج الثانية: استخدام ٣٥٠ طناً من اليورانيوم المنضب و سكب ٨ ملايين برميل نפט في مياه الخليج

الكافي لتحديد آثارها الخطيرة وإيجاد المعالجات المناسبة لها وبقية بعيدة عن الاهتمام بالرغم من معاناة الناس من تداعياتها ولا سيما الجفاف وأزمة المياه الصالحة للشرب في البصرة وعدد من المحافظات الأخرى التي تسببت باندلاع موجات من الاحتجاجات في مختلف مناطق العراق.

ولم نجد ما يشير إلى الاهتمام بالمشاكل البيئية في العراق على المستويين الرسمي ولا الشعبي، ولم تسلط الأضواء على هذه الكوارث، ولا سيما أن البيئة والتربة بالعراق تمر بكارثة تهدد الحياة بمخاطر مروعة من آثار دمار الحروب، ولعجز الحكومة عن معالجة أياً من هذه الآثار، وقد تحولت البيئة مصدراً لتدهور الحالة الصحية للمواطن بدلاً عن راحته، وبهذا يتوجب على الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حماية البيئة العالمية والمجتمع الدولي إبداء العون بقضية معالجة الكارثة البيئية في العراق ومحاولة وضع خطة لإصلاحها. وأن تحمل على عاتقها هذه الموضوعات المهمة وأولها حلول سريعة لمعالجة المياه، والتقليل من انبعاثات الغازات، وزراعة الأراضي بقدر الإمكان، لتبقى البيئة العراقية أرضاً قابلة للمعيشة ويتوجب ضرورة توجيه إدارات المصانع المختلفة بتقليل نسب التلوث المنبعث منها من خلال تطبيق مبادئ الإنتاج النظيف. ومحاولة الاستفادة من المخلفات الصلبة المطروحة من المعامل من خلال تشجيع الناس على إعادة تدوير النفايات، ومحاولة الحد من هدر المياه من خلال توفير وسائل سيطرة حديثة ومتطورة وإمكانية الاستفادة من المياه المتخلفة عن المعامل الغذائية والمصانع واستعمالها في سقي الأراضي الزراعية خاصة إذا كانت تلك المياه تحتوي على نسبة عالية من المواد العضوية التي لها فائدة للتربة ولكن بعد معالجة تلك المياه لضمان عدم تلوثها بالبكتيريا المرضية والضارة، فضلاً عن حث وسائل الإعلام المختلفة والجامعات ومراكز البحوث لإقامة الندوات وورش العمل ونشر أبحاث لمحاولة الحصول على علاجات للمشاكل البيئية، فضلاً عن التثقيف البيئي والصحي لزيادة الوعي لدى المجتمع وتوعية الأفراد بمواد القانون العراقي ومعرفة الواجبات الملقاة على عاتق المواطنين وحقوقهم التي كفلها لهم القانون.

تنفيذ القوانين وسياسة المحاصصة وانعدام الدور الرقابي والقضاء العادل كلها عوامل أساسية في تراجع معالجة المشاكل التي يعاني منها العراق ومنها المشاكل البيئية، وأصبح الفساد آفة تحصد ثروات العراق وتعطل المشاريع الخدمية والبيئية والصحية.

ثالثاً- التأثير الخارجي: هناك أسباب خارجية أثرت بنسبة كبيرة على البيئة العراقية بشكل عام وعلى الجفاف والزراعة والاقتصاد بشكل خاص، فبالرغم من قلة الخزانات المائية والسدود المقامة على الأنهار العراقية وأغلب السدود المقامة هي سدود تنظيمية لا خزنية، قامت دولتي المصب تركيا وإيران بالعديد من الإجراءات التي أثرت على نسبة المياه الواصلة إلى نهر دجلة والفرات والتحكم بها ووصل الحال إلى حدوث أزمة مياه في العراق، فتركيا تسيطر على جزء كبير من النهرين وإيران تتحكم بكميات كبيرة أيضاً من مياه الروافد والأنهار التي تتبع من أراضيها، في نهاية العام ٢٠١٨م، أعلن الرئيس التركي بأن بلاده ستباشر بملء سد اليسو المقام على نهر دجلة في حزيران ٢٠١٩م، وشهدت مدن جنوب العراق منها البصرة انخفاضاً كبيراً في نسبة المياه الصالحة للشرب وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية وتحولت مياه الأنهار والبحيرات وخزانات المياه إلى مياه ملوثة، وفيما يتعلق بالجانب الإيراني ومدى إسهامها في تفاقم أزمة المياه وشحته فتتمثل بقيامها بتحويل مجرى عشرات الأنهار الموسمية والدائمة ومنعها من العبور إلى الأراضي العراقية مثل قطع مياه الروافد التي تصب في أهوار جنوب العراق ومنها نهر الكارون مما تسبب في انخفاض كبير في مناسيب المياه وزيادة الألسنة الملحية في البصرة والمحافظات الأخرى التي تعاني أصلاً من انخفاض مياه التفتية وتردي الزراعة.

خاتماً،

المشاكل البيئية هي إحدى مشاكل عديدة يعاني منها العراق، ولكن نظراً لتعقيدات المشاكل الأخرى واهتمام الإعلام بها فإن موضوعها لم يأخذ اهتماماً كافياً من الحديث والمناقشة والدراسة كما نالته غيرها من المشاكل، على الرغم من أن آثارها لا تقل خطورة عن آثار باقي المشاكل الأخرى السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مثلما أنها لم تنل الاهتمام الحكومي

من يقود العالم بعد كورونا .. الاحتمالات تقترب وتبتعد والعالم يتربص الصين تتأهب .. والولايات المتحدة تتمسك .. بقيادة العالم

هناك اتفاق بين الجميع أن عالم ما بعد "كورونا" لن يكون كما كان قبله، والحديث يدور عن تغييرات جيو-سياسية وربما تعديل في "القيادة العالمية" فالبعض يرى أن الصين ستخرج من الأزمة على قمة العالم كما خرجت الولايات المتحدة زعيمة للبشرية بعد الحرب العالمية الثانية، والبعض الثاني يؤكد أن الولايات المتحدة ستظل القوة التي لا ينافسها أحد على وجه الأرض، وأن القرن الحادي والعشرين سيظل قرناً أمريكياً، ورأي ثالث يزعم أن الوباء سيعجل بما كان يقال قبل كورونا عن "الإدارة الجماعية" للعالم، وأن عام ٢٠٢٥م، سيشهد قيادة متعددة الأقطاب، ويرتبط بهذه المسارات المفترضة مستقبل دول وتحالفات مضى عليها أكثر من ٧٥ عاماً مثل الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وربما الأمم المتحدة نفسها. فهل يصارع "الناتو الآسيوي"، الذي يمكن أن يضم الصين وروسيا، حلف الناتو بقيادة واشنطن؟ وهل سينفرد عقد الإتحاد الأوروبي؟ وإلى أي مدى يمكن لروسيا أن تكون تابعاً للصين على غرار التبعية الكندية للولايات المتحدة؟ وماذا تقول معادلة "القوة الاستراتيجية الشاملة" عن كل هذه الأطراف واستعدادها لمرحلة ما بعد كورونا؟

د. أيمن سمير

القوة الشاملة

الحروب والأزمات والأوبئة هي التي ترتب القوى العالمية في سلم القيادة، فالحرب العالمية الثانية أدت لصعود الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لقمة العالم بدلاً من فرنسا وبريطانيا، لكن صعود وهبوط الدول يتوقف على ما تمتلكه هذه الدولة أو تلك من عناصر "القوة الاستراتيجية الشاملة" وهي محصلة ما لدى الدولة من مقومات رئيسية جغرافية وسكانية واقتصادية وعسكرية وثقافية، وبعد ذلك يمكن الجزم بصعود أو هبوط هذه الدولة أو تلك، فما هي عناصر القوة الصينية؟ وهل توازن أو تتفوق على ما لدى الولايات المتحدة من إمكانيات؟

في السنوات الخمس الماضية لأقل من ٦,٩٪، ووصل دخل المواطن الصيني طبقاً للبنك الدولي عام ٢٠١٩م، إلى ٨٨٠٠ دولار سنوياً ووصل الناتج القومي نهاية العام الماضي لـ ١٣,٤ تريليون دولار، ووفق الخطط المعلنة كانت الصين تستعد للعب دور هام في العالم عام ٢٠٢٠م، على أن تتبوأ قمة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٤٩م، بعد مرور ١٠٠ عاماً على الاستقلال، ونجاح الصين في تقديم "نموذج ناجح" لمكافحة فيروس كورونا زاد من منسوب الثقة الصينية في تولي قيادة العالم قبل ١٩٤٩م، خاصة مع عدم الثقة في نجاح النموذجين الأوروبي والأمريكي مع كورونا.

مارد عسكري

ويزيد من ثقة الصين في قدرتها على لعب دور أكثر حضوراً في قيادة العالم أن نجاحها لم يكن إقتصادياً فقط بل عسكرياً أيضاً حيث أنفقت بكين في الميزانية الحالية ٢٦٥ مليار دولار على التسليح، وهو ما دفع أمريكا قبل وباء كورونا للإنسحاب من اتفاقية منع نشر الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى النووية في أغسطس ٢٠١٩م، رغبة منها في ضم الصين لهذه الاتفاقية الثنائية التي وقعها مع الإتحاد السوفيتي ١٩٨٧م،

معجزة اقتصادية

منذ أن وضعت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨م، حققت "معجزة اقتصادية" فصعد بموجبها الاقتصاد الصيني إلى المرتبة الثانية بعد أن تجاوز ألمانيا في ٢٠٠٩م، واليابان في ٢٠١٣م، وانتشرت هذه السياسة الناجحة ٩٠٠ مليون صيني من تحت خط الفقر، وأدخلتهم للطبقة المتوسطة، وتحقق ذلك بعد أن استطاعت الصين خلال ٣٠ عاماً تحقق معدل نمو حول ١٠٪، قبل أن يتراجع

الصين بعد كورونا

جاء النجاح في كبح جماح وباء كورونا ليعزز من فرصها في الترقى في سلم القيادة العالمية، لكن أيضاً هذا مرهون بتعاملها مع قائمة طويلة من المشاكل الداخلية والجيوسياسية، فما هي نقاط القوة وعوامل الضعف؟

أولاً: تسود الآن فرضية أن الصين ستكون الراجح الإقتصادي الأكبر من أزمة كورونا بعد أن نجحت في وقف تفشي الفيروس وإعادة الحياة الطبيعية، وتشير بعض الأرقام إلى أن الإقتصاد الصيني عام ٢٠٢٥م، سيصل إلى ٢٥ تريليون، لكن هذا يحتاج عدم دخول الإقتصاد العالمي في ركود عميق، لان الركود سيؤثر على مبيعات الصين في الخارج ومبيعات التجزئة في الداخل

ثانياً: تستطيع الصين أن تروج لنموذجها في مكافحة الفيروس كدليل على الإستعداد لكل الأزمات، وكعنوان للكفاءة والإستعداد الصيني، فالصين سبقت كل دول العالم "بخطوات" في للإنتاج وعودة العمل، ويترتب على ذلك أن الصين لن تعاني من البطالة كما أمريكا وأوروبا، ويقارن البعض الآن بين "النموذج الصيني" الناجح، و نماذج أخرى التي لم تحقق نفس النجاح خاصة في أوروبا وأمريكا، وستشكل هذه الصورة النمطية الإيجابية عن الصين محور لحديث العالم على الأقل خلال السنوات الثلاث القادمة.

ثالثاً: عملياً تجاوزت الصين روسيا، فقبل الأزمة كان الحديث يدور حول الصراع الأمريكي - الروسي، لكن مع أزمة كورونا ونجاح الصين في تجاوزها أصبح الحديث عن الصراع بين أمريكا والصين، وخلال الإتصالات الأخيرة بين وزير الخارجية الأمريكي والروسي كانت الصين هي الموضوع الرئيسي، وتحدث بومبيو بضرورة دخول الصين في كافة آليات الرقابة على إنتاج ونشر السلاح في العالم، وهو ما يطرح سؤال عن إمكانية أن تتحول روسيا كتاب للصين على غرار تبعية كندا لأمريكا.

رابعاً: تسعى الصين بعد الخروج من أزمة كورونا إلى تشكيل ما "ناتو آسيوي" يضم الصين والهند وروسيا، وإستغلال الخلاف المتنامي بين أمريكا والهند، خاصة أن هناك تقارب غير مسبوق بين الهند وروسيا، ويمكن لروسيا أن تكون جسراً للتعاون الثلاثي في المستقبل.

خامساً: سوف تستفيد الصين من "دبلوماسية الكمامات" بعد أن قدمت المساعدات الطبية والكمامات لأكثر من ٨٥ دولة زادت ثقة هذه الدول في "الصدقة الصينية" وهو ما سيدعم خطط الرئيس شي جين بينج للإسراع بتنفيذ رؤية "الحزام والطريق" بزخم

وبعدها أعلنت واشنطن أنها تخشى من النمو العسكري الصيني الذي يشكل خطراً على قواتها وقوات حلفائها في شرق وجنوب شرق آسيا، وأشارت واشنطن لمجموعة مخاطر عسكرية وهي:

أولاً: أصبح الجيش الصيني أكبر جيش في العالم حيث يضم أكثر من ٣,٧ مليون جندي منهم ١,٤ مليون على قوة الاحتياط، وأن عدد من يمكنهم الالتحاق بالقوات المسلحة يصل ٦١٩ مليوناً، وعدد من يدخلون سن التجنيد سنوياً يتجاوز ١٩,٥ مليون شاب، خاصة أن القوة المتاحة للعمل تجاوزت ٧٥٠ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان الذي وصل إلى مليار و٣٧٣ مليون.

ثانياً: لدى الجيش الصيني ٣٤٠٠ طائرة حربية بينها ١٩٠٠ مقاتلة واعتراضية، و ١٧٣٠ هجومية، و ٥٠٠ طائرة تدريب، ١١٥٠ مروحية، بينها ٣٠٠ مروحيات هجومية، و ٥٦٠ مطار عسكري، كما بدأت الصين في سبتمبر ٢٠١٦م، إنتاج قاذفة القنابل الاستراتيجية Xian H-20 من الجيل الجديد، وهي تشبه قاذفة الشبح الأمريكية "بي ٢" والصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تبني "ملاجئ نووية" استعداداً لحرب نووية في المستقبل، ووفق معهد إستكهولم للسلام الدولي أصبحت الصين ثان أكبر منتج للسلاح في العالم، وأن شركة "أفيك" الصينية لإنتاج السلاح زادت مبيعاتها على ٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٨م، وبذلك تنافس شركة لوكهيد مارتن الأمريكية التي تزيد مبيعاتها على ٤٥ مليار دولار

ثالثاً: لدى القوات البرية الصينية ٦٤٥٧ دبابة، و ٤٧٨٨ مدرعة و ١٧١٠ مدافع ذاتية الحركة، و ٦٢٠٠ مدفع ميداني و ١٧٧٠ راجمة صواريخ متعددة.

رابعاً: يتكون الأسطول الصيني من ٧١٤ سفينة حربية، منها حاملة طائرات واحدة، و ٦٨ غواصة و ٥١ فرقاطة، و ٣٥ مدرعة و ٣٥ كورفيت، و ٢٢٠ سفينة، و ٣١ كاسحة ألغام بحرية، و ٤ غواصات نووية إستراتيجية تحمل كل واحدة منها ١٢ صاروخاً باليستياً من نوع "الموج الكبير" يتراوح مداه بين ٨ و ٩ آلاف كم، وحسب تقديرات البنتاجون فإن لدى الصين ٩٠ صاروخاً باليستياً عابر للقارات مثل "دونج فنج ٤١" الذي يعد أحد أفضل الصواريخ الباليستية في العالم و يصل مداه إلى ١٤ ألف كم، وهو قادر على ضرب أي ولاية أمريكية، إضافة إلى أسطول تجاري يضم ٢٠٥٠ سفينة عملاقة، و ٢٠ ميناء دولي،

تركستان الشرقية وهونج كونج والتبت وتايوان وبحر الجنوب تحديات الصين

في السنوات الثلاثين الماضية في ظل المشاكل القائمة في تايوان وهونج كونج.

تحاول واشنطن التدخل في اختيار خليفة "الدالاما" بحيث يأتي شخص أكثر تشددًا لقيادة إقليم "التبت" وهو الأمر الذي سيسبب تحديًا كبيرًا للصين.

إستطاع الغرب أن يوظف ما حدث في "تركستان الشرقية" وقضية الوجود للتأثير على الصين في أكثر الأقاليم الحيوية (غرب الصين) ويمثل بوابة إنفتاح الصين على الغرب، وشكل هذا الإقليم "صداع سياسي و أمني" للصين منذ عام ٢٠١١م.

تفوق أمريكي

رغم كل ما تملكه الصين يرى الأمريكيون أنهم يسبقون الصين بخطوات كثيرة، وأن المسافة بين واشنطن وبكسن تصل لأكثر من ٨٠ عامًا، وأن القرن الحادي والعشرين سيظل أمريكيًا حتى بعد فيروس كورونا لعدد من الأسباب :

الأول : قبل وباء كورونا كان هناك تفوق أمريكي اقتصادي واضح، وبلغ الناتج القومي الأمريكي ٢٠,٥ تريليون دولار يتم توزيعهم على ٣٠٠ مليون نسمة، ولذلك دخل الفرد الأمريكي حوالي ٥٩ ألف دولار سنويًا، في حين ما زال دخل الفرد في الصين لا يتجاوز ٨٨٠٠ دولار فقط بعد توزيع ١٢,٥ تريليون دولار على مليار و ٢٠٠ مليون نسمة.

الثاني : ما زال نظام "السويقت" الأمريكي هو الذي يتحكم في التحويلات المالية والإقتصاد العالمي، وفشلت كل المحاولات لإيجاد آلية موازية بما فيها المحاولات التي قام بها حلفاء أمريكا المتحدة أنفسهم، وخير مثال فشل "آلية أوستكس" التي حاول الأوروبيون أن تكون آلية للإلتفاف على العقوبات الأمريكية التي فرضها ترامب على إيران في نوفمبر ٢٠١٨. ثالثًا : ما زال الإحتياطيات المالية الصينية بالدولار حيث تبلغ أكثر من ٣ تريليون دولار .

رابعًا : لا يمكن تجاهل أن جزءًا كبيرًا من الأموال الصينية جاءت من أمريكا لأن حجم التجارة بين واشنطن وبكين في ٢٠١٩م، بلغت ٧٣٠ مليار دولا و تجاوزت الصادرات الصينية رغم كل الحروب التجارية ٥٠٠ مليار دولار بينما كانت وارداتها من الولايات المتحدة ٢٣٠ مليار دولار ، ولذلك حديث البعض عن أن الإقتصاد الصيني سيقفز إلى ٢٥ أو ٣٠ ترليون دولار عقب نهاية كورونا مشكوك فيه، والسؤال من أين ؟ إذا كان الإقتصاد الأمريكي والأوروبي سيتراجع، وبرهنت أمريكا على قدرتها في التعافي من كورونا اقتصاديًا - كما تعافت من الكساد الكبير عام ١٩٣٠م - عندما قرر الكونجرس أكبر حزمة تحفيز مالي في التاريخ بـ ٢,٢ تريليون دولار، حيث لم

أسرع مما كان عليه الوضع منذ ٢٠١٣م، عندما أطلق شي جين بينج هذه الرؤية.

مشاكل جيوسياسية

زادت الإنتقادات الأمريكية والبريطانية الفرنسية والأسترالية للصين على خلفية إتهامات بعدم الشفافية، وربما حتى بتخليق الفيروس، لذلك من أبرز التحديات العاجلة هي إثبات الصين عكس ذلك لحلفائها، وللمقتنعين بالرواية الصينية حتى لا تتآكل صورة الصين، التي يتهمها الغرب بأنها سجنحت الطبيب الذي اكتشف المرض ومات بالكورونا بعد ذلك، كما أن حديث ترامب بأن وقت الحساب ليس الآن قد يشير إلى أن أمريكا وحلفاءها الغربيين المتضررين مثل إيطاليا وأسبانيا قد تطالب الصين بتعويضات تصل للمليارات الدولارات.

لا يوجد دليل واضح على أن تدفق المنتجات الصينية سيكون أكبر مما كان، لأن توقف إنتقال البضائع لمدة ٣ أو ٥ شهور من الصين إلى الدول المستوردة يشجع الآن هذه الدول على الصناعة الوطنية، فالرئيس ترامب يحاول إفتناع الشركات الأمريكية التي تعمل في " حزام الصدأ " وهي أكثر من ١٠ ولايات للعودة للولايات المتحدة مع ضرائب أقل حتى يخرجوا من السوق الصيني.

الحضور في قيادة العالم له مزاياه، وله تبعاته ومسؤولياته أيضًا، وخلال العقود الثلاث الماضية كانت الصين تتهرب من بعض الإلتزامات الدولية بحجة أنها " دولة نامية كبيرة " وفق تعريف منظمة التجارة العالمية، ولذلك كان عليها إلتزامات دولية قليلة جدًا في كافة المجالات، ومثال على ذلك الصين تدفع ٤٥ مليون دولار فقط لمنظمة الصحة العالمية، بينما أمريكا تدفع ٤٨٠ مليون، أي أمريكا تدفع ١٠ أضعاف الصين للصحة العالمية، وعلى المستوى السياسي والعسكري لن تستطيع الصين التهرب من إتفاقيات مثل " ستارت ٣ " التي تكبح نشر الصواريخ الطويلة المدى والتي تنتهي العام المقبل.

سيمثل بحر الصين الجنوبي التي تمر من خلاله ثلثي التجارة العالمية معضلة للصين في ظل إصرار الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين "فيتنام - الفلبين - إندونيسيا - سنغافورة - بروناي - ماليزيا " على "عسكرة بحر الصين الجنوبي" وهو ما يرفع تكاليف التأمين على البضائع الصينية .

ستشكل ورقتي "هونج كونج وتايوان" نقاط ضعف لاستراتيجية الصين المسماة "الصين واحدة" حيث زادت واشنطن مبيعات السلاح لتايوان، وتتهم الصين الغرب بدعم مظاهرات هونج كونج، ولذلك سيستثمر الغرب في هذه الأوراق التي تستنزف جهدًا كبيرًا من الصين، لكن أيضًا يحسب للصين أنها حققت كل الإنجازات

الشكوك حول "الناتو الآسيوي" وخلافات الصين مع كوريا الجنوبية واليابان أبرز الأوراق الأمريكية

كما يمكن خلق صراع بين الصين والهند، وبالفعل كانت هناك الحروب الصينية الهندية والخلافات الحدودية، وي طرح هذا الخيار ضرورة الاقتراب من روسيا حتى لا تتحول لـ "رديف للصين" لان واشنطن تدرك أن معيار التقارب الروسي الصيني قائم على "درء المخاطر" وليس "تحقيق المصالح"، وهو ما يوحد الأهداف الصينية الروسية على الأقل في شرق آسيا والمحيط الهادئ في الوقت الحالي، فالصين تشعر أن أمريكا تعمل وفق منهجية متكاملة لإضعافها، خاصة بعد أن باع الرئيس ترامب أسلحة لتايوان تزيد على ٢,٢ مليار دولار، وتنتظر بكين بعين الريبة للتدخلات الأمريكية في هونغ كونج، لذلك دائماً ما تشير الصين إلى عدم التزام واشنطن عملياً بسياسة" الصين واحدة " التي تعتبر تايوان وهونغ كونغ أراضي صينية، وربما هذا ما أشار إليه «الكتاب الأبيض» الصيني حول الدفاع الذي نشرته بكين العام الماضي، الأمر نفسه في روسيا التي ترى أنها مستهدفة من الاستراتيجية الأمريكية من خلال نشر منظومة الصواريخ الأمريكية "ناد" في كوريا الجنوبية، وتقييم موسكو أن عمل هذه المنظومة يتجاوز أراضي كوريا الجنوبية ليكشف جزءاً من أراضي شرق روسيا لأمريكا، لكن هذا الخيار ليس سهلاً كما يتوقع الأمريكيون فالتقارب بين الرئيس شي جين بينج والرئيس بوتن غير مسبوق، وشهدت العلاقات بين روسيا والصين تطور نوعي عام ٢٠١٩م، حيث لأول مرة في التاريخ تقوم "قاذفات صينية وروسية" بدوريات مشتركة بعيدة المدى، حيث قام الجيش الروسي والصيني في ٢٣ سبتمبر الماضي، بأول طلعات مشتركة بطائرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وطارت القاذفات الصينية والروسية ١١ ساعة قطعت خلالها ٩ آلاف كيلومتراً، وهو ما يؤكد أن حقائق جديدة على الأرض بدأت تشكل لبناء تحالف صيني روسي " الناتو الآسيوي " في مواجهة أمريكا.

إفشال مخطط " الطريق والحريير " حيث تتحدث واشنطن و حلفاء غربيون أن هدف هذا الطريق هو السيطرة على العالم من خلال نظرية " السيطرة بالديون " الصينية ، و تقوم على تصريف الصين جزء من إحتياطياتها لدول لن تستطيع دفع تكاليف مشروعات البنية التحتية التي تقترضها من الصين.

"خيار كارتر" القائم على إحتواء الصين وهي السياسة التي جاءت بثمار كبيرة عام ١٩٧٩م، عندما استخدم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر استراتيجية لاحتواء الصين قامت على

يستطع الإتحاد الأوروبي الذي يضم ٥٠٠ مليون نسمة إلا تقديم ٥٠٠ مليار دولار فقط، بينما تحدثت اليابان عن حزمة تحفيز تصل لتريليون فقط.

خامساً : عسكرياً ما زالت أمريكا الدولة الأقوى عالمياً وتتفوق ٧٢٠ مليار دولار سنوياً على الدفاع، وهذه الميزانية تعادل "مرتين" الميزانية الدفاعية لروسيا والصين معاً حيث تتفوق روسيا ٧٥ مليار دولار ، والصين ٢٧٥مليار دولار سنوياً، ولدى واشنطن ٢٢٠ ألف جندي ينتشرون في ٨٠٠ قاعدة عسكرية خارج الأراضي الأمريكية ، بينما للصين قاعدة عسكرية واحدة، كما أن أمريكا هي أكثر دولة في العالم لديها غواصات نووية، وحاملات طائرات، وتمتلك ٦٥٥٠ سلاحاً نووياً بينها أسلحة نووية "استراتيجية " يمكن استخدامها في حروب نووية صغيرة، وجرى بالفعل التدريب العملي على هذا النوع من الحروب في قاعدة الجيش الأمريكي بولاية نبرسكا في ٢٣ فبراير الماضي، وجاءت هذه الخطوة رداً على بناء الصين " ملاجيء نووية " وهو ما اعتبره الأمريكيون إستعداداً صينياً لحرب نووية حيث تملك الصين ٣٠٠ سلاح نووي.

سادساً : ثقافياً تتصدر الجامعات الأمريكية أفضل ١٠ جامعات في العالم، وما زال التعليم الغربي والأمريكي مع النظام الياباني والإسكندنافي هو الأفضل عالمياً.

سابعاً : تسبق أمريكا الصين بعشرات السنوات في المجال الثقافي والقوة الناعمة، لان تأثير الأفلام والمسلسلات الأمريكية ضخم للغاية، ودائماً ما يطرح السؤال في هذا المقام كم عدد الذين يتحدثون الصينية خارج الصين ؟ وكم عدد الذين يتحدثون الإنجليزية خارج أمريكا؟

خيارات أمريكية للتعامل مع الصين

في ظل التحدي الصيني الناشئ للقيادة الأمريكية يطرح الأمريكيون عدة خيارات للتعامل مع الصين في الفترة القادمة ومنها :

"خيار كيسنجر" القائم على زرع الخلاف بين روسيا والصين، وبين الصين وجيرانها، وإستهضام ما هو مدفون من خلافات، فمثلاً هناك نقاط خلافية حول سعي موسكو وبكين لليهمنة على آسيا الوسطى، ونجحت واشنطن في إشعال الخلافات بين الإتحاد السوفيتي السابق والصين عام ١٩٦٩م " والحرب الروسية الصينية " في جزيرة دامانسكي،

واشنطن تدرس خيارات كيسنجر وكارتر للتعامل مع الصين وصعود أحزاب الخضر في أوروبا يغير الأولويات

للعالم، وتدشين سياسة جديدة تقوم على عالم "متعدد القطبية" وستكون هذه القمة أول قمة من نوعها لهذا الغرض منذ الحرب العالمية الثانية والتي يمكن وصفها بـ "الطا ما بعد الكورونا" كإشارة للقمة التاريخية التي عقدت في مدينة يالطا الأوكرانية على البحر الأسود في فبراير ١٩٤٥م، وقسمت النفوذ في العالم بعد الحرب العالمية الثانية بين الزعماء الثلاثة الكبار في ذلك الوقت، وهم الزعيم السوفييتي ستالين، والرئيس الأمريكي روزفيلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ويمكن للتعددية القطبية الجديدة أن تشكل بداية مرحلة خاصة أن عالم ما بعد يالطا حافظ على السلام الدولي لفترة تزيد عن ٧٥ عاماً، فموسكو تعتبر أن القيادة الأحادية جلبت المتاعب ولم تقدم حلاً حقيقياً، فيما ترى الصين أن العالم بالفعل ينتقل من القيادة الفردية لأمريكا إلى "عالم متعدد الأقطاب" في إشارة لقوى جديدة مثل البرازيل والهند واليابان وجنوب إفريقيا وغيرها، وتستشهد الآراء الصينية بالانسحاب الأمريكي من بعض المناطق مثل حديث ترامب بأنه يعمل على إنهاء حروب الشرق الأوسط، وتحذير فرنسا لأمريكا من تركها بمفردها تحارب الإرهابيين في منطقة الساحل والصحراء، والخلافات الكثيرة بين واشنطن ودول "الناطو" حول الإنفاق، وحتى بعض الأوروبيين يعتقدون أن مركز وفضل العالم "يتجه شرقاً" وأن مجموع الناتج القومي للصين والهند واليابان يفوق الناتج الأمريكي.

أحزاب الخضر ومستقبل الأرض

نجحت أحزاب الخضر في تحقيق نتائج تاريخية في انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت في ٢٥ و٢٦ مايو الماضي، وأبرز وباء كورونا أهمية الدور الكبير التي يمكن أن تقوم به هذه الأحزاب، وتشير كل المؤشرات أن الراجح الأكبر من أزمة كورونا سياسياً في أوروبا هي أحزاب الخضر بعد أن تأكد الجميع أن مستقبل الأرض يجب أن يوضع على الطاولة السياسية للبشرية الفترة القادمة

محورين، الأول تشجيع انفتاح الصين على العالم الخارجي دعم الاقتصاد الصيني، والمحور الثاني تشجيع الصين على احترام حقوق الإنسان "بالتدريج" وليس بخلق المشكلات العلنية، ويفخر الرئيس كارتر بأنه نجح في هذا الملف مع الصينيين مع خلال "القنوات الدبلوماسية الخلفية" وبمناسبة مرور ٤٠ عاماً على العلاقات الصينية - الأمريكية أرسل كارتر رسالة للرئيس ترامب تدعو للتركيز على البنية التحتية وليس الحروب، وأن واشنطن يمكنها التعاون مع الصين في إفريقيا وليس التنافس معها .

هناك من يرى أن أفضل وسيلة لمواجهة التهديدات الصينية للأمن الأمريكي ولحلفاء واشنطن في آسيا هو سياسة "الاستدارة شرقاً" التي بدأت ٢٠١٢ مع أوباما، والتي تقوم على تعزيز النفوذ السياسي والإقتصادي والعسكري الأمريكي حتى لا ترتمي هذه الدول في أحضان الصين.

"خيار ترامب" القائم على إضعاف الاقتصاد الصيني، ونجحت هذه الاستراتيجية في تراجع معدلات النمو في السنوات الأخيرة لتصل إلى ٦.٩٪ عام ٢٠١٨م، وهو أقل معدل للنمو الصيني منذ عام ١٩٩٠م.

الفصل في الاستراتيجية الأمريكية بين روسيا والصين، فالاقتراب من روسيا بات ضرورياً الآن لمواجهة الصين في نظر الكثير من الجمهوريين، لكن سياسات الديمقراطيين خاصة نانسي بيلوسي وآدم شيف يعارضون ذلك.

تعزيز القيادة الأمريكية يحتاج أن يكون بجانبها حلف الناتو والإتحاد الأوروبي، لذلك على واشنطن حل خلافاتها مع الناتو والإتحاد الأوروبي، وأن بقاء القيادة الأمريكية للعالم يرتبط ببقاء الإتحاد الأوروبي وقوة حلف الناتو .

يالطا والقيادة الجماعية

أحد أهم السيناريوهات التي جري الحديث عنها في ٢٢ يناير الماضي هو عقد قمة تضم زعماء الدول الخمس النووية دائمة العضوية في مجلس الأمن استجابة لدعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لوضع "أسس جديدة" لقيادة العالم لتجنب مآسي الحروب والتوتر والصراعات في الشرق الأوسط، وشرق وجنوب شرق آسيا والقطب الشمالي وأمريكا اللاتينية، والهدف من هذا السيناريو لو حدث أمرين، هو إعلان وفاة قيادة القطب الواحد

تداعيات التغير المناخي على التصحر في دول مجلس التعاون الخليجي

تكافح السعودية التصحر باستزراع ١٢ مليون شجرة وتأهيل ٦٠ ألف هكتار مراعي

ظهر مصطلح التغير المناخي في النصف الثاني من القرن العشرين، وبدء الحديث عن تأثيراته المختلفة على البيئة والبشر، والتي هي في جُلها تأثيرات سلبية، ويُعد تغير المناخ مشكلة عالمية بعيدة المدى، تحمل في طياتها تفاعلات بين العوامل البيئية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والتكنولوجية ويُعتبر من أكبر التحديات البارزة التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، وأي فشل في التصدي لهذا التحدي سيؤدي إلى تشييط جهود المجتمع الدولي للحد من الفقر والجوع. وستعاني الدول الأكثر فقراً في العالم أولى عواقب هذه النتائج وأكثرها خطورة حتى ولو كانت مسؤوليتها عن هذه المشكلة محدودة، علاوة على أنه لم تسلم أية دولة مهما كانت غنية أو قوية أو متقدمة من تداعيات التغير المناخي في المستقبل، ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أولاً- العلاقة بين تغير المناخ والتصحر:

يؤثر التصحر على تغير المناخ من خلال فقدان النباتات والتربة، حيث تحتوي تربة الأراضي الجافة على أكثر من (٢٥٪) مخزون الكربون العضوي على الصعيد العالمي، علاوة على جميع الكربون غير العضوي تقريباً. والتصحر غير المعرقل قد يُصدر جزء رئيسي من هذا الكربون إلى الغلاف الجوي العالمي، مما ينعكس على نظام المناخ العالمي بتبعيات هامة. وهناك دراسات تتوقع بأن (٣٠٠) مليون طن من الكربون في المناطق الجافة تُفقد في الجو سنوياً نتيجة التصحر، تشكل نحو (٤٪) من الانبعاثات الكلية من جميع المصادر.

أن تأثير التغير المناخي على التصحر ما زال معقد وغير مفهوم بالقدر الكافي، فتغير المناخ قد يؤثر سلباً على التنوع الحيوي، كما تترادى حدة التصحر نتيجة لزيادة معدل التبخر ونقصان محتمل في هطول الأمطار في المناطق الجافة، وحيث أن ثاني أكسيد الكربون من الموارد الرئيسية لإنتاجية النبات، فكفاءة استعمال المياه ستُحسن بشكل ملحوظ بعض أنواع نباتات المناطق الجافة التي يمكن أن يُسببها زيادة في ثاني أكسيد الكربون، وهذه الاستجابات المتضاربة للنباتات المختلفة في المناطق الجافة زيادة ثاني أكسيد الكربون ودرجات الحرارة قد تؤدي في نهاية المطاف

وبالرغم من أن مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي من غازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري تشكل نحو (٢,٣٤٪) من الإجمالي العالمي للانبعاثات، غير أنها بحكم امتدادها الجغرافي وتفاوت بنائها الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على تدهور الموارد الطبيعية فيها، واعتماد بعض دول المجلس على الموارد الأكثر تأثراً بتغير المناخ كمصادر المياه والثروة السمكية ستكون أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية وتفاعلاتها المختلفة والتي تشمل تهديداً للمناطق الساحلية، وازدياد حدة الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، المسألة التي ينجم عنها تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة، وذلك بإضافة تحدي جديد إلى جملة التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسيرتها لتحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وسوف نتناول في هذا المقال بيان العلاقة بين تغير المناخ والتصحر والجفاف وعواقب التغير المناخي على ظاهرة التصحر في دول مجلس التعاون الخليجي وبيان الجهود التي قامت بها هذه الدول للتصدي للتداعيات السلبية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

ثانيًا- التغير المناخي وآثاره على التصحر في دول مجلس التعاون الخليجي

تشكل ظاهرة تغير المناخ، في ظل ما تتصف منطقة الجزيرة العربية أصلاً من مناخ جاف وندرة في المياه والتصحر، تحدياً مضاعفاً أمام دول مجلس التعاون الخليجي لتحسين أمنها الغذائي من خلال تأثيره على درجات الحرارة والموارد المائية والإنتاج الزراعي، حيث يتوقع أن يكون تأثير التغير المناخي عليها قاسياً نظراً لأن منطقة الخليج تحتل مراتب متقدمة على الصعيد العالمي من حيث انبعاثات غازات الدفيئة، حيث تأتي الكويت على سبيل المثال بالمرتبة الأولى عالمياً في مؤشر حصة الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة بالطن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون. كما تصنف قطر والإمارات ضمن الدول العشر الأعلى في العالم في هذا المؤشر أيضاً، والجدول رقم (١) يُبين ذلك.

جدول (١) انبعاثات غازات الدفيئة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نمو الانبعاثات (%)	نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة بالطن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون		مساهمتها في الإجمالي العالمي لكل إجمالي عرض الطاقة الأولية (%)	الانبعاثات (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون لكل إجمالي عرض الطاقة الأولية)	
	الترتيب الدولي	القيمة			
٨,٨	٩	٣٤,١٢	٠,٦	٢٥٦,٢٧	الإمارات
٧,٢	١٤	٢٧,٥٨	٠,١	٣٤,٨١	البحرين
٦,٢	٢٢	١٩,٧٥	١,٢	٤٥٢,١٠	السعودية
٣,٧	١١	٣٢,٤٩	٠,٢	٩٠,٤١	عمان
١٠,٧	٦	٤٢,٤٦	٠,٢	٧٤,٦٩	قطر
٣,٥	١	٧١,٨	٠,٤	١٩٦,٥٠	الكويت
٢,٣	-	٦,٨٤	١٠٠	٤٧,١٨٢,٦١	العالم

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦، سبتمبر، ٢٠١٦ص

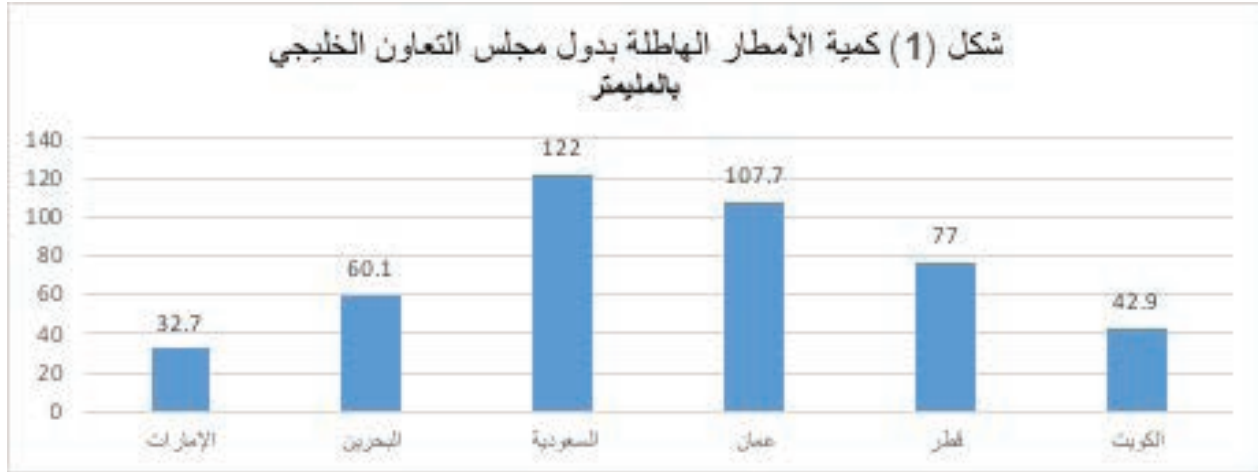
ارتفاع درجات الحرارة في الصيف والشتاء، ونقص في كمية الأمطار السنوية قد يصل إلى (٢٠٪)، ونقص في عدد الأيام الممطرة، وزيادة في دورات الجفاف، وازدياد شدة الزخات المطرية وتسببها في زيادة وتيرة الفيضانات والسيول الجارفة، وزيادة تداخل مياه البحر مع مياه الخزانات الجوفية الساحلية نتيجة لارتفاع منسوب مياه البحر، وبالتالي تملح التربة، ويتوقع أنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراءات للتأقلم مع التغيرات المناخية للتخفيف من تأثيراتها، فإن إنتاجية المحاصيل الزراعية ستخف بنحو (٣٠٪) لكل ارتفاع في درجة الحرارة يتراوح ما

إلى تغيرات في الأنواع من حيث التركيب والوفرة، لذا فبالرغم من إن تغير المناخ قد يزيد الجفاف وخطر التصحر في العديد من المناطق، فإن تأثيره على الخدمات التابعة لخسارة التنوع الحيوي والتصحر يكون من الصعب توقعها، نتيجة لقوة الترابط للقضايا والسياسات بين التصحر، وفقدان التنوع الحيوي وتغير المناخ. وغني عن البيان، فإن التطبيق المشترك لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مع اتفاقية المحافظة على التنوع الحيوي والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ يُمكن أن ينتج عنه منافع عدة، فنظرية الإدارة البيئية لمجابهة التصحر وحفظ التنوع الحيوي وكذلك الإطار العام لاتفاقية تغير المناخ مرتبطة كلها بطرق متعددة. نُوقشت هذه القضايا منفصلة وكل على حده باتفاقيات ونظم سياسية مختلفة والتي فوضت وطبقت بشكل مستقل في أغلب الأحيان بأقسام أو وكالات مختلفة تابعة للحكومات الوطنية. هكذا، فإن التطبيق المشترك وتقوية التعاون المستمر يمكن أن يزيدا من التكامل والتأثير.

ويتضح من الجدول أعلاه بأن نمو انبعاثات غازات الدفيئة في كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تخطت المعدل العالمي لنمو الانبعاثات البالغ (٢,٣٪)، الأمر الذي ساهم في ارتفاع مساهمتها في الإجمالي العالمي، لكل إجمالي عرض الطاقة العالمي، حيث بلغت (٢,٧٪)، بينما عدد سكانها لا يشكلون سوى (٠,٦٣٪) من إجمالي سكان العالم لعام ٢٠٢٠م، الذي يقدر بزهاء (٨) مليارات نسمة. وتتمثل أهم التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي في الوطن العربي ومنه منطقة الخليج العربي وفقاً لبعض الدراسات في

لأخرى. كما يتوقع أن تتخفيض كميات المياه المتجددة سنوياً بنحو (١٠٪) بقدم عام ٢٠٥٠م.

بين (١.٥ و ٢) درجة مئوية، وبنحو (٦٠٪) لكل ارتفاع بـ (٣) إلى (٤) درجات مئوية، مع وجود تفاوت في حجم هذا التأثير من دولة



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (٢٧)، جدول (٥٠)، ٢٠١٩.

(٩,٨) كليو متر مربع، وتبلغ نسبة الأراضي المتصحرة (١٠٠٪) في كل من الكويت والإمارات وقطر والبحرين، بينما كانت نسبة المساحة المتصحرة في السعودية وعمان (٩٢,٤٪ و ٨٦,٢٦٪) من إجمالي المساحة في البلدين على التوالي والجدول (٢) يبين ذلك.

إن انخفاض معدل سقوط الأمطار، قد ساهم في زيادة حدة التصحر في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تقدر مساحته بنحو (٢,٣) مليون كيلو متر مربع، تشكل ما نسبته (٢٤,٣٪) من إجمالي مساحة الأراضي المتصحرة في الوطن العربي المقدره بنحو

جدول (٢) حالة التصحر في مجلس التعاون الخليجي

الدولة	المساحة الكلية كم ^٢		المساحة المتصحرة		المساحة المهدهدة بالتصحح
	%	كم ^٢	%	كم ^٢	
الإمارات	١٠٠	٨٣,٦٠٠	١٠٠	٨٣,٦٠٠	-
البحرين	١٠٠	٧٦٥	١٠٠	٧٦٥	-
السعودية	٩٢,٤٤	٢,٠٨٠,٠٠٠	٩٢,٤٤	٢,٠٨٠,٠٠٠	٧,٥٦
عمان	٨٦,٢٦	٢٦٧,٠٠٠	٨٦,٢٦	٢٦٧,٠٠٠	٧,٤٣
قطر	١٠٠	١١,٥٧٠	١٠٠	١١,٥٧٠	-
الكويت	١٠٠	١٧,٨١٨	١٠٠	١٧,٨١٨	-
الإجمالي	٨٨,٦٢	٢,٣٧٧,٢٣٧	٨٨,٦٢	٢,٣٧٧,٢٣٧	٧,١٩

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، ص٤٢

تأتي الكويت بالمرتبة الأولى عالمياً في مؤشر حصة الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة بالطن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون

(٣٠٠) مليون طن كربون في المناطق الجافة تُفقد في الجو سنويًا نتيجة التصحر تشكل نحو (٤٪) من الانبعاثات الكلية

- البحرين: أصدرت قوانين تتعلق بالبيئة والثروة البحرية والحياة الفطرية.
- الإمارات: أصدرت قوانين اتحادية تتعلق باستغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية، وحماية البيئة وتمييزها.
- سلطنة عُمان: أصدرت قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، وقانون المحميات وصون الأحياء الفطرية.

ومن ناحية أخرى تبنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استراتيجيات لمكافحة التصحر ركزت على تحسين حالة النظم البيئية المتأثرة بالتصحر، وإبراز أهمية برامج مكافحة التصحر في حفظ التنوع البيولوجي، والحد من تأثيرات تغير المناخ، وزيادة التوعية والاهتمام بقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وبناء القدرات الوطنية، ومواكبة التطور العلمي والتقني والمعرفي في مجال مكافحة التصحر، فضلاً عن تطوير الهياكل المؤسسية والتشريعات ذات الصلة بالحد من تداعيات الظاهرة. وتبنت دول مجلس التعاون سياسات عدة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي تمثلت في قيام الإمارات بإنشاء المحميات الطبيعية، وإنجاز خرائط الاستثمار الزراعي في العديد من المناطق، وكذلك نهج سياسات الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، من جهة أخرى طورت البحرين طرائق الري للمحافظة على الماء، واستبدلت المحاصيل التي تحتاج كميات كبيرة من الماء بمحاصيل تستهلك كمية أقل من الماء، وكذلك استخدام المياه المعالجة في الري. وكذلك نفذت السعودية نشاطات تتعلق بالحد من تدهور الأراضي وتضمنت حماية الغابات في (٢٩) موقعاً وحماية أراضي المراعي في (٢٧) موقعاً وحماية المواقع البرية في (١٥) موقعاً وإنشاء السدود الترابية وتثبيت الرمال كما في مشروع مقاطعة الإحساء، واستصلاح بعض الأراضي الملحية المتدهور، كما وتعمل المملكة العربية السعودية على مكافحة التصحر من خلال استزراع ١٢ مليون شجرة بحلول عام ٢٠٢٠م، وتأهيل ٦٠ ألف هكتار من المراعي، والمحافظة على زيادة الغطاء النباتي وتحسين المراعي. أما نفذت دولة قطر عدة مشاريع لإنشاء قاعدة بيانات حول الموارد الطبيعية المختلفة، مثل مشروع المسح الهيدرولوجي ومشاريع الاستخدام المتكامل للمياه والأراضي ومشروع تنمية الزراعة والمياه المائية.

ونفذت سلطنة عمان عدداً من المشاريع للتخفيف من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر، من أهمها مشروع حصاد

ويمكن حصر أسباب تدهور الأراضي وتصحرها في دول مجلس التعاون الخليجي في عاملين وهما المناخ بعناصره المتعددة والنشاط البشري.

(١) عامل المناخ: حدث في منطقة الخليج العربي تغير مناخي كبير عبر الأزمنة الجيولوجية تعاقبت فيها عصور جافة وأخرى رطبة، وأدت العصور الجافة إلى بداية نشوء صحراء الربع الخالي في شبه الجزيرة العربية، وانتهت الفترات الرطبة في الخليج العربي منذ ما يزيد على خمسة آلاف سنة، وأن المناخ الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي هو استمرار للمناخ الجاف الذي بدأ منذ ذلك الوقت.

(٢) العامل البشري: يتمثل في زيادة عدد السكان، حيث ارتفع عدد سكان مجلس التعاون الخليجي من قرابة (٤، ١٣) مليون نسمة عام ١٩٨٠م، إلى ما يناهز (٥١) مليون نسمة عام ٢٠٢٠م، أي تضاعف ثلاثة مرات ونصف، ولا شك أن هذه الزيادة السكانية ساهمت في تغير نمط النظام الاجتماعي، وتغير نظم الاستغلال والإنتاج، مما ساهم في تدهور الموارد الطبيعية والبيئية.

ثالثاً - دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكافحة التصحر

أدرجت دول مجلس التعاون الخليجي منذ أكثر من ثلاث عقود خطر التصحر وتدهور الأراضي، وبناء على ذلك نفذت أنشطة أساسية للتخفيف من حدة هذه الظواهر، وازداد الوعي البيئي في المجتمعات المحلية بصورة ملحوظة لاسيما في مجال التصحر، وأنشئت المؤسسات البيئية وأعطيت أولوية عالية لتنفيذ السياسات البيئية. كما أن مستوى الالتزام السياسي ارتفع بشكل كبير، حيث أقرت العديد من دول مجلس التعاون تشريعات تغطي نطاق واسع من المجالات البيئية، وفيما يلي أمثلة من هذه التشريعات والقوانين:

- الكويت: تم إصدار تشريعات لتنظيم التخديم في المناطق الرعوية وحماية الزراعة وتنظيم استثمار المبالغ وحظر مقالع الحصى.
- المملكة العربية السعودية: تم وضع تشريعات ترتبط بنظم الغابات والمراعي واستثمار الأراضي والحفاظ على الموارد المائية وحماية البيئة البرية وإقامة محميات طبيعية والحفاظ على التراث الطبيعي.
- قطر: تم إصدار قانون بشأن التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وقانون بشأن حماية الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية.

وزارة الزراعة لأن تكون المنسق الوطني المسؤول عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر UNCCD ومتابعتها على جميع الصعيد المحلية والإقليمية والدولية. وكلفت الحكومة القطرية وزارة البلدية والبيئة لكي تكون الجهة المعنية بالإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية، وتتولى الهيئة الاتحادية للبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة مهمة متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وفي مملكة البحرين يتولى المجلس الأعلى للبيئة متابعة ذات المهمة. أما في سلطنة عمان فإن هذه المهمة تتولها المديرية العامة لصون الطبيعة التابعة لوزارة البيئة والشؤون المناخية.

كما قامت بعض دول مجلس التعاون وفي إطار مواجهة تداعيات تغير المناخ بإنشاء لجان وطنية للتغير المناخي تتمثل مهامها في جعل دول مجلس التعاون الخليجي من الدول الرائدة في العالم في مجال خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسببة، ووضع السياسات والقوانين وخطط العمل بالتنسيق والمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والدول الأطراف في بروتوكول كيوتو ذلك من أجل التقليل من الآثار السلبية للتغير المناخي على الأوضاع البيئية لاسيما الأراضي وموارد المياه.

وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشارك في معظم الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بتغير المناخ كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وبروتوكول كيوتو الملحق بها، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف أو التصحر الشديد، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

مياه الضباب بمحافظة ظفار، ومشروع إعداد خريطة تدهور الأراضي، ومشروع إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بعوامل التصحر، حيث تم من خلال هذه المشاريع تحديد المناطق المتدهورة والأراضي المعرضة للتدهور وإعداد قاعدة بيانات مكانية ونظام رصد مبني على بيانات الأقمار الاصطناعية العالية الدقة.

وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون قد عملت على تطبيق النهج التشاركي في تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة المتعلقة بتدهور الأراضي، حيث تُعد سلطنة عمان خير دليل في هذا المجال وخصوصاً إدارة الموارد المائية في الجزء الشمالي الشرقي من الدولة وأسلوب الري بالقنوات، وتعزيز روح التعاون بين السكان لتنفيذ برنامج العمل الوطني، كما أن هناك بعض المؤشرات التي تؤكد نجاح الجهود التي تبذلها البحرين للحد من تدهور الأراضي كتغيير أصناف المحاصيل واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. وتحسين الري وطرائق الصرف الزراعي ومراقبة مستوى المياه الجوفية والتغيرات التي تطرأ عليه.

وفي إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي أقرت عام ١٩٩٢م، قامت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بإدراج برامج وطنية لمكافحة التصحر تضمنت مشروعات عديدة للتقييم والرقابة وبناء القدرات، وتثبيت الكثبان الرملية، وإعادة تأهيل المراعي وتحسين إدارتها والحفاظ على موارد المياه والأراضي، ومواءمة إدارتها مع سياسة التنمية المستدامة. إضافة إلى ما سبق تم إنشاء المجالس والمؤسسات التي تكافح التصحر وتدهور الأراضي وحماية البيئة بالتعاون مع مختلف الوزارات، فعلى سبيل المثال كلفت الحكومة السعودية

جدول (٣) مشاركة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتغير المناخي والتصحر

الدولة	التغيرات المناخية	بروتوكول كيوتو	التصحر	بروتوكول مونتريال
الإمارات	١٩٩٥	٢٠٠٥	١٩٩٨	١٩٨٩
البحرين	١٩٩٤	٢٠٠٦	١٩٩٧	١٩٩٥
السعودية	١٩٩٤	٢٠٠٥	١٩٩٧	١٩٩٥
عمان	١٩٩٥	٢٠٠٥	١٩٩٧	١٩٩٥
قطر	١٩٩٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٦
الكويت	١٩٩٤	٢٠٠٥	١٩٩٧	١٩٩٢



الكربون، والمساعدة في تطوير واستغلال التقنيات الصديقة للبيئة والمقتصدية في استهلاك الطاقة والاستثمار في التنمية المستدامة. ومن شأن التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية حالياً أن توفر لدول مجلس التعاون فرصاً جديدة للاضطلاع بدور قيادي في المجالات الناشئة كأساليب خفض نسبة انبعاثات غازات الدفيئة والتقنيات المقتصدية للطاقة والمباني الخضراء، وتمويل الأنشطة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة.

وانطلاقاً مما تقدم وفي إطار العمل الخليجي المشترك في مجال قضايا المناخ، وبالنظر للمستقبل، يتبين أهمية تبني السياسات والبرامج الكفيلة بالتخفيف من آثار التغير المناخي على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بما يشمل وضع الآليات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات في البنية التحتية الحضرية منخفضة الانبعاثات والمراعية للمناخ، وبذل الجهود التي تمكن من الحد من انبعاثات الكربون في إطار استراتيجيات وطنية وسياسات وخطط وبرامج عمل مدروسة، والعمل على ترشيد استهلاك الطاقة، الاستثمار في الطاقات المتجددة، وإعادة تشجير الغابات، وكذلك مساعدة الدول النامية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تقديم الدعم المالي للصندوق الأخضر للمناخ.

وتجدر الإشارة إلى أن مواجهة تحديات التصحر والجفاف في دول مجلس التعاون الخليجي تتطلب التعامل مع تهديدات التغير المناخي كأولوية وتبني سياسات متكاملة للتأقلم معها سواء من ناحية إدارة الموارد المائية بصفة خاصة أو على الصعيد التنموي بصفة عامة، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم القروض الميسرة لتشجيع المزارعين على استخدام أنظمة الري الحديثة والعمل على تعظيم الاستفادة من التمويلات التي توفرها الصناديق الدولية للتأقلم مع التغير المناخي (صندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمي)، وتطوير مشاريع وبرامج وطنية وإقليمية، وفي مقدمتها بناء القدرات لمواجهة المتغيرات الهيدرولوجية كالفيضانات والسيول والعواصف المطرية الاستثنائية، وترسيخ التعاون بين دول مجلس التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال، وفي مجال التأقلم مع تحديات التغير المناخي بوجه العموم.

كما تستدعي عملية التخفيف من آثار تغير المناخ على التصحر والجفاف دول مجلس التعاون الخليجي عملاً منسقاً على الصعيد الدولية والإقليمية والمحلية لتقليل أثر العوامل المسببة لانبعاث غازات الدفيئة. كما أن التكيف مع نتائج التغير المناخي أمر بالغ التعقيد ويحتاج إلى التعامل معه على كافة المستويات. وأن احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي من النفط والغاز يُمكن أن يتيح لها فرصة التحول إلى اقتصاد ما بعد

تأثير جائحة كورونا على اقتصادات مجلس التعاون والخيارات الحكومية

٥ عوامل ساهمت في انهيار المجتمعات القديمة و١٢ مشكلة تواجه البشرية اليوم

أحدثت أزمة كورونا أثاراً دراماتيكية على الصحة العامة، وفاقت أثرها على الأوضاع الاقتصادية في العالم كل التوقعات، وذلك من خلال صدمات مترامنة في جانبي العرض والطلب، فأثرت سلباً على التجارة العالمية وانخفض الطلب على الصادرات والواردات وتراجعت ثقة المستهلكين والمستثمرين، وتحول مخاوف تباطؤ النشاط الاقتصادي إلى ركود يخشى أن يكون طويلاً. ورغم أن العالم عرف عدة أزمات كساد عبر تاريخه، لكنها المرة الأولى التي يتسبب كائن غير حي، كورونا المستجد (كوفيد ١٩)، في أزمة اقتصادية أخذت، لأول مرة، تسلسل معاكس لما هو معتاد، حيث أصابت الاقتصاد الحقيقي من الأنشطة الإنتاجية، لتنتقل منه بعد ذلك إلى الاقتصاد النقدي، فتصيب القطاع المالي وترتبك الحياة الاقتصادية في العالم. وأضحى الوضع الاقتصادي الحالي يتسم بالضعف في ظل تنامي عدم اليقين المحيط بتوقعات النمو والمخاطر التي يواجهها العالم، وأصبحت هناك حاجة ماسة إلى استجابات سياسية سريعة وموجهة للحد من التأثير السلبي لسيناريو تلك المخاطر وضمان حدوث التعافي الاقتصادي بصورة أسرع.

د. محمد البنا

وفي هذه المقالة سنركز على تأثير الخلل البيئي على الجوانب الاقتصادية، والقنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر انتقال عدوى الفيروس على اقتصادات المنطقة، والخيارات المتاحة أمام متخذي القرارات إزاء هذه الجائحة.

الخلل البيئي والأزمات الاقتصادية

العلاقة بين الإنسان والبيئة واحدة من أهم جوانب حياتنا كبشر ومجتمعات، ففيها نعيش، ومنها نستمد وسائل العيش، وتمثل هذه العلاقة نموذجاً للعلاقات المتبادلة والتأثير المتبادل، مرة تؤثر فيها البيئة على حياة الإنسان، ومرة يؤثر فيها الإنسان على البيئة، وتأخذ هذه الأفعال وردودها المتبادلة، صفة الرحمة مرة، وصفة القسوة مرة أخرى، ليس هذا فحسب، بل تتميز هذه العلاقة بأن هناك دائماً رد فعل لكل فعل، خاصة من قبل الطبيعة، فعندما يتصرف الإنسان بلطف، وكياسة، وحذر، مع مفردات البيئة، يكون رد الفعل من جنس العمل، حيث تغدق الطبيعة علينا من خيرات الله، ونعمه، خضرة ونماء وثروات، والعكس صحيح، حيث يكون الرد قاسياً، عندما يسيء الإنسان التصرف مع مكونات الطبيعة وعطاءاتها،

وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تعرضت لما ترتب على الجائحة من تداعيات اقتصادية، ومالية، وتدعم الاتجاه النزولي لأسعار النفط العالمية، في إطار تراجع أسعار المنتجات الأولية عالمياً. وسوف يترتب على ذلك مزيداً من الضغوط على الموازنة العامة للدولة، ومنها ستنشر التأثيرات السلبية على باقي مناحي النشاط الاقتصادي في اقتصادات المنطقة التي تعتمد أساساً على العوائد النفطية كمصدر رئيس للإيرادات العامة الحكومية، ومحرك أساسي للنشاط الاقتصادي.

وتشير بعض التوقعات إلى أن سيادة ظروف عدم التأكد وتحول رؤوس الأموال الساخنة (استثمارات المحفظة المالية) إلى الأصول الآمنة، قد أسفر عن تراجع تدفقات استثمارات المحفظة المالية من المنطقة منذ منتصف فبراير، بما يقرب من ٢ بليون دولار، ومن المتوقع استمرار ذلك طيلة فترة الجائحة، كما تراجعت أسعار الأسهم، وارتفعت أسعار السندات، مع تراجع أسعار الفائدة، وفي ظل ظروف عدم الاستقرار في الأسواق المالية، يصبح من المتوقع حدوث مزيد من الاضطرابات في الأنشطة الاقتصادية، وتراجع معدلات النمو بالمنطقة قد تمتد لأكثر من عام.



تتطلب العواجة تعاون عالمي وتجنب الحمائية وفرض قيود على صادرات الأغذية والمنتجات الطبية الضرورية

العديد من المجتمعات في الماضي والحاضر، تلك التي تعرضت لمخاطر الانهيار، لكنها اختلفت فيما بينها باختلاف طبيعة العوامل المفترضة للتأثير على الانهيار أو البقاء، وشكل الانهيار إذا حدث.

وقد حدد خمسة عوامل ساهمت في انهيار المجتمعات في الماضي هي: تغير المناخ، والعداء مع الجيران، وانهيار الشركاء التجاريون الأساسيون، والمشكلات البيئية، وتفاعل المجتمعات مع تلك العوامل.

أما في المجتمعات المعاصرة فيسرد دايموند اثني عشر مشكلة تواجه البشرية اليوم، مؤكداً أن الثمانية الأولى ساهمت تاريخياً في انهيار بعض المجتمعات في الماضي:

1. إزالة الغابات وتدمير المستعمرات.
2. مشاكل التربة (التجريف، التملح، وتصحر التربة).
3. مشاكل إدارة المياه.

فيكون رد الفعل ثقباً في الأوزون، وتصحراً في الأراضي، ونضوباً في الموارد الطبيعية، واحتباس حراري، وتغيرات في المناخ، وارتفاع في درجات حرارة الكوكب!

هذه العلاقة بين الإنسان والبيئة كانت محل دراسات عديدة، من قبل علماء الجغرافيا والآثار والاقتصاديين وغيرهم، ومن أشهر من ناقشوا تلك العلاقة حديثاً جيرد دايموند Jared Diamond في كتابه بعنوان Collapse: How Societies Choose to Fail or Survive، حيث يخلص إلى سؤال وحيد هو ما إذا كانت (المشاكل البيئية العالمية) ستحل بطرق مرضية من اختيارنا، أم بطرق غير سارة ليست من اختيارنا، مثل الحروب والإبادة الجماعية والمجاعة وانتشار الأوبئة والأمراض وانهيار المجتمعات! حديث فيه تحذير واضح بضرورة التعامل مع مفردات البيئة بحذر. يعتمد جاريد دايموند في تحليل دور المشاكل البيئية في الانهيارات المجتمعية من خلال المقارنة بين

أن نندرس أي من هذه القيم السلبية يجب التخلي عنها ويتم استبدالها بأخرى إيجابية.

تأثير الأزمة على اقتصادات المنطقة

هناك تبعات كثيرة ستترتب على الأزمة التي فجرها فيروس كورونا المستجد، ومن أهم هذه التبعات حدوث اضطرابات لاقتصادات دول المنطقة، من خلال التأثير على سلاسل القيمة العالمية، وحركة السفر والسياحة، إضافة إلى تراجع عوائد النفط التي تعتمد عليها دول المنطقة من أجل تأمين الإيرادات التي تحتاج إليها بشدة لتسيير الحياة الاقتصادية. وتبدو مسارات الأزمة من خلال ثلاث قنوات رئيسية، أولها انخفاض أسعار النفط العالمية، وثانيها، تأثير سلاسل القيمة العالمية، التي تستحوذ على نصف التجارة العالمية تقريباً، وتدفع رأس المال الأجنبي الذي قد يعزف عن البلدان المتضررة من تفشي الفيروس، في ظل ظروف عدم اليقين، وثالثها تراجع حركة النقل والسياحة اللذان يشكلان رافداً رئيسياً للإيرادات في بلدان المنطقة، واللذان ينكمشان مع تراجع الطلب وزيادة القيود على السفر.

١- التأثير على أسعار البترول

لا شك في أن اعتماد اقتصادات المنطقة على صادرات النفط والغاز سيجعلها عرضة لتقلبات تلك الأسعار نتيجة كوفيد ١٩، بل من المتوقع أن يكون تراجع الأسعار هو أهم القنوات التي ستتأثر من خلالها دول المنطقة بتبعات الجائحة، فمنذ اكتشاف الفيروس المستجد، وانتشاره في الصين أواخر ٢٠١٩م، تدهورت أسعار البترول العالمية بشكل حاد، سواء كنتيجة مباشرة لتأثر الطلب العالمي سلباً بالأزمة، أو لأسباب أخرى تتعلق بجانب العرض، وهبط سعر برميل زيت برنت من ٦٨,٩ دولار للبرميل في أول يناير ٢٠٢٠م، إلى ٥٠,٥ دولار للبرميل في ٢٨ فبراير، وتشير التوقعات إلى استمرار الاتجاه الهبوطي، نحو ٢٠ دولار للبرميل، ما لم تتخذ إجراءات حاسمة في جانب العرض.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاوف العالمية من ببطء السيطرة على انتشار الوباء عالمياً وتزايد عدد الدول المنكوبة، وتسارع معدلات الإصابة، يمكن أن يؤثر سلباً على قرارات الإستثمار في الصين وغيرها من الدول الأخرى، ويدخل الاقتصاد العالمي في ركود طويل الأجل، ومن ثم يخشى معه استمرار الاتجاه النزولي للأسعار. وقد أدت القيود المفروضة على السفر والنقل عالمياً، إلى انخفاض الطلب على النفط، فضلاً عن التردد في التوصل لاتفاق

٤. صيد الحيوانات الجائر.

٥. صيد الأسماك الجائر.

٦. آثار إدخال أصناف جديدة على الأنواع المحلية.

٧. الاكتظاظ السكاني.

٨. تأثير ارتفاع متوسط دخل الفرد.

علاوة على ذلك، يقول إن أربعة عوامل جديدة قد تساهم في إضعاف وانحيار المجتمعات الحالية والمستقبلية:

٩. تغيرات المناخ.

١٠. تراكم السموم في البيئة.

١١. نفاذ مصادر الطاقة.

١٢. الاستخدام البشري الكامل لقدرة التمثيل الضوئي.

ومن أهم الدروس المستفادة أن التراجع الحاد للمجتمع يبدأ بعد عقد أو عقدين على الأكثر من وصول المجتمع إلى الذروة من حيث: السكان، والثروة، والقوة. والسبب بسيط: فبلوغ الحد الأقصى من السكان، والثروة، واستهلاك الموارد، وإنتاج النفايات يعني تحمل البيئة فوق ما تحتمل، وعلينا أن ننتظر أقصى رد فعل بيئي، والذي تتجاوز فيه تلك الآثار قدرة الموارد على الاحتمال، فيحدث الانهيار.

جملة القول أن السلوك البشري تجاه المحيط البيئي لم يتعلم من دروس الماضي، ويمكن القول إن رد فعل البيئي من خلال تحور فيروس كورونا، أصبح يهدد أمننا كأمم على المدى الطويل، وتكمن المشكلة الحقيقية في أن العالم الحديث يعيش أسطورة وهمية، تتجاهل ما سبق، وصار العالم مبهوراً بنتائج الثورات الصناعية المتلاحقة، وما أحرزه من تقدم في الكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية والجينات الوراثية، يتعامل بطريقة متعالية مع مفردات البيئة، مما يؤدي إلى إفراط خطير في استخدام الموارد الطبيعية، وإلحاق الأضرار بها.

خيارات البقاء أمام التغير المناخي والتدهور البيئي

وفي ضوء استقرار تجارب الماضي، يوجد خياران حاسمان يميزان المجتمعات التي نجحت، عن تلك التي فشلت: الخيار الأول: توفر الشجاعة لممارسة التخطيط على المدى الطويل، واتخاذ قرارات جريئة وشجاعة واستباقية عندما تصبح المشكلات واضحة، ولكن قبل انفجار الأزمة.

الخيار الثاني: توفر الشجاعة لاتخاذ قرارات مؤلفة بشأن بعض القيم والسلوكيات التي تهدد عناصر البيئة والمناخ، والإبقاء على القيم والسلوكيات التي تدعو للحذر في التعامل مع عناصر البيئة حولنا، والحفاظ عليها في ظل ظروف جديدة متغيرة. وعلينا

السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة الأزمة Policy priorities

تأتي مهمة حماية أرواح الناس على قمة أولويات السياسات الحكومية في كل بلدان العالم، حيث يجب توجيه القدر المناسب من الموارد لدعم احتياجات القطاع الصحي، بعد ذلك توجه السياسات الاقتصادية لمنع تداعيات الأزمة الصحية المؤقتة، والوقوع في خطر ركود ممتد وتزايد معدلات البطالة وحالات الإفلاس.

تختلف هذه الأزمة عما سبقها من أزمات اقتصادية شهدها العالم عبر تاريخه الحديث، في طبيعة نشأتها، الناجم عن خلل بيئي هدد حياة البشر، وأثر مباشرة على الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي، بداية، في شكل تباطؤ لمعدلات النمو، ثم تحول نحو ركود واضح المعالم، لذلك فإن التحرك باتجاه مواجهة الأزمة والتعافي رهن بسرعة احتواء الفيروس بداية.

وقد تميزت إجراءات السياسة الاقتصادية الكلية في دول المنطقة، حتى الآن، بكونها استباقية بدلاً من سياسة رد الفعل، حيث تم اتخاذ تدابير هامة أعلنتها مختلف الأجهزة الحكومية، بما في ذلك البنوك المركزية ووزارات المالية، وفيما يلي نعرض لأهم تلك الإجراءات:

السياسة المالية العامة

من المتوقع أن تلعب السياسة المالية دوراً بارزاً في توجيه الاقتصاد خلال هذه الأزمة، ويجب أن يكون دور السياسة النقدية داعماً ومكملاً.

ورغم أن مساحة تحرك السياسة المالية محدود نسبياً، بسبب عدة مصاعب مالية تواجه حكومات المنطقة حتى قبل الأزمة، وتفاقم عجز الموازنات، وارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فلا مناص من وجود اعتمادات مالية إضافية، كسياسات تحفيزية.

ويجب أن تكون حزمة التحفيز المالي كبيرة وفورية، ذلك إن سرعة الاستجابة سوف تقدم دعماً فورياً للشركات للحد من خسائر ها، ومن تأثيرها السلبي على فرص العمل، ولحماية الأفراد الذين فقدوا وظائفهم بالفعل، وتقليل الأثر السلبي للأزمة على معدلات التوظيف وانخفاض مستوى الطلب الكلي. واستمرار تخصيص المزيد من الإنفاق على قطاع الصحة وجهود احتواء الفيروس.

تمشياً مع مقتضيات السياسة المالية التوسعية، والتجارب الدولية السابقة، من الضروري استمرار دعم برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة التحويلات النقدية للمواطنين المضارين

بين دول أوبك بالإضافة للمنتجين من خارجها، مما يضعف تأثير جانب العرض على الأسواق العالمية مقابل ما لحق بجانب الطلب من تراجع، مما دفع بأسعار النفط للنزول إلى نحو ٥٠٪ من الأسعار منذ بداية الأزمة الصحية العالمية، وكنتيجة لذلك فإن الصدمات المرتدة يمكن أن توجه ضربة قوية للكثير من الأنشطة الاقتصادية في المنطقة على الأقل خلال النصف الحالي من العام، فضلاً عن تأثيراتها التي قد تمتد لفترات أطول، في منطقة تقوم اقتصاداتها أساساً على التفاعل مع العالم الخارجي في اقتصادات منفتحة على العالم وترابطها به روابط تجارية واسعة ومصالح مشتركة.

سلاسل القيمة Value chains

لم تطل الفترة منذ إعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس كورونا المستجد واعتباره جائحة عالمية، حتى أعلن صندوق النقد الدولي عن ولوج العالم مرحلة من الركود لا محالة، ومما لا شك فيه أن اضطراب النشاط الاقتصادي في الصين وانخفاض معدل النمو الاقتصادي والصناعي بصفة خاصة على المستوى العالمي، والقيود المفروضة حالياً على وسائل النقل، وتأثر حركة التجارة العالمية، سوف يؤدي إلى تأثر الدول التي ترتبط بسلاسل قيمة قوية مع الصين، ومع الدول المتقدمة. ورغم ضعف ارتباط دول المنطقة بسلاسل القيمة العالمية بدرجة كبيرة، إلا من خلال روابط تصدير النفط الخام، إلا أن تأثر سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تزيد من الضغوط على أسعار النفط التي ترتبط بضعف الطلب من جانب الصين والدول الصناعية الكبرى.

السياحة والسفر Tourism and travel

يعتبر قطاع السياحة والسفر من أهم القطاعات التي تأثرت بجائحة كوفيد-١٩، وذلك على مستوى العالم ككل، حيث سارعت دول المنطقة مثل غيرها من دول العالم بفرض قيود وحظر على استقبال الزائرين من الخارج، بل إن المملكة العربية السعودية قد اضطرت لفرض حظر على زيارة الأماكن المقدسة في الوقت الحالي، وإلى أجل غير محدد، بالإضافة للقيود التي تفرضها الدول الأخرى على سفر مواطنيها، وتوقف حركة الطيران العالمي حالياً، والذي قد يمتد لما بعد انقشاع الجائحة، مما أثر سلباً على عمليات السفر والسياحة ومناسك الحج والعمرة.

الوضع الاقتصادي الحالي يتسم بالضعف و تنامي
عدم اليقين بتوقعات النمو والمخاطر التي يواجهها العالم

تراجع تدفقات استثمارات المحفظة المالية منذ منتصف فبراير بما يقرب من ٢ بليون دولار و استمرار ذلك طيلة فترة الجائحة

تستهدف القطاعات القادرة على تسريع وتيرة التعافي، والقطاعات التي من المرجح أن يكون نمو الإنتاجية فيها أعلى من غيرها.

التعاون الدولي ومواجهة الأزمة

تتطلب مواجهة هذه التحديات تعاوناً عالمياً، وعلى دول العالم تجنب اللجوء إلى السياسات الحمائية التي يمكن أن تفاقم الأزمات التي تواجه سلاسل القيمة العالمية، وتزيد مستويات عدم اليقين المرتفعة بالفعل، بل والأكثر أهمية، أن تتجنب فرض قيود على الصادرات من الأغذية والمنتجات الطبية الضرورية، والعمل بدلا من ذلك معاً لمساندة زيادة الإنتاج، وضمان تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وعلى المدى المتوسط، ومع تحسن الظروف الاقتصادية، فإن الدرس الذي يجب أن يعيه واضعو السياسات هو عدم الانطواء على الذات، واستمرار التعاون الدولي، وعدم وضع قيود وإجراءات حمائية على حرية التجارة العالمية، وتشجيع منشآت الأعمال على الحفاظ على مستويات أعلى من المخزون، وتنويع الموردين من أجل إدارة المخاطر على أفضل ما يكون.

ورغم الاضطرابات التي تعتري أسواق المال، يحتاج واضعو السياسات إلى رباطة الجأش. وعليهم أن يوظفوا ترسانتهم الكاملة من أدوات السياسات، التي تشمل السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية لتحسين مستوى الثقة، لقد كانت سياسات الاستجابة المتزامنة والمنسقة غير المسبوقة أثناء الأزمة المالية العالمية مهمة لاحتوائها.

لقد أصبحت آثار الجائحة وتراجع أسعار النفط العالمية واضحة على سلم أولويات دول المنطقة، خشية استمرارها لفترة أطول، وعلى المدى القصير، لا تزال هناك مخاوف من حدوث نقص في إمدادات المعدات الطبية وبعض السلع الأساسية، مما يخشى معه حدوث نقص وارتفاعات في الأسعار، وعلى المدى الطويل هناك ركود يبدو في الأفق وليس مجرد تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، وعلى السلطات إجراء مراجعة شاملة لاستراتيجيات المستقبل، في ضوء نظام اقتصادي عالمي جديد، يتشكل على يد فيروس لا يرى بالعين المجردة.

من جراء الأزمة، ولمواجهة أثر فقدان الوظائف والدخل، ولهذا أهمية قصوى على جهتي، أولاً، ضمان جدوى أي تدابير للحظ ، وحتى لا نؤدي إلى معاناة غير ضرورية من قبل أولئك الذين ليس لديهم وسائل دخل مضمونة، وستساعد التحويلات النقدية كذلك في دعم الاستهلاك العائلي، وهو المكون الهام في الطلب الكلي، وبالتالي سيقبل من تأثير الصدمة على النمو الاقتصادي. وبما أن الأزمة من المرجح أن تضرب الاستثمار الخاص، فمن الضروري استمرار الاستثمار العام في دعم النمو في ظل هذه الظروف، وإعادة توجيه الإنفاق العام بعيداً عن الإسكان والعقارات، إلى استثمارات أكثر أهمية في قطاع الرعاية الصحية، البنية التحتية الرقمية للخدمات الرئيسية (مثل التعليم والتجارة والخدمات المالية)، وإطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية مع توجه تصديري.

السياسة النقدية

نظراً للطبيعة المزوجة للصدمة الحالية التي شملت جانبي الطلب والعرض، فمن المهم أن يراقب البنك المركزي عن كثب الاضطرابات في جانب العرض من خلال الجمع المستمر للمعلومات، ومراقبة الأسواق، وهذا مهم ليس فقط بالنسبة للتدخلات المستهدفة على المستوى القطاعي، ولكن أيضاً لتجنب التوسع المفرط في السيولة في وقت انكماش جانب العرض، مما قد يؤدي إلى ارتفاع في مستويات الأسعار.

وقد لا تكون أداة سياسة سعر الفائدة فعالة في هذا الوقت، الذي يزداد فيه عدم اليقين بالنسبة للمستهلكين والمستثمرين، لذا فإن استخدام السياسات الاحترازية على المستوى الكلي (macro prudential policies والأدوات غير التقليدية) مثل نسبة تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي، أكثر فعالية لزيادة السيولة المحلية خلال هذه الأزمة، وهو ما يتطلب تنسيقاً وثيقاً مع القطاع المصرفي.

يمكن كذلك للسلطات النقدية اتخاذ خطوات باتجاه ضمان الإعفاء من مدفوعات الديون للأفراد على المدى القصير، وإدخال مبادرات مماثلة للتخفيف من عبء الأزمة على قطاعات معينة (مثل السياحة)، وهناك حاجة سريعة إلى توسيع نطاق هذه التدابير والعمل على كيفية استهداف الشركات المتعثرة. ولا ينبغي أن يكون هدف السياسة النقدية خلال مرحلة الاحتواء والتعافي هو توفير الائتمان الميسر فحسب، بل يجب أن

القانون الدولي ومعالجة آثار التغيرات المناخية: إضاءات على واقع الدول العربية

٦ خطوات لاحتواء الآثار السلبية للتغير المناخي على مستوى العالم

يشهد العالم منذ عقود تقلبات مناخية كبرى اعتبرها كثيرون اضطرابات بيئية لاسيما وأنها تسببت في عدة كوارث طبيعية مدمرة كالاعاصير وذوبان الجليد والأمطار الطوفانية والفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف الحاد .. وغيرها . ومع الاعتراف بأن النشاط البشري كان السبب الرئيس في حدوث تلك التغيرات سعى المجتمع الدولي لوضع بعض التشريعات الدولية لتقنين أثر الممارسات البشرية على الطبيعة، غير أن هناك العديد من علامات الاستفهام حول قدرة القوانين الدولية على التأثير الفعال في هذا الصدد .

د . مروة نظير

بأكثر من ٢٠٠٪، وتقوم هذه الغازات بدور مهم في الحفاظ على حرارة الكوكب، حيث تمنع الحرارة من الهروب بسرعة إلى الفضاء، غير أن ارتفاع تركيزها بشكل كبير في الغلاف الجوي يؤدي إلى حبس مزيد من الحرارة، وجاءت هذه الزيادة في الغازات الدفيئة نتيجة الأنشطة البشرية الصناعية مثل حرق النفط والغاز والفحم. فعندما نحرق الفحم أو الزيت للحصول على الطاقة، أو نضحي بغابات واسعة، نضيف مباشرة المزيد من ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي. جدير بالذكر أن الأمم المتحدة أصدرت تقريراً في عام ٢٠١٢م، يفصل هذا التغير المناخي الحاصل اعتماداً على ٨٠٠ دراسة بحثية قام بها الخبراء. ويفيد التقرير الأممي بأن درجات الحرارة قد ترتفع بحلول خاتمة القرن الجاري على الأقل بدرجتين مئويتين، وربما بأربع درجات مئوية أو أكثر مما يشكل خطراً وجودياً على البشر. ومن الآثار التي يتوقع أن تحدث مستقبلاً ترتباً بسبب التغير المناخي:

- موجات الحرارة: سيعرف الكوكب مزيداً من موجات الحر، وبالفعل بدأت تضرب في السنين الأخيرة مناطق غير معهودة في أوروبا وآسيا، كما أصبح اندلاع حرائق الغابات أكثر تكراراً، فضلاً عن أن الارتفاع المستمر في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة، سيسبب العديد من المشكلات الخطيرة كارتفاع مستوى سطح البحر مهدداً بغرق بعض المناطق في العالم.
- العواصف والفيضانات: في حال ارتفاع درجة حرارة الأرض أكثر من اللازم، يصبح الغلاف الجوي العالمي أكثر رطوبة،

ماهية التغيرات المناخية ومسبباتها وتأثيراتها

يستخدم مصطلح "تغير المناخ" لوصف الاحتباس الحراري والتأثيرات المرتبطة به على مناخ الأرض. فعلى الرغم من أن تغير درجة حرارة كوكب الأرض ليست أمراً جديداً، لكن هذه المرة الأمر مختلف، لأن هذا التغير المناخي يسير على نحو أسرع أكثر من أي حقبة أخرى، حيث ارتفع متوسط درجة الحرارة لمناخ الأرض منذ أواخر القرن الـ ١٩، أي منذ فجر الثورة الصناعية، إلى اليوم بدرجة مئوية تقريباً. كما لاحظ العلماء أيضاً أن الأتوار الجليدية والصفائح الجليدية في جميع أنحاء العالم بدأت تذوب، وتوسعت رقعة المياه وارتفعت مستويات البحار، والنباتات باتت تزهر في وقت أبكر وأوانها في أجزاء كثيرة من العالم. مثلما رصدت الأقمار الاصطناعية ارتفاع رطوبة الغلاف الجوي وحرارته. بهذا المعنى فالتغير المناخي لا يتعلق فقط بدرجات الحرارة المرتفعة، بل يشمل أيضاً أحداث الطقس الشديدة، وارتفاع مستويات البحار، وتغير تعداد كائنات الحياة البرية، ومواطن الحيوان والنبات الطبيعية، وطيافاً من التأثيرات الأخرى. بعبارة أخرى فإن التغير المناخي في خصائص الغلاف الجوي يغير ميزانية الطاقة على سطح الأرض واضطراب التوازن الحراري عليها، وبالتالي اضطراب النظام البيئي وتغير خصائصه.

تشير الأدلة إلى أن النشاط البشري مسئول عن ٩٥٪ من التغير المناخي، فالاحترار العالمي ناجم عن زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، إذ ارتفع ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٥٪ والميثان

البتترول، مثل الجزائر ودول الخليج، وبالتالي فإن التحول إلى الطاقات المتجددة يمكن أن يدمر اقتصادات بأكملها، فيما قد يفرمل عجلة نمو الاقتصاد عند بلدان أخرى.

لكن الأسوأ من ذلك كله هو أن قضية التغير المناخي لا تلق الاهتمام الكافي في الساحة العربية، ولا توجد خطة متكاملة لحل هذه المعضلة عربيًا.

التأثير القانوني الدولي للتعامل مع التغيرات المناخية

اتجه العالم للتعامل مع التغيرات المناخية بعدما ظهرت آثارها البيئية والاقتصادية وتزايدت حدة التقلبات المناخية الفجائية. كما أدرك الفاعلون الدوليون إن تغير المناخ تحديًا عالميًا لا تقدر دولة منفردة على مواجهته، ومن ثم اتجهوا للعمل الجماعي بوضع مجموعة من التشريعات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة. وشكل مؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٧٢م، اللبنة الأولى لبداية الاهتمام المؤسسي العالمي بالشأن البيئي، ثم انعقد أول مؤتمر دولي حول المناخ عام ١٩٧٩م، تحت رعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأثير خلاله مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، أعقبته اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في ١٩٨٥م، ثم بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتعديلاته في ١٩٨٧. وفي عام ١٩٨٨م، أنشئت أول مجموعة دولية من خبراء المناخ للبحث في التغير المناخي، وعقد في عام ١٩٩٠م، المؤتمر الدولي الثاني للمناخ وتوصلت ١٢٧ دولة إلى معاهدة تحدد إطار المفاوضات حول تغير المناخ وآثاره.

بيد أن البداية الحقيقية لجهود المجتمع الدولي في هذا السياق جاءت في مؤتمر قمة الأرض بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في يونيو ١٩٩٢م، وتوالت بعده المؤتمرات السنوية للبحث عن حل عالمي لضبط التغيرات المناخية وتبادل التكنولوجيا الحديثة وحماية الغابات لتخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وبخاصة ثاني أكسيد الكربون، وفي ذلك العام، وقع ١٦٥ بلدًا معاهدة دولية، هي "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ". وقد عقدت تلك البلدان اجتماعات سنوية منذ ذلك الحين باسم "مؤتمر الأطراف"، بغية تطوير أهداف وأساليب للحد من التغير المناخي، وكذلك التكيف مع آثاره الماثلة للعيان فعلاً. واليوم، بات هناك ١٩٧ بلدًا ملتزمًا بـ"اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ". استهدفت هذه الاتفاقية وضع إطار عام للتدبير فيما يمكن القيام به للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية ومواجهة آثار تغير المناخ. لكن الاتفاقية لم تتضمن تحديدًا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن ثم اتجه المجتمع الدولي لوضع بروتوكول كيوتو الذي اعتمده الأمم المتحدة عام ١٩٩٧م، والذي ألزم الدول المتقدمة فقط، بكميات محددة في مجال خفض الانبعاثات. دخل

فتزداد الأعاصير والفيضانات. ومع ارتفاع حرارة المحيطات وذوبان جليد القطب الشمالي من المرجح أن تزداد قوة الأعاصير الاستوائية وتشهد الأمطار الغزيرة.

● الزراعة: يتوقع أن يؤدي مزيج الحرارة المرتفعة والجفاف إلى زيادة صعوبة إنتاج الغذاء في بقاع كثيرة من العالم، ومن ثم تهديد الأمن الغذائي العالمي، حيث يحذر البعض من أن يؤدي التغير المناخي إلى فشل ٥% من إنتاجية المحاصيل بحلول عام ٢٠٢٠م، وفي إفريقيا قد يصل هذا المستوى إلى ١٢%.

● الانقراض: مع ارتفاع درجة حرارة العالم، لن تتمكن العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية على التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة وقد تنقرض بعض أنواع الضفادع في أمريكا الوسطى. ● تغيير الخارطة الصحية للأمراض وبالتحديد الأمراض المنقولة بسبب تغير نواقل الأمراض، الأمر الذي ربما يجد إحدى تجلياته مع فيروس كورونا الذي يجتاح العالم حاليًا.

الدول العربية والتغيرات المناخية

رغم أن الدول المتقدمة والدول الصناعية الكبرى كان لها دور بارز في حدوث التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، إلا أن الدول النامية هي التي تتحمل معظم آثاره وتداعياته، وفق ما توصلت إليه بعض الدراسات الحديثة، مثل تلك التي أجراها فريق من الباحثين الدوليين ونشرتها دورية "ساينس أدفانسيز" (Science Advances) حيث قام الباحثون بتحليل أكثر من ٢٧ نموذجًا مناخيًا تتعلق بالتغيرات النسبية في الانحرافات الشهرية لدرجات الحرارة خلال فترة ما قبل الثورة الصناعية حتى نهاية القرن الواحد والعشرين. وحددوا عدة مناطق يمكن أن تتحول إلى "نقاط ساخنة"، مثل منطقة غابات الأمازون المطيرة والهند وجنوب شرق آسيا وأستراليا وشبه الجزيرة العربية وإفريقيا. ويفاقم من تأثير ذلك أن اقتصاد هذه الدول يعتمد على القطاعات المتأثرة بالمناخ، مثل الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن الزراعة ستصبح أكثر صعوبة إذا ما ارتفعت درجة حرارة الأرض بثلاث درجات مئوية أو أربع درجات، حتى أن بلدانًا مثل مصر والمغرب وأجزاء كبيرة من إفريقيا، يمكن أن تفقد مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة كما ستتضرر محاصيل القمح والذرة والأرز، وهي مواد تعتمد عليها الكثير من البلدان العربية في تأمين غذائها. فضلًا عن تأثر قطاع السياحة في عدد كبير من الدول العربية مع ارتفاع درجات الحرارة، بما في ذلك ابيضاض الشعاب المرجانية وتآكل الشواطئ مما سيؤدي لتراجع مؤشر راحة السياحة في المنطقة العربية.

من جهة ثانية، لا تبدو سياسات محاربة التغير المناخي في صالح البلدان العربية، إذ إن اقتصادات بعضها يقوم أساسًا على

تغيير الخارطة الصحية للأمراض بسبب تغير نواقل الأمراض وإحدى تجلياته مع فيروس كورونا الذي يجتاح العالم

وبعد مرور قرابة خمس سنوات على اتفاقية باريس، يبدو العالم منقسماً بصدها، فهناك دول، بما فيها الأرجنتين وكندا وشيلي والهند بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، تسير في الاتجاه الصحيح نحو خفض الانبعاثات، وبعض الدول مثل النرويج وكوستاريكا تحرز تقدماً ملحوظاً في استخدام الطاقة النظيفة في وسائل النقل. في الجهة الأخرى، هناك دول لا تبدو مكترثة بمشكلة التغير المناخي التي تهدد العالم، مثل الصين التي سجلت لديها ارتفاعاً جديداً هذا العام في انبعاثات الكربون، وكذلك أستراليا والبرازيل واندونيسيا وروسيا والإمارات العربية المتحدة، فهذه الدول لم تحقق أي تقدم. أما الولايات المتحدة الأمريكية فباتت غير معنية بهذه القضية العالمية، وذلك منذ أن أعلن دونالد ترامب انسحاب بلاده من اتفاقية باريس في يونيو 2017م، التي صادق عليها الرئيس السابق باراك أوباما. ويعتبر كثيرون أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من اتفاقية باريس يعقد جهود العالم في تحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه بموجب هذه الاتفاقية المذكورة، وتحديدًا تجنب ارتفاع درجات الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين، ليس فقط لأن الولايات المتحدة مسؤولة عن 15% من مجموع الانبعاثات الكربونية عالمياً، ولكنها أيضاً مصدر رئيسي للتمويل والتكنولوجيا التي تعتمد عليها الدول النامية في محاربة ارتفاع درجات الحرارة.

أهم جهود ضبط التغيرات المناخية في الدول العربية: نماذج مضيئة

أبدت بعض الدول العربية اهتماماً واضحاً بقضايا البيئة وضبط التغيرات المناخية بما يتوافق مع الالتزامات الواردة في التشريعات الدولية ذات الصلة، ومن النماذج اللاحقة في هذا السياق، المملكة العربية السعودية التي تتعامل مع قضية التغير المناخي عبر منهج يجمع بين أمرين هما التأكيد على أن المملكة ملتزمة بدورها في مواجهة مشكلة التغير المناخي من ناحية أولى، وملتزمة من ناحية ثانية بتلبية احتياجات العالم من الطاقة عبر التحول التدريجي نحو مستقبل بيئي أكثر استدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحول يجب أن يظل مجدياً ومستداماً من الناحية الاقتصادية.

ووفقاً لرؤية 2030 التي تبنتها المملكة فإن من أهم أهدافها خفض اعتمادها على النفط بشكل كبير، وهو ما قد يساعد المملكة على الابتعاد عن أكبر مصدر طاقة مسبب للانبعاثات الضارة، وهو ما سيساعد المملكة على خفض انبعاثات الكربون

بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في فبراير 2005م، وبدأت فترة الالتزام الأولى عام 2008 وانتهت في عام 2012م، وبدأت فترة الالتزام الثانية في 2013 وتنتهي في عام 2020م.

جدير بالذكر أن العوامل السياسية سرعان ما تركت بصماتها على التشريعات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية، إذ لم تتضمن الولايات المتحدة للبروتوكول بسبب قصر الإلزام على الدول المتقدمة، كما أن الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند المسؤولة عن كميات كبيرة من الانبعاثات، لم تكن ملزمة بتقليل الانبعاثات، وانسحبت دول أخرى من الاتفاقية بعد انضمامها مثل كندا، لهذا لم تتجاوز تغطية البروتوكول 15% من الانبعاثات العالمية. وفي محاولة لتعزيز مشاركة الدول بشكل أوسع، تم في قمة كوبنهاجن للمناخ عام 2009م، دعوة كل الدول، المتقدمة والنامية، إلى تقديم "مساهمات وطنية" لتقليل الانبعاثات بشكل طوعي، تختلف حسب قدرات كل دولة. لكن المساهمات الوطنية التي تقدمت بها الدول جاءت بعيدة عن المطلوب للوصول إلى هدف ألا يزيد ارتفاع الحرارة عن درجتين مئويتين عن عصر ما قبل التصنيع وكان هناك حاجة لاتفاقية ملزمة قانونياً لدفع الجهود. لهذا بدأ في مؤتمر ديربان للدول أطراف اتفاقية الأمم المتحدة عام 2011م، عملية للإعداد لاتفاقية تستمر لما بعد 2020م، وتكون ملزمة قانونياً لتعزيز مواجهة المناخ.

جاءت المحطة الرئيسية التالية بعد نحو أربع سنوات من المفاوضات بين الأطراف المعنية، حيث تم اعتماد اتفاقية باريس في ديسمبر 2015م، بموافقة 196 دولة، تهدف الاتفاقية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند اثنين درجة مئوية عن عصر ما قبل التصنيع، مع تشجيع الأعضاء على استهداف ارتفاع 1,5 درجة مئوية فقط. وذلك بأقصى سرعة ممكنة، بحيث يعكس تطبيق الاتفاقية مبدأ العدالة ومبدأ المسؤولية المشتركة لجميع الدول في مواجهة تغير المناخ مع مراعاة التباين بين الدول المرتبطة باختلاف الإمكانيات والمسؤولية وتلزم كل الدول بتقديم "مساهمات قومية" لتخفيض الانبعاثات تحددها طواعية، تعكس قدرات كل دولة ومسؤوليتها. كما تنص على إجراء "جرد مخزني" لكميات الكربون في العالم كل خمس سنوات، والجرد الأول سيكون عام 2023م، كما تلزم الدول المتقدمة بتقديم تمويل للدول النامية لمساعدتها في مجالات تخفيف الانبعاثات والتأقلم مع آثار التغيرات المناخية، ويستمر الالتزام الدولي بتقديم 100 مليار دولار سنوياً حتى عام 2025م، مع دعم التقدم التكنولوجي ونقل المعرفة للدول النامية ومساعدتها في بناء القدرات والأنظمة ودعم التعليم البيئي والمشاركة الشعبية.

- معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا ، ويُعنى بالأبحاث والبرامج وتركز على تطوير تقنيات الطاقة النظيفة والمستدامة .
- شركة تطوير قائمة على إسباغ الطابع التجاري على حلول تقليل الانبعاثات، و حلول آلية التطوير النظيف المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو .
- منطقة اقتصادية خاصة لاستضافة المؤسسات المستثمرة في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة .

خاتمة وتوصيات

رغم زيادة الوعي العالمي بالمشكلات التي تواجه البيئة، والتطور الطفيف في مسيرة المحادثات بشأن تغير المناخ وصولاً لوضع عدد من التشريعات الدولية لتأطير التعاون في تحجيم التغيرات المناخية، بيد أن العوامل والمتغيرات السياسية لا تزال تقيد قدرة الأطر القانونية الدولية على تحقيق النتائج المرجوة، لاسيما مع تعذر الوصول لحلول تناسب جميع الأطراف، مع تمسك الدول النامية بمبدأ مسؤوليات مشتركة ومطالبتها الدول المتقدمة بالدعم المالي والتكنولوجي لها، بينما تدعو الدول المتقدمة الدول النامية الصاعدة كالصين والهند بتحمل المزيد من المسؤولية المتعلقة بالتكاليف المادية والفنية لمواجهة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وهو الأمر الذي ترى العديد من الدول النامية أنه لا يحقق العدالة للمليارات من الفقراء في هذا العالم انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الأخلاقية للدول الصناعية المتقدمة التي تسببت في هذه المشكلة.

ويرى الخبراء أن احتواء الأثار السلبية للتغير المناخي

يتطلب من جميع دول العالم التعاون بحيث:

- تبذل كل ما في وسعها للمساعدة في وقف ارتفاع درجات الحرارة في العالم بأكثر من درجة ونصف مئوية .
- تخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠م، على أبعد تقدير .
- تتوقف عن استخدام الوقود الأحفوري (الفحم، والنفط، والغاز) في أسرع وقت ممكن .
- إجراء التدابير المتخذة لمواجهة التغير المناخي على نحو لا ينتهك حقوق الإنسان
- تقاسم عبء التغير المناخي بحيث يجب على البلدان الأغنى أن تساعد الدول الأخرى على نحو عادل .
- تضع الأثر البيئي على خريطة الأمراض المعدية محل اعتبار وتبادل تجارب الدول، ومتابعة الأمراض المعدية، لتعزيز الاكتشاف المبكر لتلك الأمراض وتحسين الصحة العامة .

* أستاذ مساعد في العلوم السياسية و دراسات الرأي العام - مركز البحوث الاجتماعية والجنائية

السنوية، وذلك عبر الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، بما في ذلك مشاريع الطاقة الشمسية. كما عمدت المملكة إلى الانضمام لكل حراك دولي بهدف البحث عن بدائل للطاقة تكون صديقة للبيئة، فانضمت إلى مبادرة الميثان العالمية في عام ٢٠٠٥م، وغيرها من المبادرات والاتفاقيات الدولية المعنية بالحفاظ على البيئة واحتواء التغيرات المناخية.

كما يجب التوقف كذلك أمام النموذج الإماراتي، فقد وضعت الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١م، عدة مؤشرات لضمان التنمية المستدامة للبيئة وزيادة كفاءة الموارد دون التأثير على البيئة بشكل سلبي. كما فعلت عدة خطط واستراتيجيات تساعد في تحقيق رؤية الإمارات في هذا المجال. تم إطلاق الخطة الوطنية للتغير المناخي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٧-٢٠٥٠ التي تمثل خارطة طريق لدعم الأنشطة والمبادرات الوطنية الرامية إلى مواجهة التحديات المناخية. حيث تقوم الدولة بتنفيذ ١٤ مشروعاً بغرض الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (GHGs) تحت مظلة مشاريع آلية التنمية النظيفة. ويقدر إجمالي الانخفاض السنوي المتوقع لهذه المشاريع بحوالي مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وبفضل الاستثمار في الطاقة المتجددة، ودورها كبلد مضيف للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، تتبوأ دولة الإمارات مركزاً ريادياً في تفعيل مبادرات الطاقة النظيفة. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الإمارات بتوسيع دور التقنيات عديمة الانبعاثات الكربونية في الاقتصاد، والاستثمار في الطاقة المتجددة، والطاقة النووية. ومن أجل خفض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، ترصد دولة الإمارات انبعاثات الغازات التي تؤدي إلى تأثير الغازات الدفيئة، كما خفضت معدل نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومكافحة الأثار الجوهرية لتغير المناخ في النظم البيئية الطبيعية، بالإضافة إلى المسطحات المائية. تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً بتقليل الانبعاثات الناتجة من إشعال الغاز الطبيعي مثل فصل نفايات الغاز أو البترول أثناء عملية الاختبار أو الإنتاج البترولي. في عام ٢٠١٠م، وافق مجلس الوزراء في دولة الإمارات على اعتماد معايير البناء الأخضر ومعايير البناء المستدام ليتم تطبيقها في جميع أنحاء الدولة. وقد بدأ تطبيق هذه المعايير في المباني الحكومية مطلع عام ٢٠١١م، ومن المتوقع أن يؤدي المشروع لخفض نحو ٣٠٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن أبرز الجهود الامارتية في هذا السياق أيضاً إطلاق مبادرة مصدر، التي شددت على التزاماتها المزدوجة تجاه البيئة العالمية، وتنوع مصادر اقتصاد الإمارات. وتتكون هذه المبادرة من أربعة عوامل رئيسية:

- مركز ابتكاري لدعم تطبيق تقنيات الطاقة المستدامة وإسباغ الطابع التجاري عليها واعتمادها .

التغيرات المناخية و إشكالية الأمن الغذائي: هل نحن في خطر؟

تركيز ثاني أكسيد الكربون في الهواء ٣٧٩° جزءًا في المليون وهو الأعلى خلال ٦٥٠ ألف سنة

أصبح من المؤكد أن تغير المناخ يمثل تحديًا متناميًا ذو أبعاد اقتصادية وصحية وأخرى تتعلق بالسلامة وإنتاج المواد الغذائية والأمن وغير ذلك. فأنماط الطقس المتقلب تهدد إنتاج المواد الغذائية من خلال عدم الثقة المتزايدة في التساقط وارتفاع مستويات البحار التي تلوث المخزونات الاحتياطية من المياه العذبة الساحلية وزيادة خطر الفيضانات الكارثية، كما تساعد بيئة الحرارة في انتشار الآفات والأمراض باتجاه القطبين بالرغم من أنها كانت محصورة من قبل في المناطق الاستوائية. أما بالنسبة للجوع ونقص التغذية، فيعد تغير المناخ أحد مضاعفات التهديد حيث تضاعف عدد الكوارث القاسية المرتبطة بالطقس منذ أوائل التسعينات، وقد قلل هذا من غلة المحاصيل الرئيسية وساهم في زيادة أسعار الغذاء وانخفاض الدخل. فعلى الرغم من أن العالم قد حقق تقدمًا تدريجيًا في الحد من الجوع على نطاق عالمي منذ عام ٢٠٠٠م، فإن هذا التقدم كان متفاوتًا، حيث تم التقليل من الجوع العالمي، ولكن من حيث القيمة المطلقة، فإن عدد الأشخاص الذين ينامون جائعين في ازدياد مستمر، وهنا يأخذ مؤشر الصحة العالمية في الاعتبار معدلات نقص التغذية و الهزال و الوفيات لتسليط الضوء على المكان الذي تشته فيه الحاجة لمكافحة الجوع.

د. زاوي رابح

أولاً، التغير المناخي و الظواهر الناتجة عنه

تمثل ظاهرة التغير المناخي في الأصل ظاهرة طبيعية تحدث كل عدة آلاف من السنين، ولكن نظرًا للنشاط البشري المتزايد يؤدي ذلك إلى تسارع حدوث تغير المناخ. حيث تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التغير المناخي على أنه يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة، و هذا التعريف يربط ظاهرة التغير المناخي بالتداعيات الناتجة عن الأفعال والنشاطات الإنسانية سواء المباشرة أو غير المباشرة إضافة إلى المسببات الطبيعية.

من جهة أخرى، مازالت تعتمد العديد من اقتصاديات دول العالم بالأساس على قطاعات كثيرًا ما تبقى رهينة للظروف المناخية، كالزراعة والصيد البحري واستغلال الغابات وباقي الموارد الطبيعية والسياحة، خاصة وأن بعض الدراسات أثبتت أن موارد الطاقة كالبترول وغيرها والتي تعتبر شريان الاقتصاد

معرضة للاستنزاف بسبب التغيرات المناخية والاستهلاك اللاعقلاني لها، ما يجعل الاقتصاد العالمي في مواجهة تحد حقيقي، يفرض على كل دول العالم الاتحاد من أجل اتخاذ التدابير الملائمة التي تسمح على الأقل بالتكيف مع هذه الظاهرة كون خيار مواجهتها أصبح بعيداً عن كل الحسابات البيئية لأن المعطيات المناخية حاليًا تشير إلى بقاء آثار هذه التغيرات المناخية ربما سيكون لعدة سنوات متتالية.

يعتبر الأثر المتواصل للتغيرات المناخية منعرجًا مهمًا يؤثر بالضرورة على بيئة واقتصاد الأجيال القادمة، و هو ما يتطلب من المجتمع الدولي العمل على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها الخاصة من أجل تحقيق الاستدامة المرجوة في كافة المجالات الحيوية. كما تؤكد أغلب الدراسات أن التغير المناخي المرتبط بالاحتباس الحراري قد أصبح أمرًا واقعًا، وأن احتمالات تزايد المشكلة أكثر من أي احتمالات أخرى، وهذا ما تشير إليه الدلائل على المستوى العالمي، حيث:

والبالغ عددهم حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٨٠٠ مليون شخص سنة ٢٠١٩م، هم الأكثر تضرراً من ارتفاع درجات الحرارة والكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية، ومن المتوقع بحسب منظمة.

الصحة العالمية أن يقضي تغير المناخ في الفترة ٢٠٥٠-٢٠٣٠م، على نحو ربع مليون وفاة إضافية سنوياً جراء سوء التغذية، والأمراض التي تأتي في صدارتها الملاريا والإسهال، والإجهاد الحراري. من خلال مجموع التوقعات السلبية بشأن حالة التدهور البيئي، وأثارها على الأمن الغذائي يمكن الوقوف على حقيقة أن الإنسان هو المتسبب الرئيسي في اضطراب العلاقة بين قدرات الطبيعة في إنتاج الغذاء، ومستويات ذلك الإنتاج تبعاً لتغير المناخ، وفي دراسة تم نشرها في دورية التطور العلمي اتضح أن تقلبات درجات الحرارة في المناطق الاستوائية، تؤثر على الأنظمة البيولوجية، وتهدد الأمن الغذائي، كما تمثل خطورة على كل من الزراعة والبشر والاقتصاد، وتهدد العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية في جميع أنحاء العالم بالانقراض.

وفق هذا الطرح؛ يتضح أن عوامل تقلبات الحرارة المرتفعة بشكل مستمر، تؤدي إلى تجفيف التربة، بسبب زيادة التبخر، الأمر الذي يؤدي إلى انحسار موارد المياه، والزراعات القائمة عليها ما يشكل سبباً في تنامي الصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، خاصة في الدول الاستوائية، وفي جانب آخر فإن مشكلة المياه الناجمة عن التغير المناخي، ستظل ذات تأثير سلبي على التنوع الزراعي والحيواني، وسيكون لها مردود سلبي على الإنتاجية والثروة الحيوانية، ما يهدد الأمن الغذائي لكثير من دول العالم. سبق وأن أصدرت مدرسة راجا راتنام للدراسات في جامعة "نانبانج التكنولوجية في سنغافورة"، دراسة عن السياسات الغذائية بعنوان "تأثير التغير المناخي على إنتاج الغذاء: الخيارات المتاحة أمام الدول المستوردة للغذاء"، وقد تناولت الدراسة موجزاً للسياسات الزراعية، والآثار المحتملة للتغير المناخي على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وذلك بحلول أعوام ٢٠٣٠/٢٠٥٠/٢٠٨٠م.

و توصلت الدراسة إلى أن التغيرات المناخية لها تأثير سلبي على مناطق إنتاج الغذاء في مختلف أنحاء العالم، وتؤدي إلى كوارث طبيعية على غرار موجة الجفاف الشديد التي شهدتها مناطق زراعة الأرز في استراليا، ووقوع أعاصير استوائية مفاعئة، كما حدث في إعصار ميانمار ٢٠٠٥م، وإعصار "هايان" في الفلبين

- يبلغ تركيز ثاني أكسيد الكربون في الهواء ٣٧٩ جزء في المليون وهو أعلى تركيز يصل إليه خلال ٦٥٠ ألف سنة الأخيرة أي منذ العصور الجليدية، كما تتسارع معدلات زيادة التركيز السنوية بمتوسط سنوي ١,٩ جزء من المليون.

- كانت الاثني عشر عاماً (١٢ عاماً) الأخيرة الأكثر حرارة على الإطلاق، وقد سجل ارتفاع درجة حرارة الأرض بنسبة ٠,٩٥ درجة مئوية.

- تم رصد ارتفاع في درجة حرارة المحيطات على عمق ٣٠٠٠ متر مقارنة بعام ١٩٦١م، مما يعني انخفاض نسبي في قدرة استيعابها للحرارة مع إمكانية تمدد مياه البحر بسبب زيادة حرارتها.

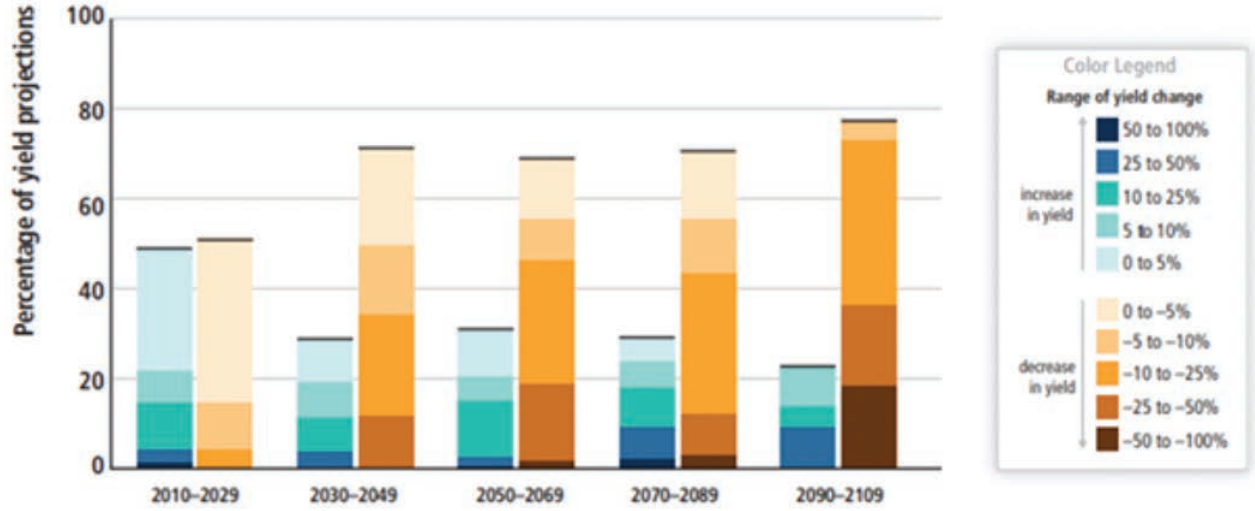
- حدوث تراجع لأحجام ومساحات الجبال والمناطق المغطاة بالثلوج في نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي؛ حيث يؤدي ذوبان الثلوج إلى ارتفاع مستوى سطح البحر.

- حدوث تغير ملحوظ في كميات سقوط الأمطار؛ فقد ازدادت في الأجزاء الشرقية من الأمريكتين وشمال أوروبا، وشمال ووسط آسيا في مقابل ظهور الجفاف في مناطق الساحل الإفريقي والبحر المتوسط وجنوب إفريقيا وبعض مناطق جنوب آسيا.

كما أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة التغيرات المناخية وظهور ما يعرف بالاحتباس الحراري، وبصفة عامة عادة ما يتم تقسيم هذه الأسباب إلى طبيعية وأخرى بشرية. لكن يظل النشاط البشري السبب الرئيسي وراء هذا التغيير المفاجئ بفعل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وخصوصاً غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان. هذه الغازات هي طبيعية وضرورية للحياة لأنها تحافظ على الحرارة من خلال الاحتباس الحراري إلا أن انبعاثها بكميات متزايدة وغير مضبوطة، يؤدي إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية وبالتالي إلى تغيير في نظام المناخ كله. كما تتصل ظاهرة التغير المناخي بعملية احتراق الغازات المتولدة عن مختلف النشاطات الطبيعية والبشرية، التي تحدث على مستوى الغلاف الجوي للأرض، وتؤدي إلى ارتفاع في درجات الحرارة، ومن بين هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، الكلور... إلخ، وللتغيرات المناخية تأثير مباشر على حجم الإنتاج الغذائي، خاصة عبر ظاهرة الجفاف والأعاصير، الفيضانات والتصحر وانجراف التربة، والاحتباس الحراري، وكلها عوامل مسؤولة عن زيادة حدة مشكلة الغذاء في العالم.

كما أن تغير المناخ يترك أثراً كبيراً على الأمن الغذائي، حيث أن الكثير من السكان الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن،

**يعاني ٨٢١ مليون شخص - واحد من كل تسعة - من سوء التغذية
بينما يواجه أكثر من ضعف هذا الرقم انعداماً معتدلاً للأمن الغذائي**



Source: Andrew J. Challinor et al., Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability (New York: IPCC, 2014), https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/WGIIAR5-Chap7_FINAL.pdf.

- من المحتمل أن تتخفف غلة المحاصيل بسبب تغير المناخ -

المتداخلة ضغوطاً غير مسبقة على المنظمات الإنسانية، وارتفعت المساعدات الإنسانية إلى مستويات قياسية.

وفقاً لبعض التقديرات، سيطر ما بين ١٢ و ٣٩٪ من سطح الأرض في العالم مناخات جديدة بحلول عام ٢١٠٠م، نتيجة لتغير المناخ، حيث يشغل الإنتاج الزراعي - سواء المحاصيل أو المراعي - أكثر من ٤٠٪ من إجمالي مساحة الأراضي ويمثل ما لا يقل عن ٧٠٪ من جميع عمليات سحب المياه العذبة على مستوى العالم. ويرتبط تغير المناخ وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي في حلقة تغذية مرتدة معقدة - دورة مفرغة -، وهذه التأثيرات محسوسة بالفعل وموثقة. ويشير تقرير حديث صادر عن الهيئة الحكومية الدولية للتحكم في المناخ (IPCC) إلى أن التربة تتآكل بشكل أسرع من ١٠ إلى ١٠٠ مرة مما يتم تشكيلها، وهي عملية تسارعها تأثيرات تغير المناخ مثل الجفاف والأمطار الشديدة. وفي الوقت نفسه، فقد التنوع البيولوجي بشكل غير مسبوق - خاصة بين الملقحات والبكتيريا والفطريات في التربة والحيوانات المفترسة الطبيعية التي تتحكم في الآفات - والتي يتم تغذيتها جزئياً من خلال التأثيرات المناخية، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة.

في نهاية المطاف، سيؤثر تغير المناخ بشدة على تلك الأماكن الأقل قدرة على التأقلم، وسيهدد سنوات من التقدم التكنولوجي ويدفع العديد من السكان المعرضين إلى الفقر، مضيئاً ما يصل

٢٠١٣م، وأضافت ستتسبب موجات الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار في تدمير المحاصيل، مما سيجعل من الصعب إنتاج الغذاء بشكل طبيعي.

ثانياً، حالة الأمن الغذائي العالمي:

تهدد آثار تغير المناخ نظاماً غذائياً عالمياً معقداً يكافح بالفعل لتلبية احتياجات السكان المتزايدة والمتغيرين. ازداد عدد الجياع المزمنين في العالم في السنوات الثلاث الماضية، فيعاني ٨٢١ مليون شخص - واحد من كل تسعة - من سوء التغذية. يعاني هؤلاء الأشخاص من نقص في الغذاء كل يوم، بينما يواجه أكثر من ضعف هذا الرقم انعداماً معتدلاً للأمن الغذائي وكثيراً ما يساومون على جودة أو كمية الطعام الذي يتناولونه. وفي الوقت نفسه، يعاني أكثر من ٢ مليار شخص حول العالم من زيادة الوزن أو السمنة، ويعاني أكثر من مليار شخص من نقص المغذيات الدقيقة، والتي يشار إليها أحياناً باسم "الجوع الخفي". ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم جنباً إلى جنب مع ارتفاع الصراع والتشريد القسري. لقد ساعد حدوث انتعاش اقتصادي بطيء من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م، وارتفاع أسعار الغذاء وتزايد وتيرة وحجم الأحداث المتطرفة المتعلقة بالمناخ على عكس سنوات من التقدم في محاربة الجوع في العالم، وهنا وضعت هذه العوامل

إلى ١٢٢ مليون شخص إضافي بحلول عام ٢٠٣٠م، ونتيجة لذلك، فإن التغير المناخي يظل محفوفًا بمسائل العدالة العالمية وعدم المساواة، خاصة وأن الدول الصناعية ولدت أغلبية ساحقة من انبعاث ثاني أكسيد الكربون التاريخية.

ثالثاً، التضخم السكاني و الأمن الغذائي: العلاقة؟

يعتبر العامل السكاني والبشري أحد العوامل المحددة والمؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، بحيث أصبحت معدلات النمو البشري المتزايدة تفوق معدلات الإنتاج الغذائي خاصة في الدول النامية - التي شهدت في السنين الأخيرة تدنياً في قدراتها الإنتاجية للغذاء الكافي والملمزم لسكانها-

أكبر المهددات للأمن الغذائي، أين أدت الزيادة السكانية في دول العالم النامي دوراً فعالاً في تفاقم الأزمة الغذائية، وكلما زادت النسبة المئوية لسكان العالم، كلما زاد معه معدل الاستهلاك الغذائي، وستظل هذه القضية أولوية عالمية.

لقد كان واضحاً خلال العقود الأخيرة بأن سكان العالم قد تضاعف، وأن النمو السكاني السريع أدى إلى تدمير الكثير من النظم البيئية الداعمة لقطاع الزراعة، وهو ما أدى بدوره إلى

انخفاض المستوى المعيشي لمئات الملايين من البشر، وانتشار الجوع وعدم تكافؤ فرص الحصول على الغذاء، وعلى الرغم من الثورة الشاملة في الإنتاج الزراعي الغذائي، والتقدم التقني في الإنتاج وأساليب النقل والتصنيع، لازال العالم يشهد بشكل دوري أزمات غذائية، وحدوث مجاعات مميتة.

تتمثل مشكلة النمو السكاني الكبير في الضغط الذي تولده البنية السكانية، التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء، كما تؤدي إلى الازدحام في المدن، مما يؤدي إلى اتساعها على حساب الأراضي الزراعية، وهذا ما تشهده عدد من الدول النامية التي تعاني من فجوة غذائية، بسبب عدم نمو الإنتاج الزراعي الغذائي في هذه الدول ليواكب التزايد الكمي الحاصل في أعداد السكان. إن التدهور البيئي والنمو السكاني والزراعة المجهدة للأرض، والتوزيع الغذائي غير المتوازن، هي أمور تثير التساؤل حول مدى كفاية الغذاء لأعداد البشر المتزايدة في المستقبل.

تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء، من خلال ثلاثة جوانب:

١. الجانب الكمي: وهو أن زيادة العدد السكاني تزيد في حجم الطلب على الغذاء.
٢. الجانب النوعي: يتمثل في أثر نوعية السكان من حيث المستوى التعليمي والكفاءة الإنتاجية، على الطلب الغذاء أي ثقافة الاستهلاك.

٣. الجانب التوزيعي: يتمثل في جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية، نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، حيث تكون ظروف العمل أفضل، ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في الريف.

من الجيد التذكير بأن ثمة تشابه بين الأفكار التي طرحها مالتوس حول النمو السريع غير المنتظم والموارد الغذائية، وبين الأفكار التي تناولها من قبله كل من ريتشارد كانتيلون، وجون ستيوارت ميل، ففي الكتاب الذي نشره "كانتيلون" عام ١٧٥٥م، بعنوان "بحث في طبيعة التجارة"، تناول في جزء منه موضوع السكان، بحيث يشير إلى أن قدرة السكان على الزيادة هي قدرة لانهائية،

غير أن العامل الوحيد الذي يحد من فاعلية هذه الزيادة هو مدى توفر المواد الغذائية، ويرى أن قدرة الدولة على احتمال عدد معين من السكان، تتوقف على مدى حاجات السكان ومدى إنتاجية الأراضي، أما جون ستيوارت ميل فيرى أن العامل الوحيد المحدد لزيادة السكان، يتوقف على مدى توافر الموارد الغذائية، غير أن هذه الموارد لا تزيد بنفس نسبة زيادة السكان، وقد شبه النمو السكاني

بسلك حلزوني قابل للتمدد، وذلك وفقاً لتوافر الموارد الغذائية. مصر مثلاً، تعتبر من أهم الدول العربية التي تعاني بشكل كبير من المشكلة السكانية، وتحاول مواجهة هذه الأزمة السكانية بشتى الطرق، لأنها تعد عائقاً أمام جهود التنمية في المجتمع بشكل عام، أين أصبح التزايد السكاني السريع يمثل تهديداً للأمن الغذائي، والقدرة على توفير الغذاء، وبحسب تقارير التهيئة والإحصاء، "وصل تعداد سكان مصر إلى ١٠٠ مليون نسمة في فبراير ٢٠٢٠م، ووصل معدل الزيادة الطبيعية إلى ٤,٢٪ فيما معدل الزيادة الطبيعية في الصين ٥,٠٪ فقط، أي أن مصر تحظى بمعدل زيادة يقارب خمسة أضعاف الصين.

من جانب آخر يمكن تسجيل حاجة السكان إلى المياه العذبة، بحيث أن التزايد السكاني وخاصة في المدن يقلل من المياه المخصصة للزراعة (للري)، وبطريقة غير مباشرة تتراجع الكميات الغذائية المنتجة و مردودية المحاصيل الزراعية بسبب نقص المياه المخصصة للري، وتشير تقديرات أنه نتيجة للنمو السكاني: "فإن كمية المياه المتاحة للفرد من الدورة الهيدرولوجية سينخفض بنسبة ٧٣٪ عام ٢٠٥٠م، وسيكون المتاح من المياه العذبة في عام ٢٠٥٠م، للفرد ربع ما كان عليه في عام ١٩٥٠م، من القرن الماضي.

تتأكل التربة بشكل

أسرع من ١٠ إلى ١٠٠ مرة

مما يتم تشكيلها بسبب

تأثيرات تغير المناخ

والجفاف أو الأمطار

والمياه في صراع واسع النطاق بين الرعاة والمجتمعات الزراعية المستقرة. كما أن الساحل موطن لعدد متزايد من المنظمات المتطرفة، بما في ذلك بوكو حرام والقاعدة والشباب الصومالي. أدى النمو السكاني والفقر المتفشي والتدهور البيئي إلى تغذية قدرة هذه الجماعات على التجنيد لأسبابها واستغلال اليأس والاستفادة من الوجود المحدود لأمن الدولة في هذه المنطقة الشاسعة والمكتظة بالسكان.

الخاتمة:

يطرح موضوع الأمن الغذائي تحدياً كبيراً بالنسبة للاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، كما أنه يعد مسألة مصيرية للملايين من الناس عبر العالم، هؤلاء الذين يجد جزء منهم صعوبة في تغطية احتياجاته في الإعاشة، والتحرر من هاجس الجوع والمجاعة وفقدان الاستقرار، وحيث أن الكفاية الغذائية لها دور في الصحة الجسدية والنفسية وكذا لارتباطها بالاستقرار المجتمعي، فقد أولتها الدول أهمية محورية، بل إنها تقفز إلى صدارة الاهتمامات السياسية، ويتحجج بها القادة والمسؤولون في تبرير الإنفاق وتوزيع المخصصات المالية، كما أن تهديد الأمن الغذائي هو مادة أساسية في برامج المعارضة والنقد لأداء الساسة، بل يتعدى الأمر إلى المقارنة بين الدول على أساس كفاءتها في تحسين شعوبها من خطر الجوع.

يمكن أن يعيق تغير المناخ التقدم نحو عالم خال من الجوع، وهنا يمكن ملاحظة وجود نمط عالمي قوي ومتناسك لتأثيرات تغير المناخ على إنتاجية المحاصيل التي يمكن أن تكون لها عواقب على توافر الغذاء. كما قد يكون استقرار النظم الغذائية الكاملة عرضة للخطر في ظل تغير المناخ بسبب التقلبات قصيرة المدى في العرض. ومع ذلك، فإن التأثير المحتمل أقل وضوحاً على المستويات الإقليمية، ولكن من المرجح أن تقلب المناخ وتغيره سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المناطق المعرضة حالياً للجوع ونقص التغذية. وبالمثل، يمكن توقع أن يتأثر الوصول إلى الغذاء واستخدامه بشكل غير مباشر من خلال التأثيرات الجانبية على دخول الأسر العيشية والأفراد، وقد يضعف استخدام الغذاء بسبب فقدان الوصول إلى مياه الشرب والأضرار الصحية. تدعم الأدلة الحاجة إلى استثمارات كبيرة في إجراءات التكيف والتخفيف من أجل نظام غذائي يكون أكثر مرونة في مواجهة تأثيرات تغير المناخ عليه.

رابعاً، التهديدات السياسية للأمن الغذائي العالمي:

بحسب منظمة الأمم المتحدة فإن ثلثا الجياع في العالم في سنة 2018م، هم في بلدان تعاني من النزاعات، كما يعاني حوالي 500 مليون شخص من سوء التغذية، 80% من 105 مليون طفل تشملهم مؤشرات سوء التغذية؛ يعانون من التقزم، وهم يعيشون في بلدان تشهد نزاعات وعدم الاستقرار. في ظل التركيز المتزايد للجوع ونقص التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ويؤكد كل من المدير العام الأسبق لمنظمة الأغذية والزراعة جوزيه غرازيانو داسيلفا، وجلبير أنغبو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وديفيد بيزلي التنفيذي السابق لبرنامج الأغذية العالمي، أنه خلال العقد الماضي زاد عدد النزاعات بشكل كبير، وأصبحت أكثر تعقيداً وتداخلاً.

بحلول عام 2050م، من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بنسبة الثلث، مع حدوث أعلى زيادة في البلدان النامية. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في نمو الدخل والاستهلاك دون هوادة، فإنه سيتعين على الإنتاج الزراعي أن ينمو بنسبة 60% لتلبية الطلبات المتزايدة على الأغذية والأعلاف. وتوفير الأساس للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، يجب أن تشهد الزراعة تحولاً كبيراً. وستصبح هذه المهمة أكثر صعوبة بفعل تغير المناخ. وقد تركت بالفعل الظواهر المناخية الأشد قسوة وازدياد عدم القدرة على التنبؤ بأنماط الطقس أثراً على الزراعة والأمن الغذائي، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج وتراجع الدخول في المناطق المعرضة للضرر، وستحتاج الزراعة للانتقال إلى نظم أكثر إنتاجية، واستخدام المعدات بشكل أكثر كفاءة..

خامساً، تغير المناخ و قضايا انعدام الأمن الغذائي /الهجرة/ عدم الاستقرار:

ينظر الخبراء بشكل متزايد إلى منطقة الساحل الإفريقي على أنها نقطة ساخنة لتغير المناخ، حيث أصبحت أنماط الطقس غير المتوقعة هي المعيار الجديد. من المتوقع أن ترتفع المنطقة بمعدل 1,5 مرة أسرع من المتوسط العالمي، مع ارتفاع درجات الحرارة من 3 درجات مئوية إلى 5 درجات مئوية بحلول عام 2050م، تعاني المنطقة من التصحر من الصحراء الكبرى، حيث توسعت الصحراء بنسبة 20% تقريباً مقارنة بالعالم الماضي ويسل إلى الجنوب بأكثر من ميل كل عام. في واحدة من أبرز الأمثلة على الآثار المناخية والتدهور البيئي، فقدت بحيرة تشاد، وهي مورد مياه بالغ الأهمية للصيادين والرعاة والمزارعين، 90% من حجمها منذ الستينيات. عبر الساحل، انخفض توفر المياه للفرد في العقود الأخيرة، حيث تسبب هذا الضغط على الأرض

الأسلحة المعاصرة ثلاثة أقسام: التقليدية وفوق التقليدية والدمار الشامل

فيروس كورونا: ألا يستحق هذا الحدث أن تشكل لجنة دولية لمعرفة الحقيقة

لم يسبق، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، أن وضع العالم كله في حالة خوف وترقب، وطوارئ واستنفار وقلق، يشمل كل الكرة الأرضية تقريباً، ويحيل الحياة فيها إلى ركود وتدهور صحي واقتصادي كاسح، كما يحصل الآن، بفعل تفشي وانتشار فيروس كورونا (COVID-19) القاتل، المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS- Cov-2). أصبح انتشار هذا الفيروس يمثل وباءً عالمياً، بحسب بيان منظمة الصحة العالمية الصادر يوم ١١ مارس ٢٠٢٠م. وهذا الفيروس المدمر للجهاز التنفسي للبشر ينتقل بين الناس بسرعة هائلة، عبر التنفس واللمس. وقد ظهر في مدينة ووهان، بمقاطعة هوبي بالصين، ابتداء من شهر ديسمبر ٢٠١٩م. ثم أخذ يتفشى وينتشر في العالم كله، انتشار النار في الهشيم، فأصاب سكان ١٧٨ دولة، حتى كتابة هذه السطور، من مجموع ٢٠٠ دولة هي دول العالم.

د. صدقه يحيى فاضل

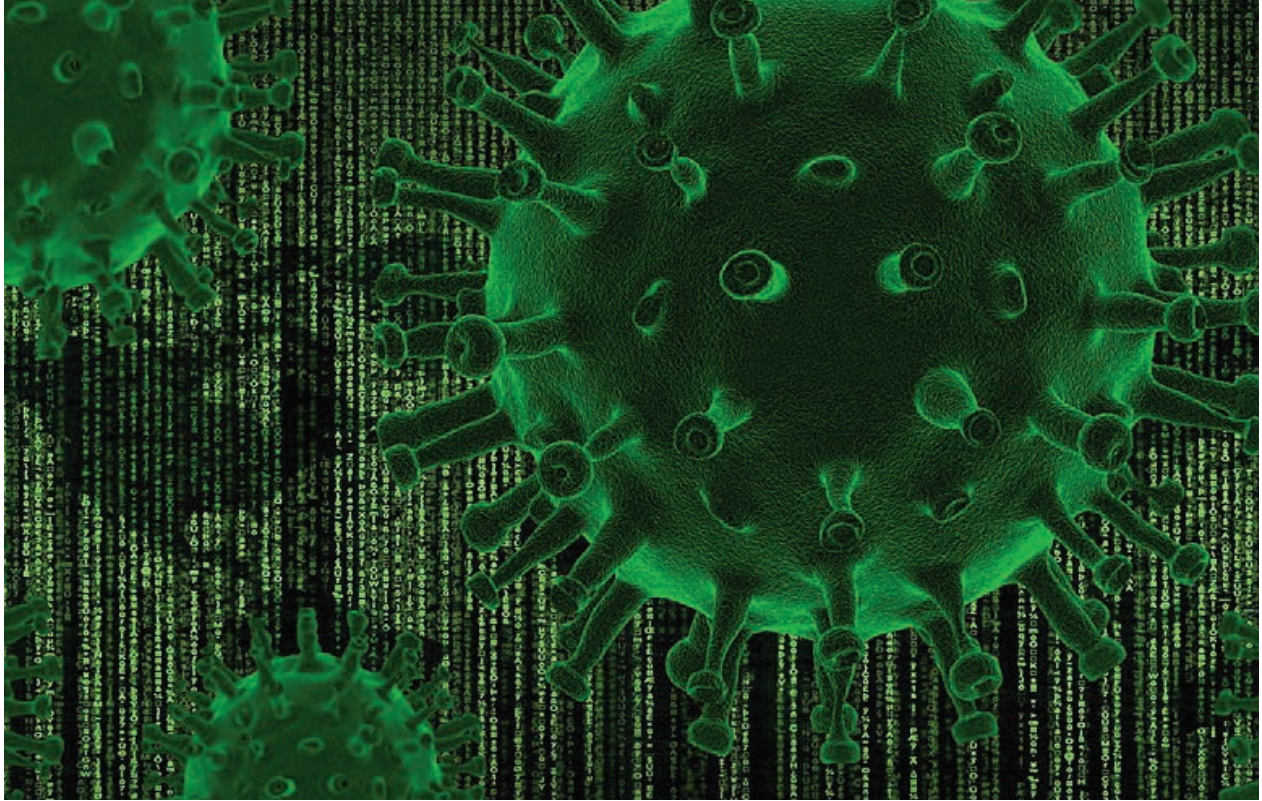
ومعروف، أن الأسلحة المعاصرة تقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: الأسلحة التقليدية (Conventional Weapons) والأسلحة فوق التقليدية (Unconventional) وأسلحة الدمار الشامل (MDW). الأسلحة التقليدية هي الأسلحة العادية التي تعتمد على مادة "الديناميت" (TNT) في تفجيرها. والأسلحة فوق التقليدية، هي أسلحة تقليدية مطورة، لها قدرة تفجيرية كبيرة. أما الأسلحة ذات الدمار الشامل، فهي الأسلحة التي تقتل آلاف الناس فوراً، وتدمر المنشآت. وتقسم، هي الأخرى، إلى ثلاثة أقسام، أو أنواع، رئيسية، هي:

- السلاح البيولوجي: ويتكون من فيروسات ومكونات بكتيرية وجرثومية سامة، تنتشر بسرعة، مسببة أمراضاً مميتة للأحياء.
- السلاح الكيميائي: وهو عبارة عن ذخائر من المواد الكيميائية والغازية السامة، التي تفتك بالبشر، أو تصيبهم بإصابات جسيمة.
- السلاح النووي: هو القائم في ما يحدثه من تفجير هائل على انشطار أو النجم الذرة، خاصة تلك المنبثقة عن اليورانيوم. وهذا السلاح يقتل الأحياء، ويدمر المنشآت تدميراً شاملاً. ويتضمن ما ينتج عن استخدامه وتصنيعه من إشعاع قاتل.

وتتملك الدول العظمى والكبرى، كما ذكرنا، آلاف الأطنان من هذه الأسلحة الثلاثة في ترساناتها العسكرية. وهي كميات ضخمة

لقد اجتاحت العالم من شرقه لغربه، ومن شماله لجنوبه. إذ داهم، حتى الآن، أكثر من نصف مليون شخص، وقتل أكثر من عشرة آلاف شخص. وكما قال أحد الصحفيين الأمريكيين: يبلغ سكان العالم الآن حوالي ٧,٥ بليون نسمة. وهذه الجائحة اضطرت حوالي ٥ بليون شخص حول العالم للبقاء في منازلهم، في حجر منزلي عالمي غير مسبوق. ولنا أن نتخيل آثار هذا الحجر الاضطراري، خاصة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية، البالغة السلبية. فالخسائر الاقتصادية العالمية تقدر الآن بالتريليونات من الدولارات. ولنتخيل مدى الارتباك الصحي الذي تمر به الدول المصابة، رغم أن معظمها من الدول المتقدمة.

تذكر هذه الجائحة وتداعياتها بأسلحة "الدمار الشامل"، التي تمتلكها الدول العظمى والكبرى، وبعض القوى الصغرى، الآن، وما تحتفظ به هذه الدول من مخزون هذه الأسلحة الشاملة الدمار. فعلى سبيل المثال فقط، لو تسرب، أو استعمل، جزء بسيط من هذه الأسلحة الفتاكة، فستحدث في العالم كوارث تشبه كارثة كورونا أضعافاً مضاعفة. وبحيث تكون كارثة كورونا الراهنة بمثابة عثرة قدم، أمام هول ما سيحدث... جراء تسرب (مقصود أو غير مقصود) أو استخدام، أبسط قدر من أسلحة الدمار الشامل، بأنواعه. كارثة كورونا ستكون بمثابة وخزة إبرة أمام قتل جماعي مكثف...!



ولتوفر "بيئة" حاضنة مناسبة له، أم أنه فيروس من صنع الإنسان، ومخلوق صناعياً في المعامل البيولوجية؟
هناك احتمالان رئيسيان حول حقيقة هذا الفيروس. والذي يجعل البعض يميل لأحدهما هو: ما قيل بأن هناك أربعة أحماض نووية من فيروس الايدز تم اكتشافها في فيروس كورونا الجديد. وأيضاً وجود مختبر كبير للأبحاث البيولوجية قرب مدينة ووهان. وذلك قد يعني أن هذا الفيروس صنع معملياً. وحتى الآن، لا يمكن لأحد الجزم بأن أحد الاحتمالين هو الأصح.
وإن كان الاحتمال الثاني هو الأصح، فإن هناك أيضاً احتمالين بشأن انتشار هذا الوباء بالصين: إما أن تكون جهة معادية للصين قد صنعته، ثم نشرته في منطقة ووهان الصينية... بهدف شل حركة الصين، وعزلها صحياً، ومن ثم اقتصادياً، وتعطيلها ووقف ازدهارها، ولو مؤقتاً. وإما أن يكون هذا الفيروس خلق اصطناعياً في معامل من قبل الصين نفسها، واستحدثت كسلاح بيولوجي. ثم تسرب شيء منه... فنشر المرض والذعر والموت، في الصين وغيرها. ألا يستحق هذا الحدث أن تشكل له لجنة متخصصة دولية لمعرفة حقيقة ما حصل؟

تكفي لتدمير كل العام مرات ومرات... فعلى سبيل المثال فقط، فإن ما لدى هذه الدول من أسلحة بيولوجية يكفي لقتل كل سكان الأرض ثلاث مرات (Three Times Over). وما لدى كل من روسيا وأمريكا (مثل آخر) من قنابل نووية تكفي لتدمير كل العالم ثمان مرات...!

نعم، هناك اتفاقيات دولية تمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل بأنواعها، كما تمنع انتشارها... ولكن الواقع الدولي الراهن يؤكد عدم التزام هذه الدول بهذه الاتفاقيات، رغم أن هذه الدول تفرض على الدول الأخرى الالتزام بها. وفي كل الأحوال، فإن هذه الأسلحة موجودة في مخازن هذه الدول... وقابلة للتسريب، أو الاستخدام. والشاهد أن فيروس كورونا هو فقط أحد الفيروسات القاتلة. ولكن ما خفي أعظم. ونوجز فيما يلي علاقة هذه الحقيقة المرعبة، بالجائحة العالمية الراهنة.

إن ما جرى أصلاً بالصين (التي تنافس الآن على مكانة الدولة العظمى) ينبغي أن يدرس ويحلل بعناية ودقة. وما زالت الصين ودول أخرى -كما يقال- تحاول التوصل لمعرفة التركيب الحقيقي للحمض النووي لفيروس كورونا الجديد، ومن ثم إيجاد مصل وعلاج لهذا الوباء الخطير. والسؤال الأول والأهم الذي يجب طرحه هنا هو: هل فيروس كورونا الجديد وجد في الطبيعة،

* عضو مجلس الشورى السعودي سابقاً، أستاذ العلوم السياسية

حجم الأعباء الاقتصادية للتلوث البيئي على المستوى العالمي بنحو ٤٠ ترليون دولار

تحديات التلوث الصناعي في العالم: مخاطر بيئية وحلول أكثر عدالة

في العصر الحالي، الذي يعرف بعصر التكنولوجيا، لا أحد يستطيع أن ينكر كل ما تقدمه المنشآت الصناعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من تحسين مستوى المعيشة، إنتاج منتوجات جديدة، خلق فرص عمل، تنوع في مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي. ولكن في الوقت ذاته لا يمكن أن نتجاهل التأثيرات السلبية التي تتجم عن تلك المنشآت على البيئة من تلوث صناعي جوي، مائي وبري، خاصة أنه في كثير من الأحيان تتعدى هذه التأثيرات الحدود الجغرافية وقد تؤثر حتى على الأجيال القادمة. والواقع أن هذه المخاطر البيئية تثير إشكالات أخلاقياً حول من هو المتسبب فيها ومن هو المتضرر منها، من هو المستفيد ومن يدفع الثمن، ذلك أن عبء التدهور البيئي في غالب الأحيان يحدث بعيداً عن أكبر مستهلكي الموارد البيئية الذين يستمتعون بفوائد التنمية بينما يعاني الناس الأكثر فقراً في الدول النامية من تأثيراته السلبية، خاصة إذا علمنا أن استراتيجيات الرزق والأمن الغذائي للفقراء تعتمد غالباً وبشكل مباشر على الأنظمة الإيكولوجية الصحية وتنوع السلع والخدمات الإيكولوجية التي تقدمها هذه الأنظمة، فرأس المال الطبيعي يمثل ٢٦٪ من ثروة البلدان منخفضة الدخل، لذا فحينما تتدهور هذه الموارد تكون الأرزاق في خطر، كما أن تكاليف التدهور البيئي الناتج عن التلوث سيدفع ثمنها أيضاً الأجيال المستقبلية.

د. تباري أمال

بدرجة كبيرة في زيادة مستوى التلوث البيئي، إذ هناك علاقة ارتباط بين النمو الصناعي وزيادة مستوى تلوث مصادر المياه والبحار وتلوث الهواء وتدهور نوعية الأرض. وتجدر الإشارة إلى أن التلوث الصناعي يعد من أخطر أنواع التلوث، خاصة ذات المصدر الكيماوي ذلك أن كثيراً من المواد الكيماوية شديدة الثبات ولا تتحلل تحت الظروف الطبيعية المعتادة ولذلك يبقى أثر هذه المواد الضار أمداً طويلاً. عموماً يمكن تصنيف التلوث في مجموعتين أساسيتين:

١- التلوث المادي:

تمثل الملوثات المادية الناتجة عن النشاطات الصناعية حوالي ثلث مجموع الملوثات الموجودة في الهواء بالنسبة للتلوث الهوائي، في حين تمثل المخلفات الصناعية السائلة أهم وأخطر ملوثات المصادر المائية في أي دولة من الدول، إذ وجد أن الغالبية العظمى من الملوثات السامة الموجودة في المياه مصدرها النشاطات الصناعية، ويتخلف عن الصناعة أيضاً كميات كبيرة

في ظل هذه المخاطر وتأثيراتها الجسيمة على البيئة الآن ومستقبلاً، تجد الدول نفسها مجبرة - منفردة أو مجتمعة في إطار المنظمات الدولية- على مواجهة هذه الأخطار وإدارتها بشتى الوسائل والتقليل قدر الإمكان من حدتها وخسائرها المادية عند وقوعها.

انطلاقاً من هنا ارتأينا أن نساهم في مقالتنا هذه بمحاولة تشخيص أهم أخطار التلوث الصناعي في العالم وتحديد العوامل التي أدت إلى ظهور التلوث الصناعي والذي يعتبر ذو تأثيرات مدمرة على البيئة، وكذا الجهود الدولية لاحتوائه وتحقيق عدالة أكبر حتى لا يستخلص الفوائد البيئية من لا يتحمل عبئها.

مخاطر التلوث الصناعي على البيئة:

إن البيئة عنصر لا غنى عنه في عمليات الإنتاج والتصنيع - ومكوناً أساسياً، إن لم يكن المكون الأساسي للمدخلات اللازمة لأي نظام أو نمط إنتاجي، غير أنه للمفارقة تساهم الصناعة

من العالم في الحالة المتجمدة، والباقي أي ٢٢,٨٪ موزعة بين المياه الجوفية والأنهار والبحيرات العذبة.

حيث تتأثر كتل المياه العذبة، التي يعتمد عليها بلايين من البشر للحصول على الماء والغذاء وللنقل، تأثراً شديداً بسحب المغذيات من الزراعة والمواد الكيميائية والمُمرضات في المياه المستعملة غير المعالجة، وبالمعادن الثقيلة من التعدين والنفايات الصناعية السائلة. ويمثل عدم توافر سُبُل للحصول على مياه نقية وعلى صرف صحي سبباً رئيسياً لوفيات الأطفال وقد يكون للتلوث أثر خطير على الأسماك وأشكال التنوع البيولوجي الأخرى في النظم الإيكولوجية الحساسة الخاصة بمصادر المياه العذبة، من قبيل الأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة. وقد تلوث المياه العذبة الملوثة الأرض والتربة والمياه الساحلية. إذ توجد فيها نواقل للأمراض من قبيل الضمات المسببة للكوليرا والديدان الطفيلية التي تتقلد داء البلهارسيا.

تلعب صناعة النفط دوراً كبيراً في تلويث المياه عن طريق التسرب من الحاويات في أثناء عمليات النقل عبر البحار، حيث أن كل طن من النفط المسرب يغطي ١٢ كم^٢ من مساحة سطح المياه، كما تعتبر صناعات النسيج والورق من أكثر الصناعات مساهمة في إنتاج المخلفات السائلة.

ج- تلوث التربة: هذا التلوث هو نتاج سوء الممارسات الزراعية، وعدم إدارة النفايات الصلبة بطريقة صحيحة، بما في ذلك تخزين المخزونات القديمة من المواد الكيميائية الخطرة والنفايات النووية بطريقة غير مأمونة، فضلاً عن طائفة واسعة من الأنشطة الصناعية والعسكرية والاستخراجية. والمواد المرشحة من مواقع مدافن النفايات المدارة بطريقة سيئة ومن دفن نفايات المنازل والمنشآت الصناعية ونفايات المناجم غير الخاضعة للرقابة قد تحتوي على معادن ثقيلة، من قبيل الزئبق والزرنيخ، ومعادن نزررة، ومركبات عضوية، ومواد صيدلانية، من بينها مضادات حيوية وكائنات حية دقيقة. ومبيدات الآفات ومبيدات الميكروبات التي تُستخدم في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني هي من بين الملوثات التي تثير معظم القلق.

د- تلوث الغذاء: الغذاء هو مجموعة المواد من أصل حيواني أو نباتي التي يتناولها الإنسان، وتضمن له جسمه بنشاطاته

من النفايات الصلبة، التي تمثل نسبة عالية من مجموع ما يتخلف عن نشاطات الإنسان الأخرى من تجاربه ومعيشتة. يمكن تقسيم التلوث إلى أربعة مجالات رئيسية وهي كما يلي:

أ- تلوث الهواء: يعد تلوث الهواء من أبرز المشكلات التي يواجهها الإنسان في وقتنا الحاضر، إذ يعتبر تلوث الهواء أسوأ أنواع التلوث حيث تقدر الخسائر السنوية لهذا التلوث بحوالي ٥٠ مليون دولار سنوياً، ونجد أن المدن الصناعية في جميع أنحاء العالم هي من أكثر المناطق تعرضاً لظاهرة التلوث، بالإضافة إلى الدول النامية التي لا تتوافر لها الإمكانيات للحد من تلوث البيئة.

حيث تشكل الانبعاثات الكثيفة الناتجة عن الطاقة المستخدمة في الصناعة تهديداً كبيراً للتوازن الطبيعي على المستوى المحلي والدولي، وهذا نتيجة لسهولة انتقالها من منطقة إلى أخرى في فترة زمنية قصيرة نسبياً، بل إن الغازات الملوثة تنتقل حتى عبر الحدود الدولية، وهذه الأخيرة تشكل خطراً على الصحة وعلى شروط العمل والإنتاج معاً.

هذا التلوث ناتج أساساً عن حرق الوقود الأحفوري الذي يمثل أكبر خطر بيئي منفرد على الصحة في العالم، ففي كل عام يموت نحو ٦,٥ ملايين شخص من جراء التعرض لتلوث الهواء الخارجي والداخلي، ويستشق ٩ من كل ١٠ أشخاص هواءً خارجياً ملوثاً يتجاوز المستويات المقبولة التي تحددها المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية

كما ويؤثر تلوث الهواء بدرجة غير متناسبة على من هم الأكثر ضعفاً، بمن فيهم ذوو الإعاقة الذهنية. وإضافة إلى أثر تلوث الهواء على صحة الإنسان، فإنه يسبب تغير المناخ ويؤثر على النظم الإيكولوجية. وتشمل ملوثات الهواء الرئيسية الجسيمات والكربون الأسود وأوزون الطبقة الأرضية.

ب- تلوث الماء: تبلغ كمية المياه المتاحة في العالم حوالي ١,٤ بليون كم^٣ إلا أن ٩٧٪ من هذه الكمية تقع في المحيطات وغير صالحة للاستخدام الإنساني المباشر كالشرب، الري، الأغراض المنزلية... الخ، ومن الغريب أن الكمية المتبقية والتي تقدر بـ ٢٪ تمثل المياه العذبة إلا أنها ليست كلها متاحة للاستخدام، فحوالي ٧٧,٢٪ من هذه المياه العذبة تقع في المنطقة الجليدية

الدول المتقدمة ٢١٪ من سكان العالم تستخدم ٧٥٪ من الطاقة و ٨٠٪ من المواد الأولية وتنتج ٨٥٪ من إنتاج العالم

ويمكن أن نضرب بين نوعين من الإشعاع: إشعاع غير مؤين وهي طاقة غير كافية لشحن أو تأين الذرات مثل الضوء المتطور والموجات الدقيقة وكذلك مثل أشعة الليزر وأشعة الراديو، وإشعاع مؤين وهي أشعة ذات طاقة كافية لشحن أو تأين الذرات، وهذا النوع من الأشعة قوي جدا وتشمل أشعة ألفا وأشعة بيتا (α و β) وأشعة جاما (γ) والأشعة السينية، والنيوترونات.

التلوث الصناعي: تكلفة غير عادلة

إن المنظومة الاقتصادية تتميز بالإجحاف في توزيع الدخل والثروات بين أقلية مؤثرة وغالبية معدمة، ولكلا الطرفين آثاره على البيئة، إذ أن الدول المتقدمة التي تشكل 21٪ من سكان العالم تستخدم 75٪ من الطاقة و 80٪ من المواد الأولية وينتجون 85٪ من إجمالي الناتج العالمي، حيث يعادل متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد في الدول المتقدمة 18 مرة مثله في الدول النامية. ولكل ذلك طبعاً آثاره البيئية المختلفة، فالدول المتقدمة هي وراء كافة المشكلات الدولية للبيئة، فهي تنتج 90٪ من النفايات الخطرة في العالم، وهي المسؤولة عن 75٪ من غازات الاحتباس الحراري، وقد أكدت الدراسات أن 90٪ من المواد المسببة لتآكل طبقة الأوزون يستهلكها 20٪ من سكان الأرض.

وتشير الإحصائيات الدولية إلى ارتفاع حجم الأعباء الاقتصادية والمالية للتلوث البيئي على المستوى العالمي، فقد قدر معهد مراقبة البيئة العالمية التابع للأمم المتحدة في تقاريره حجم تلك الأعباء بنحو 40 ترليون دولار، كما تبين تلك الإحصائيات أن حجم مكافحة التلوث يحتاج إلى إنفاق ما نسبته 2٪ إلى 4٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي. الجدول الموالي يبين تقديرات تكاليف التخلص من التلوث لبعض الدول والمناطق:

تقدير التكلفة الاقتصادية السنوية لمكافحة التلوث البيئي عالمياً

النسبة من الناتج القومي الإجمالي	التكلفة (بليون الدولار)	الإقليم
3-5 ٪	100	الاتحاد الأوروبي
3 ٪	500	الولايات المتحدة
-	250	آسيا
-	125	البلاد النامية
3-5,5 ٪	-	اليابان
3 ٪	17	البلاد العربية

الحيوية بشكل صحي وسليم. ويعرف تلوث الغذاء على أنه عملية تحول المادة الغذائية من حالة نافعة إلى حالة ضارة بالإنسان (الغذاء الفاسد أو السام) وتتمثل أهم مصادر تلوث الغذاء في:

- تفاعل الغذاء مع الأواني المستخدمة في الطبخ أو التي تحفظ فيها، مثل بعض أنواع الألمنيوم والبلاستيك.
- إضافة المواد وخاصة ذات التركيب الكيماوي كالملونات والمواد الحافظة للغذاء.
- تأثير المواد الكيماوية كالمبيدات والأسمدة.
- المضادات الحيوية.

2- التلوث غير المادي:

ويقصد به التلوث غير المحسوس، وغالباً ما يكون قاتلاً في بعض الأحيان، ويشمل التلوث غير المادي كل من:

- أ- التلوث الكهرومغناطيسي: ويقصد به كل أشكال الأذى والإزعاج والضرر، الذي تحدثه الموجات الكهرومغناطيسية. توجد المجالات الكهرومغناطيسية في كل مكان في البيئة التي نعيش فيها ولكنها غير مرئية للعين، وتوجد مصادر متعددة للمجالات الكهرومغناطيسية والتي يمكن تقسيمها إلى مصادر طبيعية ومصادر من صنع الإنسان، ومن أمثلة هذه الأخيرة في: محطات الإرسال القوية، مثل محطات الرادار ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني ومحطات الاتصالات الإذاعة والتلفزيون وأجهزة الرادار.
- الأجهزة الصناعية والطبية والعلمية، مثل أجهزة تسخين البلاستيك وأجهزة التصوير الطبي.
- محطات الكهرباء وخطوط توزيع الكهرباء.

ب- التلوث السمعي (الضوضاء) يرتبط التلوث السمعي ارتباطاً وثيقاً بالمدنية، وأكثر الأماكن تقدماً، وخاصة الأماكن الصناعية للتوسع في استخدام الآلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة. وتتمثل مصادر التلوث السمعي في:

- ضوضاء وسائل النقل.
- ضوضاء صادرة عن أجهزة البناء والإنشاءات.
- الضوضاء الصادرة عن دور السكن والمكاتب والمحلات التجارية.
- ضوضاء صناعية (المصانع).

ج- الإشعاع: وهو أخطر هذه الأنواع، ويظهر التلوث بالإشعاعات النووية لوجود أنوية مشعة في الهواء والماء أو مختلطة بالغذاء، وتعتبر التجارب النووية وحوادث المفاعلات النووية وما يختلف عنها من نفايات نووية من أخطر مصادر التلوث بالإشعاع.

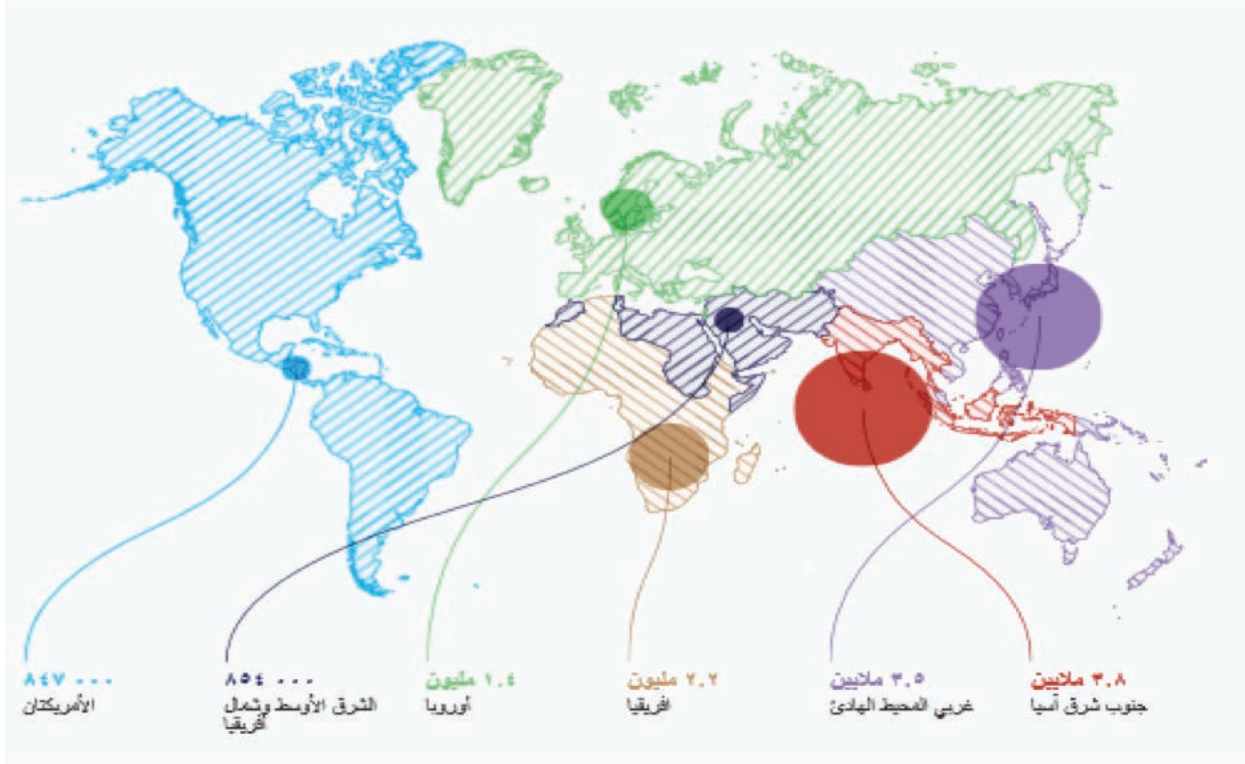
كل طن من النفط المسرب يغطي ١٢ كم^٢ من سطح المياه وصناعات النسيج والورق أكثر الصناعات إنتاجاً للمخلفات السائلة

من ١,١ بليون شخص افتقروا سنة ٢٠٠٢ م، إلى الوصول إلى المياه النظيفة. وقد أثبتت الدراسات أن الأمراض المرتبطة بتلوث المياه، مثل الإسهال والكوليرا، تقتل ما يقدر بحوالي ٠٣ ملايين شخص سنوياً في البلدان النامية، معظمهم أطفال دون الخامسة. وقد أصبح مرض الإسهال ثاني أكبر قاتل للأطفال، حيث يموت ١,٨ مليون طفل كل عام أي يومياً تقريباً ٥٠٠٠ طفل، كما أن الأمراض المرتبطة بالماء مثل عدوى الإسهال تضعع على التلاميذ ٤٤٣ مليون يوم دراسي كل عام وتضعف بالتالي إمكانية التعلم.

كما ويقدر أن أكبر ٥٠ موقعاً نشطاً لدفن النفايات على نطاق العالم تؤثر على حياة ٦٤ مليون شخص، بما يشمل صحتهم وخطر فقدان حياتهم وممتلكاتهم عند حدوث انهيارات أرضية، والفقراء أكثر عرضة للتأثر بذلك، بالنظر إلى أن هذه المواقع غالباً ما تكون محاطة بمستوطنات عشوائية.

من الجدول يتضح ارتفاع الأعباء المالية لمكافحة التلوث البيئي وتفاوت تكلفتها بين مختلف الدول والمناطق، هذه الأعباء كثيراً ما تكون في الغالب على حساب توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الخطط الإنمائية، خاصة على مستوى الدول النامية التي تجد نفسها تدفع ثمن ما لم تتسبب به. كما أن الآثار السلبية للتلوث لا تقتصر على ما يسببه من خسائر مادية، ولكنها تشمل أيضاً الجانب الصحي، حيث قدرت منظمة الصحة العالمية أن ٢٣٪ من جميع الوفيات التي تحدث على مستوى العالم (وهي نسبة بلغت ١٢,٦ مليون وفاة سنة ٢٠١٢)، ترجع إلى أسباب بيئية. وتحمل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل عبء الأمراض ذات الصلة بالتلوث، حيث يرتبط حوالي ٢٠٪ من العبء الكلي للمرض في البلدان النامية بعوامل المخاطر البيئية. وحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية واليونسيف (٢٠٠٤)، فإن أكثر

عدد الوفيات المعزوة إلى عوامل بيئية في عام ٢٠١٢، حسب مناطق متكئة للصحة العالمية



23٪ من وفيات العالم بأسباب بيئية ويرتبط 20٪ من عبء المرض في البلدان النامية بعوامل بيئية

(١٩٩٨م)، واتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، التي تتناول مسائل من بينها الأمطار الحمضية؛ وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون (١٩٨٧م)، الذي يساعد على عكس اتجاه استنفاد طبقة الأوزون ومن ثم حماية البشر والنباتات والحيوانات من الإشعاع الشمسي الضار. وتتناول اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، التي بدأ سريانها في ١٦ أغسطس ٢٠١٧م، التلوث بوصفه يمثل العلاقة بين البيئة والصحة.

وقد أسهم مؤخراً القلق بشأن آثار التلوث إلى التوصل إلى توافق بشأن اتفاق تاريخي، وهو اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ (٢٠١٥)، الذي يمثل خطوة هامة إلى الأمام في معالجة التلوث والاحترار العالمي.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه الاتفاقيات نصت في مضمونها على تقديم المساعدة للدول الفقيرة حتى تتمكن من التكيف مع نتائج التغير المناخي، وتقليص الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب وكذا ضمان الحفاظ على التوازن بين الدول النامية والدول المتقدمة اعترافاً من هذه الأخيرة لولو بطريقة غير مباشرة- بمسؤوليتها تجاه البيئة وتجاه الدول النامية.

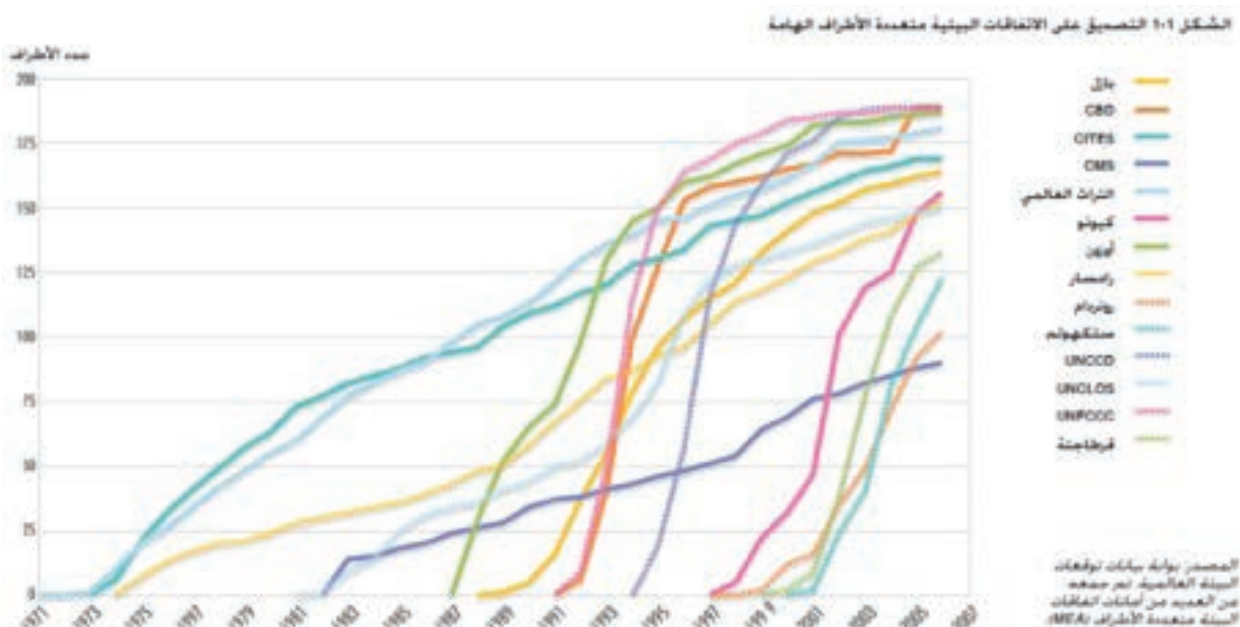
وقديكون للتلوث آثار سياسية بعيدة المدى بزيادتها التوترات بين البلدان والمجتمعات المحلية، فقد أدى التلوث إلى تدهور العلاقات بين بعض البلدان و منازعات قانونية حادة عديدة دامت مدة طويلة. وفي الحالات الشديدة، أسهم الغضب بشأن التلوث في اندلاع نزاع مسلح.

الحلول: المبادرات الدولية لمعالجة التلوث

إن كبح التلوث أمر حيوي لحماية النظم الطبيعية التي لا تدعم سبل عيش البلايين من البشر فحسب، بل تديم أيضاً جميع أشكال الحياة على سطح الأرض. من هنا، واستجابة لآثار التلوث الخطيرة والمتزايدة ولطابعه العابرة للحدود، أبرمت الحكومات اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف أو إقليمية ترمي إلى معالجة جوانب هذا التهديد.

من بين هذه الاتفاقيات اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (١٩٧١م)، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية

الشكل التالي يوضح التزايد المستمر في عدد الدول المنخرطة في المبادرات المتعلقة بحماية البيئة :





وقت مضى بتأثير التلوث على حياتهم ويطالبون باتخاذ إجراءات للتصدي لذلك. وفي الوقت ذاته، يقوم الخبراء ومؤسسات قطاع الأعمال بتطوير التكنولوجيا لمعالجة هذه المشاكل على جميع النطاقات، بدءاً من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي. ويتزايد استعداد الممولين لدعمها، مع استعداد الهيئات والمحافل الدولية، ومن بينها الأمم المتحدة، للمساعدة على توجيه هذا الزخم وتحويله إلى عمل راسخ.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن تدابير تخفيف تغير المناخ لا تتضمن بالضرورة تكاليفاً باهظة، إذ أن التكلفة الإجمالية لها ستظل جزءاً قليلاً جداً من الاقتصاد العالمي. كما أن الزيادة في الاقتصاد العالمي على مدار القرن القادم، لن يتعرض للخطر حتى بأكثر أهداف الاستقرار صرامة.

غير أن الحلول الرامية إلى معالجة التحديات المتعلقة بالتلوث الصناعي ينبغي أن تنفذ تدريجياً، وأن تركز أولاً على المسائل التي تؤثر على الصحة العامة والتي تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية. إضافة إلى تعزيز الحوكمة والمساءلة فيما يتعلق بإدارة التلوث. كما أن تأكيد دراسات التأثير البيئي عند قيام أي منشأة صناعية، وكذلك رسوخ الثقافة البيئية لدى أرباب العمل من خلال السعي للحصول على أنظمة الإدارة البيئية وانتهاج آلية الإنتاج النظيف... من شأنها أن تخفف من حدة هذه الأخطار وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

* أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر-3 / إطار سابق بوزارة المالية

إن الإجراءات المتخذة في سبيل مكافحة التلوث سمحت بتحقيق بعض النجاحات، التي من ضمنها استمرار إصلاح طبقة الأوزون والانتفاء التدريجي من العديد من المبيدات الكيميائية المحظورة (الأمم المتحدة).

كما ويتيح الانتقال إلى تكنولوجيا أقل تلوثاً ومعمدة على الطبيعة فرصاً اقتصادية وفرصاً للعمل أيضاً. فالطاقة المتجددة وفّرت فرص عمل لحوالي ٩,٨ مليون شخص على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٦ م، مقارنةً بما يبلغ ٥,٧ مليون شخص في عام ٢٠١٢ م، كما تتاح أيضاً فرص اقتصادية، من بينها فرص عمل، من خلال إعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها. ويتيح الابتكار في قطاع المواد الكيميائية طرقاً جديدة لاستخدام الموارد القائمة بتكلفة أقل أو على نحو أكثر إنتاجاً من خلال إيجاد بدائل أكثر أماناً من تلك المستخدمة حالياً. وتشير التوقعات إلى أن مجموع ما يتحقق على نطاق الصناعة من وفورات نتيجة للتطورات في الكيمياء الخضراء قد يبلغ ٦٥,٥ بليون دولار، مما يمثل فرصة في السوق تبلغ قيمتها نحو ١٠٠ بليون دولار نهاية عام ٢٠٢٠ م.

الخاتمة:

ختاماً تجدر الإشارة إلى أنه ثمة حاجة - وفرصة - الآن لرفع مستوى طموحاتنا بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالمشاكل البيئية، فالعلم يحقق أوجه تقدم كبيرة في فهمنا للتلوث وآثاره على البشر والاقتصاديات والبيئة، وأصبح المواطنون أكثر وعياً من أي

التنمية المستدامة في العراق .. بين التوجهات ومتطلبات الواقع

تحسين البيئة وتحقيق التنمية يتطلب الأمن وحصر السلاح بيد الدولة العراقية

العراق وما مر به من مراحل سياسية وتغير في الأنظمة الحاكمة جعلت موضوع التنمية المستدامة لم يحظ بالقدر المناسب من الاهتمام، إذ كان التركيز ينصب على العمل من أجل المزيد من الإنتاج ولاسيما في ما يخص الموارد النفطية أو ما يمكن استغلاله من موارد متوفرة في ظل أوضاع سياسية مضطربة وصراعات وحروب على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبعد عام ٢٠٠٣م، لم يكن الحال بأفضل من سابقه في مجال الاهتمام بالتنمية وغيرها، وبخاصة بعد خروج العراق من الحرب الأمريكية التي تسببت في تدمير البنى التحتية وأدخلت البلاد بأزمات متعددة. وعلى الرغم من ذلك كانت هنالك توجهات لتبني تنمية مستدامة تتناسب مع ظروف العراق وتحقيق أهدافه المعتمدة عالمياً، ومن دون تجاهل ما يعترضها من تحديات.

د. منى فائق العبيدي

توجهات تحقيق التنمية

للعراق توجهات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تبني مجموعة من الخطط والاستراتيجيات المعتمدة عالمياً في هذا المجال، ويتجلى ذلك بما يلي:

أولاً: الخطط والسياسات:

من المتوقع أن تحظى البيئة والتنمية المستدامة بالاهتمام الجدي والكبير وتم إقرار ذلك في المادة (٣٣) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥م، التي أشارت إلى ضمان حق المواطن بالعيش في ظروف بيئية سليمة وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليهما، ثم تبع ذلك تأسيس وزارة خاصة بالبيئة والعشرات من منظمات المجتمع المدني في مجال البيئة وحمايتها. وتبنت الحكومات العراقية سياسات وخطط وأنشطة معنية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثل استراتيجية تخفيف الفقر عام ٢٠٠٩م، وسياسة التشغيل واستراتيجية التعليم ٢٠١٢م، و خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤م، و خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧م، التي تُعد الأقرب للتنمية المستدامة التي أقرتها الوثائق الدولية.

وفي عام ٢٠١٦م، عقدت وزارة التخطيط المؤتمر العلمي الأول للتنمية المستدامة تحت شعار "العراق ٢٠٣٠.. المستقبل الذي نصبو إليه" وتم الإعلان خلال المؤتمر أن الحكومة العراقية:

"شكلت خلية متابعة تضم ثلاث وزارات ومنظمات مجتمع لتقديم مشاريع للتنمية المستدامة ورفعها لمجلس الوزراء، لتنفيذها من المؤسسات والحكومات المحلية"، وإن العراق على أعتاب مرحلة جديدة تتضمن خطط تنموية مستدامة لعام ٢٠٢٠. وشاركت الحكومة وبدعم من شركاء تنمية عدة في وضع استراتيجيات وخطط جديدة تتصدى لتحديات التحول من بيئة مأزومة إلى بيئة حاضنة للتنمية، فأعدت الحكومة خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢م، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، ووضعت استراتيجية الحد من الفقر باستهداف أضعف فئات الشعب وبخاصة في أشد المناطق حرماناً والمناطق النائية، إلى جانب هيكلية إعادة الإعمار والتنمية ٢٠١٨-٢٠٢٧م، فضلاً عن مشاركة الحكومة في وضع "رؤية ٢٠٣٠"، التي تتواءم مع خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وتعالج التنمية الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل. ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع وزارة التخطيط الاتحادية ووزارة التخطيط في إقليم كردستان وورشتي عمل في أكتوبر ٢٠١٨م، لمراجعة الخطط والسياسات ومناقشة انسجامها مع أهداف التنمية المستدامة وتحديد الأولويات. وتقترب هذه المبادرة من مرحلة تقديم العراق تقريره الأول عن المراجعة الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي رفيع المستوى في عام ٢٠١٩م، لمشاركة خبراته في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠م، وأهداف التنمية المستدامة.



السياسات والخطط المستقبلية، وبذلك فقد سعت لتهيئة إطار مؤسس لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني، من أجل العمل على ترجمة تقارير المتابعة والرصد والتقويم في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية والسياسات التنفيذية في مؤسسات الدولة كافة. ويضم الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة المكونات: خلية المتابعة، واللجنة الوطنية للتنمية، ولجان التنمية المستدامة في المحافظات.

ثالثاً- التوجهات على الصعيد الخارجي:

عندما جاءت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، التي اعتمدها دول العالم في سبتمبر ٢٠١٥م، تتويجاً لمسارات مترابطة قادتها الحكومات وشاركت فيها جهات غير حكومية، وبذلك صارت التنمية المستدامة بإطارها الجديد التزاماً على الحكومات ومنها العراقية، بحكم مشاركتها في قمة التنمية المستدامة التي عقدت بالأمم المتحدة في نيويورك ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠١٥م، واعتمدت خلالها خطة "تحويل عالنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م التي تبني العراق على أساسها "رؤية العراق ٢٠٣٠" وشارك العراق في خطط الدول العربية للتنمية المستدامة مثل مشاركته في إعلان القاهرة خلال مؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية لما بعد عام ٢٠١٤م، والإطار الاستراتيجي العربي

وأعلن وزير التخطيط نوري الدليمي في ١٧ أبريل ٢٠١٩م، عن تبني: "خطة عمل تلبى الأولويات المحلية مثل اللامركزية وتوفير فرص العمل والخدمات في المناطق الأكثر حاجة ونجدد التزامنا بالعمل مع شركائنا الاستراتيجيين نحو جعل التنمية المحلية الشاملة والمستدامة واقعاً"، وكان ذلك خلال الاجتماع السنوي الأول في أبريل ٢٠١٩م، للجنة التوجيهية لبرنامج دعم تعافى العراق واستقراره عبر التنمية المحلية. وتبنت هذه اللجنة خطة عمل للبرنامج لتنفيذ مشاريع محددة في ٩ محافظات، ويتمحور البرنامج حول دعم اللامركزية، وعقد شراكات مع سلطات أوروبية، وتمكين المجتمع المدني لمناصرة قضايا التنمية المحلية. وتمثل هذه اللجنة التوجيهية هيئة لاتخاذ القرار تضم كل من وزير التخطيط الاتحادي ووزير التخطيط في إقليم كردستان، ومحافظي المحافظات المشمولة بالبرنامج بالإضافة إلى مسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج المستوطنات البشرية، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي ومسؤول قسم التعاون في البعثة كممثلين عن الجهة المانحة لتمويل البرنامج.

ثانياً- دور وزارة التخطيط:

وزارة التخطيط مسؤولة عن وضع الأطر الاستراتيجية في الاقتصاد وتهيئة المقدمات الكفيلة بتطوير الاقتصاد ووضع

ثانياً - المجال السياسي، ويتمثل فيما يلي:

- القضاء على الخلافات السياسية التي تشكل أزمة مزمنة في العراق، ووضع مصلحة البلاد والفرد فوق كل الاعتبارات، والخروج من دائرة شعارات القوى السياسية ودخول حيز التطبيق العملي في إنجاز السياسات والبرامج.
- استكمال بناء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والقانونية والسياسية.
- تبني السياسات التي تضمن حقوق الإنسان كونها أصبحت من أبعاد وأهداف التنمية المستدامة من خلال توسيع المشاركة الشعبية وزيادة فاعليتها عبر توافر الإرادة السياسية والمصادقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي، وإيجاد قنوات الاتصال لإبداء رأي المواطن، والتفعيل الحقيقي لدور الجمعيات والمنظمات المتخصصة بحماية البيئة والشباب والمرأة وحقوق الإنسان وغيرها.
- إشاعة مفاهيم الديمقراطية والعمل الجماعي والمشاركة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات.
- تدعيم سلطة القانون ومنحها الصلاحيات لرصد الحالات السيئة والفئات المقصرة ضمن إطار يحكم كافة الجوانب.
- اعتماد سياسات تنموية واضحة، ومراعاة استحضر أدوات تنفيذها، من دون أن تؤثر على تنفيذ غيرها من السياسات والبرامج التنموية السابقة، وتحديد من يتولى تنفيذ هذه السياسات وحيثياتها وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتنفيذ أيضاً.
- تفعيل العمل التشاركي الإقليمي بين منظومة الأمم المتحدة العاملة في العراق والمنطقة العربية وجامعة الدول العربية والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، لتوحيد الجهود بين العراق والدول العربية تجاه تنفيذ ومتابعة خطة ٢٠٢٠.

ثالثاً - المجال الاقتصادي، وتتمثل المتطلبات بما يلي:

- دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة الدعم الفني والمالي.
- اعتماد استراتيجية مناسبة تلائم الاقتصاد العراقي تستهدف معالجة مشكلة البطالة والفقر، واعتماد وسائل واهداف جديّة وتوفر الارادة لتحقيق ذلك، فضلاً عن شبكة الضمان الاجتماعي المناسبة والمدعومة لتحقيق أهدافها.
- الاهتمام بالقطاع الصناعي لتحقيق التوازن بين بنية الاقتصاد والمجتمع، واستكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي، وتبني سياسة استثمارية واضحة وعقلانية لتشجيع جميع الأطراف على العمل المحلية والأجنبية.
- رسم استراتيجية اقتصادية اجتماعية للمجتمع يتم من خلالها معرفة الواقع الاقتصادي وتأثيره في عملية تطور المجتمع مدعومة

للتنمية المستدامة الذي أقره مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في يونيو ٢٠١٤.

وشارك العراق في المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي أطلقته الاسكوا مع الجامعة العربية عام ٢٠١٤م، كإطار أساس لرصد متابعة خطة ٢٠٣٠م، وقد عقد المنتدى دورات سنوية (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦م)، ويتم في كل دورة مناقشة موضوعات التنمية المستدامة مثل الأهداف، ووسائل التنفيذ كالتنموية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والإطار المؤسسي، والتكامل والترابط بين عناصر الخطة وضمان الاتساق الاقليمي، كما ترفع الرسائل المنبثقة من عن دورات المنتدى العربي إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كمساهمة إقليمية عن المنطقة العربية.

ورغم العديد من خطط التنمية المستدامة، إلا أن في الواقع أثرت الشكوك حول توجهات التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى لم يتم تنفيذ العديد منها، ووافقت الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات على آلاف المشاريع التنموية وتم صرف مليارات الدولارات، ولكن بقيت نسب التنفيذ متدنية، والمنجز منها لم يكن بالموصفات العالمية.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

التنمية المستدامة ليست بالعملية الممكن تطبيقها بسهولة بل تحتاج تخطيط وسياسات وارادة سياسية وشعبية لتحقيق أهدافها ولاسيما في العراق الذي يتسم بالتعقيد.

ليس من اليسير تصور كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق دون تنسيق حكومي كفاء وليس مجرد إعلان شعارات أو عقد مؤتمرات وتشكيل لجان، وإضفاء طابع مؤسسي على الجهد التنموي لدعم آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وبذلك تبرز أهمية اعتماد سياسات عامة تضمن إيجاد المتطلبات اللازمة لتحقيق أهداف هذه التنمية، وتأخذ بنظر الاعتبار التحديات التي تواجه البلاد والطريقة المناسبة لتكثيف الجهود وحشد الموارد الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، وهو أمر يتطلب اشتراك أصحاب المصلحة تحت قيادة الدولة، وإيجاد التوليفة المناسبة من أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الوطنية.

وبذلك فإن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى عدة متطلبات في المجالات التالية:

أولاً - المجال الأمني،

يتطلب توفير الأجواء الأمنية المناسبة وإيجاد بيئة آمنة ومستقرة، عبر تسريع تطوير وبناء قدرات المؤسسات الأمنية والدفاعية، وحصر السلاح بيد الدولة وعدم السماح بوجود أي جماعات مسلحة أو مليشيات تعكر البيئة الأمنية.

سادساً- **المجال العلمي والمعرفي**، ويتطلب ما يلي:
- وضع برامج لدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة وطرح فكرة جعله إلزامياً في بعض مراحل التعليم.
- التأكيد على أهمية العلاقة بين المجتمع العلمي وصانعي القرار وتعزيز التواصل بينهما، وضرورة دعم البحث العلمي والثقافية.
- إصلاح وتطوير النظام التعليمي في كافة مراحل وفروعه وتحسين المناهج الدراسية وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات بناء المواطنة وحقوق الإنسان، ومتطلبات سوق العمل والتنمية.
- استكمال وتعزيز نظم الابتكار الوطنية وإدماج السياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار مع السياسات الوطنية والتنمية المستدامة.

وهذه المتطلبات تحتاج تضافر جهود وإرادة سياسية واجتماعية من أجل تحقيقها وكذلك إمكانيات وقدرات مادية ومالية ومعنوية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها تواجه تحديات تشكل معوقات للتنمية، منها: تحديات سياسية، وأخرى أمنية تتمثل بالأزمات الأمنية والحرب على الإرهاب ووجود المليشيات المسلحة، وأخرى اقتصادية تتمثل بكلفة تنفيذ سياسات التنمية المستدامة والاقتصاد العراقي أحادي الجانب والبطالة والفقر، ومنها مشاكل بيئية تتمثل بالتصحر وأزمة المياه والتلوث، وغيرها من التحديات التي تعيق برامج التنمية المستدامة مثلما تؤثر على توجهات الحكومة وبرامجها في هذا المجال.

ختاماً، التنمية المستدامة من الموضوعات المهمة والحديثة، إذ تم تبنيها في العقود الأخيرة نتيجة لأوضاع وظروف جعلت الاهتمام بها ضرورة ملحة لارتباطها بحياة الإنسان واحتياجاته من الموارد.

وفيما يخص العراق ونتيجة لظروفه وما مر به من حروب وصراعات، فهو بحاجة إلى تنفيذ سياسات في مجال التنمية المستدامة، وقد برزت توجهات حكومية عديدة ومواقف لتبني برامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها رؤية العراق ٢٠٣٠، ولكن هذه البرامج لم تحظ بتطبيق فعلي وما نُفذ منها متواضعاً ولا يلي الطموح، لأن عملية التنمية المستدامة في العراق تحتاج الكثير من المتطلبات والإمكانيات إذا ما أريد تحقيقها بشكل سليم، ولكن لا يخلو مسار التنمية من وجود معوقات وتحديات تشكل حجز عشرة في طريق تطبيقها وتحقيق أهدافها، الأمر الذي يجعل من معالجتها أمر مهم لأي حكومة عراقية هادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة واقعية تتناسب مع أوضاع العراق.

بالبينات والمعلومات، وحصر الفئات المتضررة من عملية إصلاح الاقتصاد وتطبيق برامج الحماية الاجتماعية، والاهتمام بالمناطق الفقيرة وإعطائها الأولوية في التنمية، ووضع استراتيجية تنموية للمناطق الريفية ومكافحة آفة الفساد.

- استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأمثل لها والأطر الزمنية واستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة.

- حسم الانتقال من الاقتصاد الحكومي المركزي إلى الاقتصاد الحر وفقاً لخطط واقعية تستند إلى متطلبات الانتقال الاقتصادي، وإن هذا الانتقال سيساهم في تحرير المبادرات الفردية الاقتصادية والقطاع الخاص، وبالتالي فإن عملية من هذا النوع تتطلب استثنائية في التخطيط والتنفيذ بما يضمن سلامة التحول ونجاحه.

- ضرورة انتشال الاقتصاد من مأزق الريفية - الاقتصاد أحادي الجانب، و تنويعه وتحويله إلى اقتصاد متنوع.

رابعاً- **المجال الاجتماعي**، ومتطلباته تتمثل:

- الاهتمام الحقيقي ببرامج شبكات الحماية عبر إعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعي.

- حملات لتوعية المجتمع لفهم ومعرفة أهداف التنمية المستدامة.
- الحد من الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لاسيما وأن المجتمع العراقي متنوع في مكوناته الدينية والعرقية.

- التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في الدعوة إلى العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان.

- الاستثمار في الشباب باعتباره ركيزة لتحقيق التنمية المستدامة.
- إدماج جميع الفئات السكانية من دون تمييز في السياسات التنموية وصولاً إلى الحوكمة المحلية.

خامساً- **المجال البيئي**، وتتمثل متطلباته ب:

- وضع سياسة بيئية تعتمد على معايير بيئية كفؤة ترتقي بالإدارة البيئية إلى المستوى الذي يجعل من موضوعات البيئة والتنمية متكاملة لا متعارضة.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.

- بناء القدرة على مواجهة الكوارث، بما في ذلك آثار تغير المناخ.

- نقل التكنولوجيا صديقة البيئة في المجالات الزراعية والصناعية.

- حماية البيئة المائية لا سيما النهرية والطمر الصحي للنفايات الصلبة وتوسيع شبكة الصرف الصحي لتلائم مع متطلبات حماية البيئة واستخدام آليات تدوير النفايات.

- الاهتمام الجاد بمشكلة التصحر التي تنامت مؤخراً ومشكلة شحة المياه.

في ظل تزايد مخاطرها بدول الخليج والعالم: ٨ محاور لتفعيل دور الإعلام في نشر الوعي بالتغير المناخي

باتت ظاهرة التغير المناخي واحدة من أهم القضايا التي تشغل دول العالم، بسبب تداعياتها وتأثيراتها على البيئة، التي تشكل في مجملها خطورة على حياة الإنسان، لما ينتج عنها من ظواهر مثل الجفاف نتيجة تأثر الموارد المائية بتغير المناخ، والتصحر الذي يعني تحول رقعة الأراضي الزراعية إلى صحراء، إضافة إلى غرق كثير من المناطق نتيجة ارتفاع منسوب البحر، فضلاً عما أشارت إليه اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) من وجود علاقة وثيقة بين تلك الظاهرة، وانتشار الأمراض والأوبئة مثل الكوليرا والملاريا.. وغيرها، إلى جانب اندلاع الحرائق في الغابات بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وتأثيرها على الأمن الغذائي للسكان في عدة بلدان، فوفقاً لتقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الصادر عام ٢٠١٩م، أكثر من ٨٢٠ مليون شخص قد عانوا من الجوع بفعل تغير المناخ.

د. خالد زكي أبو الخير

التغير المناخي ودلائله عربياً وعالمياً

التغير المناخي الذي يعني في أبسط تعريفاته "اختلال أو تغيير في المعدل العام لمناخ الكرة الأرضية"، أصبح يشكل أرقاً شديداً لأغلب دول العالم، خاصة مع ظهور تداعياته التي وثقتها بعض دراسات الجغرافيا الطبيعية- بالأرقام- في سياق مناقشتها لدلائل التغير المناخي، منها: ما ذكره المجلس القومي للبيئة ببيرون عن تعرض ١٨ قمة جليدية للذوبان من المنطقة الجليدية التي تمتد عبر وسط وجنوب جبال الأنديز في أراضيها خلال الثلاثين عاماً الماضية، إضافة إلى دراسة أجراها كيمبرلي أوريموس، الأستاذ المساعد في السياسة البحرية بجامعة دويلوير، كشفت عن تأثر قطاع الصيد التجاري في إقليم نيو إنجلاند الواقع شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية بعدما فقد ١٦٪ من العاملين بهذا القطاع وظائفهم من إجمالي ٣٤ ألف شخص، بفعل ظاهرة التغير المناخي التي تسببت في تغير درجات المياه، الأمر الذي دفع بعضهم للعمل في مهن أخرى، أو الهجرة لبلدان أخرى بحثاً عن عمل. إضافة إلى اندلاع حرائق الغابات في استراليا التي أرجعها متخصصون وعلماء البيئة إلى ارتفاع شديد في درجات الحرارة، وشهور متواصلة من الجفاف الشديد، بفعل تغير المناخ، دمرت أكثر من ١٣٠٠ منزل، وأجبرت آلاف على النزوح.

الأخطر من ذلك، إحصائية استندت إليها منى عبد الحليم رضوان، في دراستها المنشورة بالعدد الرابع بالمجلة العلمية للاقتصاد والإدارة بكلية التجارة جامعة عين شمس، بأن التكلفة الإجمالية لتغير المناخ قد تصل إلى ٣,٦٨ تريليون جنيه إسترليني إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة تغير المناخ، وأن تكاليف تحمل المخاطر الناتجة عن تلك التغيرات ستكون معادلة لفقدان ما لا يقل عن ٥٪ من إجمالي الناتج العالمي كل عام، وقد ترتفع لتصل إلى نسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج العالمي كل عام أو تزيد، ما يعني أن انعكاسات ظاهرة تغير المناخ على دول العالم تترجم في النهاية إلى أرقام اقتصادية.

ولعل المدقق والمتابع، لأغلب التقارير التي تصدرها وزارات البيئة في المنطقة العربية بوجه عام، ودول الخليج بوجه خاص، يجد دلائل على ظهور آثار التغير المناخي، بارتفاع شديد في درجات الحرارة لتصل إلى معدلات تقارب الخمسين درجة وربما أكثر، وتساقط الثلوج على قمم الجبال في رأس الخيمة بالبياض بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك في مدن تبوك والرياض وشوارع القصيم بالملكة العربية السعودية، وكذلك على جبال مسندم في سلطنة عُمان.

دراسة حديثة أجراها الدكتور سعيد حمد الصارمي، خبير الأرصاد الجوية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج،

٤ إشكاليات تفسر معضلة الوعي بالظاهرة.. أبرزها محدودية الاهتمام الإعلامي وسطحية المعالجة

ووفقاً لنتائج الدراسات التي اهتمت بتحليل دور الإعلام في نشر الوعي بظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها المختلفة، فقد خلصت إلى أربع إشكاليات رئيسية، تشير إلى أن الإعلام لم يقدّم بدوره على الوجه الأمثل - في هذه القضية، يمكن عرضها على النحو التالي:

- الإشكالية الأولى: محدودية الاهتمام بالتغير المناخي في الخطاب الإعلامي

فقد أشارت الدراسات سواء تلك التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الإعلام العربي وقضايا البيئة بوجه عام، أو تلك التي اهتمت بالتناول الإعلامي العربي لظاهرة التغير المناخي، إلى محدودية الاهتمام بتلك الظاهرة، وتجلي ذلك في ضوء ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: اهتمام عدد قليل من الصحف والقنوات بنشر الفعاليات من ندوات وورش عمل وحلقات نقاشية مرتبطة بظاهرة تغير المناخ ومناقشة تداعياتها، وتخصيص مساحات ضئيلة بالصحف والقنوات للحديث عن هذه الظاهرة، إضافة إلى أن أغلب المعالجات "موسمية"، فأغلب الدراسات تشير إلى أن القضايا البيئية - بوجه عام - ومن بينها تغير المناخ، يرتبط ظهورها في أغلب الأحيان بانعقاد قمة عالمية، أو مؤتمر لوزارة البيئة، أو ندوة أو ورشة عمل على المستوى الدولي.

وتأسيساً على ما سبق، فإن محدودية الاهتمام بتلك الظاهرة في وسائل الإعلام، ينعكس على محدودية اهتمام الجمهور بظاهرة التغير المناخي، وهو أمر يمكن تفسيره في ضوء نظرية ترتيب الأولويات "Theory Agenda Setting"، إحدى النظريات الإعلامية التي تستند لفرضية علمية مفادتها: وجود علاقة بين القضايا التي تهتم بها وسائل الإعلام، وتزايد اهتمام الجمهور بتلك القضايا

- الإشكالية الثانية: سطحية المعالجة الإعلامية للظاهرة وتبرز هذه الإشكالية في أن المعالجات الإعلامية لظاهرة التغير المناخي في أغلب وسائل الإعلام العربية، يسيطر عليها الطابع الإخباري، دون الاهتمام بعمل تغطيات موسعة ومعقدة يسيطر عليها الطابع التحليلي والتفسيري الذي يسلط الضوء على مختلف أسباب الظاهرة، ويناقش تداعياتها ومخاطرها المتعددة، على نحو يحقق الفهم الكامل للمواطن، ويزيد من وعيه، ويساهم في ترشيد سلوكه البيئي.

ولعل هذه الإشكالية تكشف مدى قصور بعض وسائل الإعلام العربية في القيام بإحدى أهم وظائفها المتمثلة في الوفاء

ناقش فيها دلائل تلك الظاهرة بمنطقة الخليج، ونشرتها صحيفة البيان الإماراتية، كشفت عن أن الظاهرة أصبحت ملموسة في الواقع، مدلاً على ذلك بزيادة درجات الحرارة، ارتفاع معدلات العواصف والأعاصير والمنخفضات الجوية المتعمقة، وسقوط الثلوج، قائلًا فيها: بالاستناد إلى قراءات محطات الأرصاد الجوية في دول الخليج خلال الـ ٢٠ إلى ٦٠ سنة السابقة، وتحليل تلك القراءات تم التوصل إلى حقائق تمثلت في أن معدلات درجات الحرارة في تزايد خلال الستين عاماً الماضية خاصة بعد ١٩٩٨م، كما أن عدد الليالي الباردة التي سُجلت فيها درجات حرارة أقل من ١٥ إلى ٢٠ درجة مئوية انخفضت بصورة ملحوظة، ما يشير إلى ارتفاع درجات الحرارة خلال النهار، إضافة إلى شدة هطول الأمطار خلال فترات قصيرة، ما يعني أن الأرض لن تستوعب كميات الأمطار المنهمرة وبالتالي تؤدي إلى حدوث السيول والفيضانات، وجميعها مؤشرات على وجود التطرف المناخي - حسب تعبيره - في منطقة الجزيرة العربية. أيضاً ما ذكره الباحث في علوم الفلك والأرصاد الجوية، عضو الاتحاد العربي لعلوم الفضاء والفلك، إبراهيم الجروان، في تحليله لظاهرة التغير المناخي بالمنطقة العربية، أن هناك ما بين ١٥ إلى ٢٠ إعصاراً سنوياً تمر على المنطقة بعدما كانت لا تتجاوز ٥ أعاصير.

الإعلام ومعضلة الوعي بالتغير المناخي.. ٤ إشكاليات رئيسية

وتشير الدراسات التي اهتمت بتحليل أسباب تغير المناخ، إلى أن هناك مسببات طبيعية لتلك الظاهرة - لا دخل للإنسان فيها - مثل البراكين، وسقوط النيازك الكبيرة، وتغيرات فلكية في حركة الأرض، إلا أن السلوك البشري غير الرشيد عاملاً أساسياً من العوامل المسببة لتلك الظاهرة، بما يتضمنه من حرق الوقود والمخلفات وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية التي ينتج عنها غازات مثل ثاني أكسيد الكربون، الميثان، الكلوروفلوروكربونات التي من شأنها مضاعفة تلك الظاهرة، فضلاً عن سلوكيات أخرى مثل قطع الأشجار والغابات التي تحد من مثل هذه الملوثات الغازية، وهي في مجملها ناتجة - حسب نتائج الدراسات - عن غياب الوعي البيئي، ما يعني أن نجاح الدول في مواجهة تلك الظاهرة، أمر يرتبط بوعي مواطنيها، وترشيد سلوكهم البيئي، ما يبرز أهمية الحديث عن دور الإعلام في تلك المسألة.

- الإشكالية الرابعة: تهيمش التخصص البيئي
وتتجلى ملامح هذا التهيمش في عدم تخصيص قسم
بعينه منوطاً بتغطية الشؤون البيئية، إلا في القليل منها، أو
وجود هذا القسم ضمن فئة الصفحات المتخصصة بالجريدة،
ليكون هناك صحفي واحد داخل المؤسسة منوطاً بتغطية
شؤون البيئية.
لا تقتصر ملامح التهيمش على فكرة وجود قسم منوط
بالصحافة البيئية من عدمه، وإنما يمتد الأمر للنظرة غير
الموضوعية للصحفيين والإعلاميين العاملين بهذه الأقسام
رغم أهمية دور هؤلاء خاصة في ظل الاهتمام الدولي المتزايد
بقضايا البيئة.

بحق الجمهور في المعرفة، التي تشكل معياراً أساسياً في نجاحها
المهني، واكتساب مصداقيتها لدى الجمهور.

- الإشكالية الثالثة: عدم وعي الإعلاميين بالظاهرة

أشارت أغلب الدراسات إلى أن هذه الإشكالية تعني بعدم
الفهم الجيد من قبل الإعلاميين لظاهرة التغير المناخي، ومحدودية
وعي بعض الإعلاميين بأغلب المصطلحات المرتبطة بتلك الظاهرة،
وأبعادها، وتداعياتها، ومخاطرها. وفي هذا الصدد، توصي أغلب
الدراسات بضرورة التكوين المعرفي لهؤلاء المرتبط بتزويدهم بالمعارف
والمعلومات المرتبطة بالقضايا البيئية، ومن بينها تغير المناخ، وكذلك
التكوين المهني المرتبط بمهارات الكتابة لشؤون البيئية.

شكل رقم (١) أربع إشكاليات رئيسية في علاقة الإعلام بنشر الوعي بتغير المناخ



العملية هو زيادة الوعي، والإعلام أحد أهم أدوات تكوين الوعي
البيئي الجيد، الذي يرشد سلوك المواطنين نحو البيئة، خاصة أن
السلوك الإنساني يميزه - حسب علماء النفس - عدة سمات، أبرزها:
- مسبب: بمعنى أن السلوك لا ينتج من العدم، فهناك دائماً سبب
يؤدى إلى ظهوره.

- هادف: بمعنى أن السلوك الإنساني يهدف إلى تحقيق غاية
معينة أو إشباع حاجة محددة، وتمثل هذه الحاجة دافعاً للسلوك
وسبباً له.

- مرن: بمعنى أن السلوك الإنساني يتعدل ويتبدل وفقاً
للظروف والمواقف المختلفة التي تواجه الفرد، مع الأخذ في

ثنائية الوعي والسلوك البيئي الرشيد:

ولا شك إن تفعيل دور الإعلام في زيادة وعي المواطنين بظاهرة
التغير المناخي وتأثيراتها المختلفة، أمر من شأنه أن يساهم في ترشيد
سلوكهم إزاء البيئة، خاصة أن الوعي في مجمله يتشكل من حصيلة
المعارف والمعلومات التي يحصل عليها الإنسان من محيطه، وتؤثر في
سلوكه. إن قيام الإعلام بدوره في تنمية الوعي البيئي يأتي انطلاقاً
من دوره في عملية أشمل يلعب فيها دوراً محورياً هي "التربية البيئية"
التي تعني في أبسط معانيها "عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح
مع البيئة، واستغلال مواردها دون تلوينها". وبالتالي، فإن العلاقة
بين الإعلام والتربية البيئية "تكاملية"، فالهدف الرئيسي من تلك

- القابلية للضبط: فأى شخص بإمكانه أن يعدل من سلوكياته في ضوء الظروف المحيطة به، وضبط السلوك هنا يقصد به تحويل السلوك السلبي إلى إيجابي.

الاعتبار أن مرونة السلوك عمليه نسبيه، تختلف من فرد إلى آخر، طبقاً لاختلاف مقومات شخصيته والعوامل البيئية المحيطة به.

شكل رقم (٢) ثنائية الوعي الجيد والسلوك الرشيد



٨ محاور لتفعيل دور الإعلام في نشر الوعي بظاهرة التغير المناخي

بعدما استعرضنا الإشكاليات الرئيسية التي تفسر علاقة الإعلام بمعضلة الوعي بظاهرة التغير المناخي، يمكن طرح ٨ محاور رئيسية، تشكل في مجملها رؤية علمية منهجية لتفعيل دور الإعلام في زيادة وعي الجمهور بظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها المختلفة في المنطقة العربية، على النحو التالي:

خلاصة القول، أن تفعيل دور الإعلام في تكوين الوعي الجيد لدى الجمهور بظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها المختلفة، أمر قد يساهم في ترشيد سلوك المواطنين على نحو يحد من الممارسات السلبية التي تزيد من مضاعفة تلك الظاهرة وأضرارها.. لذا نعرض لاستراتيجية من ٨ محاور رئيسية لتفعيل دور الإعلام في زيادة الوعي بشأن تلك الظاهرة.

شكل رقم (٣) ٨ محاور لتفعيل دور الإعلام في زيادة الوعي بالتغير المناخي



إضافة إلى إكسابهم مهارات الكتابة والتحرير للشؤون البيئية كأحد التغطيات الصحفية المتخصصة، بما ينعكس في النهاية على جودة أدائهم، وقيامهم بدورهم الحقيقي في توعية الجمهور.. ويرتبط بذلك مطلباً آخر بضرورة حرص المؤسسات الصحفية على إعداد كوادر مؤهلة مدربة واعية بالتعامل مع الظواهر النوعية مثل التغير المناخي.

- المحور الثالث: وثيقة توجيهية عربية لوسائل الإعلام
بمعنى أن وسائل الإعلام العربية عليها أن تعيد النظر في ترتيب أجندة قضاياها بمنظور نقدي، لا سيما في ظل انصراف كثير منها عن القضايا الجوهرية مثل التغير المناخي، وانشغالها بقضايا سطحية لا تمس واقع ومشكلات المجتمع، وينبغي أن تنصدر ظاهرة التغير المناخي أجندة وسائل الإعلام،

- المحور الأول: إعداد «دليل مفاهيمي» للإعلاميين
بمعنى إعداد دليل يشارك في كتابته خبراء البيئة يشرح ويفسر كل ما يتعلق بظاهرة التغير المناخي من مفاهيم ومصطلحات، بما يساهم في زيادة وعي الإعلاميين والصحفيين بقضايا البيئة بوجه عام، والتغير المناخي بوجه خاص، وينعكس بالإيجاب على دورهم في توعية المواطنين بالممارسات البيئية الجيدة التي تحد من مخاطر تلك الظاهرة، خاصة أن نجاح الإعلام في تأدية هذا الدور يتوقف على قدرة الصحفيين والإعلاميين في تبسيط بعض المصطلحات المتخصصة مثل التغير المناخي، الغازات الدفيئة، الاحتباس الحراري... وغيرها.

- المحور الثاني: التكوين المعرفي والمهني للإعلاميين والصحفيين
يتم ذلك عبر الدورات التدريبية المتخصصة التي تستهدف زيادة معارف ومعلومات الصحفيين والإعلاميين بقضايا البيئة،

التمية المستدامة، والحفاظ على البيئة، مثل حملة تسويق لفكرة التخلص من النفايات والمخلفات بشكل آمن دون الإضرار بالبيئة، أو مبادرة لمكافحة الفيروسات. على هامش تدشين هذه الحملات، ينبغي أن تركز وسائل الإعلام على ثلاثة أساليب رئيسية، كي تحقق التأثير المنشود منها، الأول: المنفعة المشتركة، من خلال تعديد المكاسب التي ستعود على الإنسان حال ترشيد سلوكه البيئي، الثاني: انتقاء الجمل والكلمات المؤثرة فإذا ما أرادنا إقناع شخص بشيء ما، فلا بد من اختيار الكلمات المناسبة والتي من شأنها أن تثير استجابته، ويمكن ذلك عن طريق صياغة الموضوع بالعبارات القوية والرئيسية التي تجذب انتباهه، وهو ما ينبغي مراعاته بشدة عند صياغة اسم وشعار الحملة. الثالث: خلق الحاجة لدى الطرف الآخر، ويعد هذا الأسلوب أحد أهم طرق الإقناع والتأثير التي تطوي على تحفيز الرغبة لديه، لتبني سلوكاً بعينه.

- المحور السابع: منهجية التكامل بين الوسائل الإعلامية

بمعنى توظيف كافة وسائل الإعلام في نشر الوعي بظاهرة التغير المناخي، وعدم الاعتماد على نمط اتصالي واحد، فلا يجوز الاعتماد على الصحف دون وسائل الإعلام المرئية والعكس صحيح، ولا يجوز الاعتماد على وسائل الإعلام الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي دون وسائل الإعلام التقليدية كالصحف والقنوات والإذاعات.. والعكس صحيح، ومن ثم فلا بد من مراعاة خصوصية كل وسيلة ولا يتأتى ذلك دون الدراسة العلمية لأنماط استخدامات الجمهور لوسائل الإعلام، وفي هذا الصدد، لا بد من توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الحملات الإعلامية، بل وتدشين صفحات نوعية تديرها الجهات المختصة بشؤون البيئة، يكون من شأنها تسليط الضوء على ظاهرة التغير المناخي بمختلف أبعادها.

- المحور الثامن: إطلاق منصة عربية متخصصة

أي تدشين وإطلاق منصة إعلامية عربية لظاهرة التغير المناخي، تقدم كل ما يتعلق بتلك الظاهرة، وتداعياتها في المنطقة العربية، تصبح مصدراً رئيساً للمعلومات، ومرجعاً للباحثين، ومرصداً لكافة التقلبات المناخية، أسوة بمنصات دولية مثل Climate ADAPT، ومنصة "العمل المناخي" الصادرة بنحو لغات منها العربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية، ومنصة "شباب من أجل العمل المناخي" التي أطلقتها اليونيسيف تحت شعار "رفع أصوات الشباب لحماية مستقبل كوكبنا".

على نحو يكسب الجمهور معارف ومعلومات ترتبط بقضايا البيئة، ويرشد سلوكه.. وفي هذا الصدد لا بد من تعاون مجلس وزراء الإعلام العرب مع النقابات والجمعيات والاتحادات والهيئات المنوطة بتنظيم شؤون وسائل الإعلام، لصياغة "وثيقة توجيهية" ترشد وسائل الإعلام للقضايا الجوهرية الخاصة بالمنطقة العربية، وسبل معالجتها بشكل يساهم في بناء الوعي الجيد لدى الجمهور.

- المحور الرابع: رسائل إعلامية مؤثرة

بمعنى أن تكون الرسالة الإعلامية واضحة، بسيطة، فأحد جوانب التميز في صياغة الرسالة الإعلامية، يرتبط بمدى وضوحها، وفهمها، من جانب الجمهور، إلى جانب التنوع في الاستمالات المستخدمة أي المداخل الإقناعية في بناء الرسائل الإعلامية، وهنا يشير خبراء الإعلام إلى نمطين، أساسين من الاستمالات، الأولى: عاطفية أي تستهدف مخاطبة العاطفة والوجدان، التي تعتمد على تكتيك "التحفيز" أي تشجيع المواطنين على السلوكيات الرشيدة، وتحفيزهم بأن ذلك سيضمن لهم حياة آمنة، أو تكتيك "التخويف" ويمكن توظيفه في سياق الحديث عن المخاطر التي تعود على الإنسان حال عدم ترشيد سلوكه البيئي، الثانية: عقلانية تستهدف مخاطبة العقل بالأرقام والإحصائيات، وتقنيد مختلف جهات النظر التي تبرهن على خطورة الظاهرة وتداعياتها.

- المحور الخامس: المعالجة التحليلية والتفسيرية

بمعنى أن تركز مختلف وسائل الإعلام على الجانب التحليلي والتفسيري في المعالجة لقضايا البيئة بشكل عام، والتغير المناخي بوجه خاص، فتبتعد عن الطابع الإخباري، وتفسح المجال للتحقيقات التي تناقش وتحلل الأبعاد المختلفة لتلك الظاهرة، وتداعياتها، وتأثيراتها المختلفة على المنطقة العربية، وتناقش القضايا النوعية المرتبطة بتلك الظاهرة كالتمية المستدامة وآثرها على التوازن البيئي، وملوثات التربة وأنواعها وخطورتها وكيفية مواجهتها، وتجارب الدول في الاستفادة من المخلفات وتدويرها.. وغيرها.

- المحور السادس: مداخل مبتكرة لمخاطبة الجمهور

هنا ينبغي إطلاق عدة حملات، منها على سبيل المثال- حملات التوعية التي تستهدف توعية المواطن العربي بالقضايا والمشكلات البيئية، ودوره في الحد منها، ومكافحتها، وحملات التسويق الاجتماعي التي تستهدف بالأساس التسويق لأفكار ومبادرات من شأنها دعم جهود

التغير المناخي وتحديات الأمن المائي في المنطقة العربية الاستعداد للأزمات المائية بتنمية معارف علمية جديدة ووضع آليات لترجمتها لعمل

تغير المناخ هو تغيير في التوزيع الإحصائي لأنماط الطقس عندما يستمر هذا التغيير لفترة طويلة من الزمن (أي عقود إلى ملايين السنين). وقد يشير تغير المناخ إلى تغير في متوسط الأحوال الجوية في سياق ظروف متوسطة المدى للطقس. يحدث التغير المناخي بسبب عوامل مثل العمليات الحيوية، والتغيرات في الإشعاع الشمسي التي تتلقاها الأرض، والانفجارات البركانية. وقد تم تحديد بعض الأنشطة البشرية كأسباب رئيسية لتغير المناخ الحالي، والذي يشار إليه في كثير من الأحيان باسم الاحترار العالمي. ولا يوجد اتفاق عام في الوثائق العلمية أو وسائل الإعلام أو السياسات بشأن المصطلح الدقيق لاستخدامه للإشارة إلى التغيير الذي يحدثه الإنسان؛ يمكن استخدام "الاحترار العالمي" أو "تغير المناخ". تسبب التغير المناخي في حدوث تغيرات خطيرة في عدد من مناطق العالم، تلك التغيرات أدت إلى وجود اختلال في النظام البيئي والجيولوجي بالإضافة إلى تزايد الكوارث البيئية، الأمر الذي يهدد كلاً من الأمن الإنساني والبيئي. فازدياد ارتفاع مستوى سطح البحر، والانبعثات الحرارية، والتصحر، وتآكل التربة، وفقدان المياه الجوفية العذبة، يمثل الخطر الأكبر للدور الجزرية والمناطق الساحلية والصحراوية الجافة على وجه الخصوص. إذ نجد أن التغير المناخي يمثل السبب الرئيسي في فقدان التنوع الحيوي، وندرة الموارد الطبيعية، وتهديد النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، وانتشار الأمراض والأوبئة وتزايد معدلات الهجرة والتغير الاجتماعي.

د. محمود عزت عبد الحافظ

المواطنة العادلة لكل شخص الحق في قدر متكافئ من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية بما في ذلك ممارستها بفاعلية، بينما يُعدّ انعدام الأمن المائي تهديداً لها لأنه يقلل من تكافؤ الفرص الذي هو شرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. فلم يعد اعتبار الأمن المائي من ضمن قضايا ندرة المياه وما يتعلق بها من عجز الموارد المائية عن تلبية الطلب فقط، ولكن كنتيجة أيضاً لسياسات سوء إدارة الموارد المائية.

فالمياه في أنحاء كثيرة من العالم يعتبر الضحية الأولى للتغيرات المناخية، فمعظم دول المنطقة العربية تعاني من مشاكل مائية مختلفة بسبب التغيرات المناخية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ومن وجهة نظر مناخية بيئية، تمتد معظم المنطقة العربية عبر مناطق شبه قاحلة وجافة وصحراوية. وتتصف المنطقة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية بزيادة عدد السكان بشكل سريع، مما أدى إلى انخفاض حاد في نصيب الفرد من المياه. مما أظهر الحاجة الماسة والضرورية للتصدّي لأثار التغير المناخي على المياه،

ولقد تمّ النظر إلى الأمن المائي في الأساس على أنه الحالة التي يكون فيها عند كل شخص الفرصة أو القدرة على الحصول على مياه نظيفة وآمنة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكّن من أن يعيش حياة صحية وكريمة، وأن يكون له القدرة على الإنتاج، مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي تُوفّر المياه وتعتمد عليها في الوقت نفسه، بينما يؤدي انقطاع سبل الحصول على المياه إلى تعرّض البشر لمخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري أبرزها انتشار المرض وانقطاع سبل المعيشة. ويتفق هذا مع إعلان لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي نصّ على "حق الإنسان في المياه يجب أن يكفل للجميع إمكان الحصول على المياه بشكل كافٍ وآمن ومقبول وبسعر مناسب مع القدرة على الوصول إليها وذلك لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي". ووفقاً لهذا الإعلان فإن الحصول على المياه يُعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وفي المقابل، يُعتبر انعدام الأمن المائي انتهاكاً لمبادئ العدالة الاجتماعية والمواطنة إذ من المفترض أن تكفل

وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، يُشكل التغير الديموغرافي السريع والتصنيع المستمر ضغطاً على مصادر المياه الشحيحة في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يؤثر في التغير المناخي أيضاً مما يُفضي بدوره إلى زيادة استنفاد مصادر المياه العذبة في المنطقة. فقد أدى التطور غير المسبوق في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تغيرات ديناميكية في الإشعاعات وسطح الأرض واستهلاك الموارد. ونتيجة لذلك، تعاني المنطقة من ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر، وهو الأمر الذي يصاحبه انخفاض معدلات هطول الأمطار بنسبة ٢٠٪ وزيادة معدلات تركيز الغازات المسببة للاحتراس الحراري في الغلاف الجوي كما تشكل هذه التغيرات المناخية تهديداً كبيراً على الأمن المائي في المنطقة العربية ككل. وبالنسبة لمصر والعراق والسودان والتي تملك أعلى معدل للموارد مائية سنوية بين البلدان العربية، أكثر من ٥٠٪ من الموارد السطحية هي خارجية، مما يولد مزيداً من الضغوط على وضعها المائي. أما الجزائر ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال وسوريا وتونس واليمن تأتي في المرتبة الثانية من مجموع الموارد المائية، وهي بين ٥ مليار و ٣٠ مليار متر مكعب في السنة. ولدى بقية البلدان العربية موارد مائية تقل عن ٥ مليارات متر مكعب في السنة. وعلى رغم أن مجموع الموارد المائية الجوفية السنوية في المنطقة العربية يبلغ حوالي ٣٥ مليار متر مكعب، فإن أكثر من ٥٠٪ من المياه في شبه الجزيرة العربية هي مياه جوفية.

وتعتبر الموارد المائية السنوية للفرد مقياساً هاماً للوضع المائي في الدولة، فجميع الدول العربية تواجه وضعاً مائياً حرجاً، ما عدا العراق الذي لديه حصة مائية تزيد على ٢٩٠٠ متر مكعب للفرد في السنة. ولبنان وسوريا تواجهان حالياً إجهاداً مائياً (١٠٠٠ إلى ١٧٠٠ متر مكعب للفرد في السنة)، فيما تواجه بقية البلدان العربية شحاً مائياً (أقل من ١٠٠٠ متر مكعب للفرد في السنة).

ومع نهاية القرن الحادي والعشرين، يُتَوَقَّع أن يزداد تدفق الأنهار الواقعة في مناطق مرتفعة، بينما يميل التدفق من الأنهار الكبرى إلى الانخفاض. وعلاوة على ذلك، سوف يوسَّع ارتفاع مستوى سطح البحر مساحة المياه الجوفية المالحة، ما يؤدي إلى انخفاض في توافر المياه العذبة والنظم الأيكولوجية في المناطق الساحلية بالمنطقة.

إن التوقعات الخاصة بتغير المناخ، قد أظهرت أن دول عربية مثل الجزائر وتونس ومصر والمغرب وسوريا قد تواجه نقصاً

نتيجة تأثير تلك الظواهر على الكائنات الحية، وعلى الاقتصاد والأراضي، والطاقة، والإنتاج الزراعي، والصيد البحري والنهري، والنقل البحري والنهري والسياحة.

ومن المتوقع وفقاً لكافة التقارير الصادرة من المنظمات العالمية والإقليمية المختصة بشؤون البيئة والمناخ، بأن الموارد العالمية من المياه الصالحة للشرب سوف تخضع إلى ضغوطات غير مسبوق، وأن ارتفاع عدد السكان والتطور الاقتصادي سوف يؤديان إلى استغلال مُتزايد للموارد المائية. والمثال الأكثر دلالة على هذه الظاهرة التي تهدد الأمن المائي في منطقتنا العربية هو ما حدث في منطقة جغرافية أخرى بالقارة الآسيوية، وهو الاختفاء شبه التام لبحر آرال، في آسيا الوسطى، الذي كان يعد سابقاً البحيرة المالحة الرابعة الأكبر في العالم، وتصحَّرت في خلال ٤٠ عاماً ولم يعد سوى ١٠٪ من مساحة تلك البحيرة الأصلية بسبب استخراج المياه من المنابع التي كانت تنصب فيها.

التغير المناخي سبب فقدان التنوع الحيوي وندرة الموارد الطبيعية وتهديد النمو وانتشار الأمراض

وبشكل عام، فإن تداعيات النشاط البشري على الأنظمة الطبيعية وكذلك التحضر (أكثر من نصف السكان يعيشون في المدن)، وإزالة الغابات، والتنمية الفلاحية كان لها انعكاسات هامة على

خصائص الماء وكمياته. وجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تقع في نطاقها المنطقة العربية تضم ١٤ دولة من بين ٢٣ دولة تعاني من ندرة المياه على مستوى العالم حيث يقل توافر المياه فيها بمعدل ٦ مرات عن متوسط توافرها حول العالم وتقل نسبة مصادر المياه المتجددة فيها بمعدل ٢٪ عن بقية العالم. وتُصنّف دول مجلس التعاون الخليجي البحرين، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وعمان ضمن أكثر ١٠ دول معاناة من ندرة المياه. وتتفاقم أزمة المياه في المنطقة بسبب الانفجار الديموغرافي خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تُعد ضمن أعلى الدول في معدلات استهلاك المياه للفرد الواحد في العالم. وعلاوة على ذلك، يتوقع البنك الدولي بلوغ توافر المياه النصف للفرد بحلول عام ٢٠٥٠ مما يشير إلى عدم تمكّن معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تلبية الاحتياجات الحالية من المياه بصورة مستدامة. كما يَسْتَهْلِك القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي ٨٥٪ من المياه نتيجة لعمليات الري الكبير وبالرغم من نقص مصادر المياه؛ إلا أن أسعار مياه الري عادة ما تكون دون التكلفة بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود شركات الطاقة الفرعية في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يؤدي إلى عدم دفع أي رسوم لاستخدام المياه الجوفية نظير نقل المياه السطحية وضخ المياه الجوفية.

اختفاء شبه تام لبحر آرال في آسيا الوسطى التي كانت الرابعة الأكبر في العالم وتصحّرت في خلال ٤٠ عامًا ولم يعد منها سوى ١٠٪

٤- التفكير في الوسائل البديلة وتطويرها المستمر، ففي ظل المخاطر التي تُهدد الأمن المائي، تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي كافة إلى تحلية المياه لتلبية المطالب المتزايدة وعلى الرغم من تقدّم استخدام الوسائل المبتكرة لمعالجة انخفاض هطول الأمطار في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال عمليات تلقيح السحب للاستمرار على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد اعتماداً كبيراً على المياه المحلاة، هذا ويُذكر أنه توجد نسبة ٧٥٪ من المياه المحلاة في العالم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتركز ما يصل إلى ٧٠٪ من إجمالي هذه النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي ظل مواجهة الاستهلاك المتزايد بشكل مستمر، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي تشجيع تطوير الصور البديلة لمصادر المياه والطاقة مع الحفاظ على الموارد النادرة في سبيل تلبية المطالب المستقبلية بصورة مستدامة.

٥- زيادة جانب العرض من خلال تخفيض الطلب على المياه، فعلى سبيل المثال قد تجد بعض الدول أنوه من الأفضل استيراد بعض السلع الزراعية التي تتطلب كميات كبيرة من المياه. فتكون بذلك قد قامت عملية استيراد غير مباشرة للمياه في صورة سلع زراعية من دول أخرى قد تكون مصادر المياه فيها أكثر وفرة. وكذلك أيضاً خفض الطلب من خلال استبعاد بعض الصناعات المستنزفة للمياه وتخفيض استعمال الأسمدة الكيماوية في الزراعة إذ أنها تتطلب كميات كبيرة من المياه واعتماد أساليب حديثة في الري (مثل الري بالتنقيط) والاتجاه نحو الزراعات العضوية كون حاجتها إلى المياه أقل.

وخلاصة القول، فإن أردت دول المنطقة العربية الاستعداد الجاد لمواجهة أزمة مائية حادة، فسيكون السبيل هو ضرورة تنمية معارف علمية جديدة، وذلك لإدراك تطوّر الأنظمة المائية المتأثرة، ووضع أشكال جديدة للتعاون العلمي يجمع بين اختصاصات متعددة لاستيعاب تلك الأنظمة وتداعياتها المجتمعية، وبين إدماج المعارف الجديدة في البحث العلمي للاستجابة بأفضل شكل للاحتياجات البشرية، ووضع آليات أكثر فعالية لترجمة المعارف العلمية إلى عمل فعلي وفعال.

مائياً حاداً بحلول عام ٢٠٥٠م، وربما العراق وحده يُتوقّع أن يكون في وضع أفضل نسبياً.

ومما سبق نجد أن الوضع المائي في المنطقة العربية يهدد بضغط بيئية واجتماعية واقتصادية. وتلاحظ تأثيرات سلبية كثيرة لتغير المناخ على نظم المياه العذبة في دراسات حديثة. هذه التأثيرات ناتجة من الزيادات الملحوظة في درجات الحرارة والتبخّر ومستوى البحر والتساقطات.

استراتيجيات ومنهجية التعامل مع الأزمة

على الرغم من الصورة غير الوردية التي تم استعراضها أعلاه إلا أنه مازال بالإمكان التفكير في استراتيجيات ومنهجيات للتعامل مع تلك الأزمة لإيجاد الحلول لمواجهة تفاقم الاختلال المائي في المنطقة العربية وتجنب المخاطر التي يمكن أن تواجه الأجيال القادمة. فالمعانة ليست من نفاذ المياه ولكن هناك العديد من الدول أصبحت بالفعل تُعاني من نفاذ الوقت لحل مشاكلها المائية، سواء المعانة من نقص المياه أو الإجهاد المائي أو ندرة المياه.

وتتمثل نقطة البداية في محاولة الوصول إلى استراتيجيات تتعامل مع المياه باعتبارها مورداً نادراً أي بافتراض أسوأ الاحتمالات والعمل على هذا الأساس. كذلك اعتماد مفهوم الإدارة السليمة لموارد المياه مع تأمين وصولها إلى الجميع بقدر كبير من المساواة في الفرص بشكل المدخل العملي لنجاح هذه المعالجات. وعلى الدول العربية أن تحلل مواطن الضعف وأن تتبنى استراتيجيات تدفع إلى الصمود أي قدرة نظام ما على امتصاص الصدمات، والمواصلة في التجدد دون أن تتغير حالته.

١- التخلي وبمعدل سريع عن سياسات الدعم التي لازال يتم اعتمادها في بعض الدول العربية، فلا بد من إلغاء كافة أشكال الدعم التي تقدمها الدولة للأفراد لاستخراج المياه عبر تخفيض أسعار الكهرباء أو غيرها، كما لا يُمكن استمرار التعامل مع المياه باعتبارها سلعة مجانية. لذا لا بد من اعتماد استراتيجية عادلة لتسعير القيمة الفعلية للمياه في الدولة على ضوء درجة توافرها.

٢- إجبار أرباب الصناعات الملوثة للبيئة على ضرورة إصلاح وإزالة ما أحدثته تلك الصناعات من تلوث وفرض نظام قانوني قوي ونافذ للغرامات المالية والعقوبات الصارمة.

٣- الحفاظ على مصادر المياه الجوفية كمصدر بديل رئيسي وتنظيم استخدامه.

التعامل مع مخاطر الأوبئة التي تهدد الصحة العالمية: الاستجابة المطلوبة

كورونا حرب عالمية هبط بإجمالي الناتج العالمي ٤,٨٪ أي ما يعادل ٣,٦ تريليون دولار

تعتبر الصحة أهم ثروات البشر، فالصحة مهمة لأن الناس يولون أهمية كبيرة للعيش حياة طويلة خالية قدر الإمكان من أي اعتلال بدني أو عقلي. ويوضح خبراء اقتصاديات التنمية باستمرار الرابطة القوية بين الرفاهية والصحة، وهو ما يتضح على مستوى العالم، فالسكان في البلدان ذات الدخل الأكثر ارتفاعاً غالباً ما يتمتعون بمستويات أفضل من الصحة، مما يعتبر عادة نتيجة التغذية المتميزة وزيادة فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية التي يوفرها الدخل المرتفع. لعل من أوضح مؤشرات التقدم في الرعاية الصحية عبر البلدان وعبر العالم الزيادة الحادة التي تحققت في أعمار المواطنين. فعلى مدار العقود الستة الماضية، زاد متوسط العمر المتوقع عالمياً بأكثر من ٢٣ عاماً ومن المتوقع طبقاً لتوقعات شعبة السكان في الأمم المتحدة أن يزداد قرابة ٧ أعوام أخرى بحلول عام ٢٠٥٠م، و تعكس الزيادة المطردة في متوسط العمر المتوقع بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠١٠ م، حدوث هبوط حاد في معدلات وفيات المواليد والأطفال (فانخفض معدل وفيات المواليد عالمياً من ١٢٥ حالة وفيات لكل ألف مولود حي في عام ١٩٥٠ إلى ٣٧ حالة فقط في ٢٠١٠ م) وزيادة في طول أعمار البالغين. وقد تأرجح متوسط العمر المتوقع من ٢٥ إلى ٣٠ سنة طوال معظم تاريخ البشرية، ومن ثم فإن المكاسب الأخيرة والمتوقعة في هذا المجال تدخل في زمرة أكبر إنجازات البشرية.

د. توات عثمان

الإيولا و الملاريا والسل والإيدز والتهاب الكبد الفيروسي والإسهال وحمى الضنك و مؤخرًا فيروس كورونا (كما في ذلك الأشكال المقاومة للعقاقير من هذه الفيروسات) .

مخاطر تهدد الصحة العالمية رغم الإنجازات

شهدت الصحة العالمية تحسناً ملموساً في القرن الماضي، فقد تم القضاء على أشد الأمراض فتكاً بالإنسان كالجذري وشلل الأطفال أو تم احتواؤها وهناك نسبة كبيرة من سكان العالم يحصلون حالياً على المياه النقية ومستوى أفضل من خدمات الصرف الصحي، وتم اكتشاف الكثير من الأدوية القادرة على شفاء أو تحسين حالات صحية كثيرة كانت تتسبب في إعاقة أصحابها أو تؤدي بحياتهم منذ بضعة عقود فقط. ومع ذلك، لا تزال صحة الإنسان تتعرض لأخطار جسيمة، وهذا يبين أن أكبر صدمة تلقيناها على ساحة الصحة العالمية تتمثل في التفاوت الهائل بين إنجازاتنا وإخفاقاتنا وهو ما يظهر

ومع ذلك، فإن الانعكاسات الاقتصادية والمالية العامة لتحسن متوسط العمر المتوقع، ومغزى إطالة الأعمار بالنسبة للرخاء البشري، غير مؤكدة. ففي عام ٢٠١٣ م، توفي ٦,٣ مليون طفل قبل بلوغهم العام الخامس من العمر، مما يمثل تراجعاً في أعداد الوفيات من ٩٠ حالة وفاة بين الأطفال لكل ألف مولود حي في ١٩٩٠ إلى ٤٦ حالة وفاة في ٢٠١٣ م، ورغم أن هذا يمثل تحسناً كبيراً، فإن حتى هذا المستوى المنخفض من الوفيات في سنوات الطفولة المبكرة يسلط الضوء على ضعف كبير في النظم الصحية، إذ من الممكن منع حالات الوفيات في سن الطفولة المبكرة استناداً إلى قدر المعرفة المتاحة والتدخلات غير المكلفة نسبياً مثل التحصين باللقاحات.

ورغم أن امتداد العمر قد لا يعني دائماً تحسن مستوى المعيشة، فإن المكاسب المتحققة في متوسط العمر المتوقع هي مؤشر واعد بما يمكن تحقيقه في مواجهة الأخطار الصحية المزمنة والجديدة. ومن هذه الأخطار، الأمراض المعدية مثل

الدروس المستفادة من كورونا وإبولا يجب أن يتم تطبيقها في تحديد أهداف الصحة العامة على الصعيد الوطني و العالمي

وتحدث هذه الجوائح بتواتر مخيف وفي ظل السياسات الراهنة، فإن إحدى هذه الفيروسات، أو غيرها من العوامل المُمرضة، ستسبب في وقوع جائحة. ووفقاً لما ذكره الاقتصادي لورنس سامرز، فإن درجة الوعي بمخاطر الجوائح منخفضة للغاية، وينبغي أن يعرف كل طفل عن جائحة الأنفلونزا التي وقعت في عام ١٩١٨ م، وأودت بحياة ١٠٠ مليون نسمة من مجموع سكان العالم البالغ آنذاك ٢ مليار نسمة.

وعلى الرغم مما ورد في تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي ويعرّف الجوائح بأنها أحد أهم ثلاثة مخاطر في العالم، بجانب تغير المناخ والأزمات المالية، فإن معظم المناقشات والتقارير والرسائل الرسمية لا تولي اهتماماً بمخاطر الجوائح. ونتيجة لذلك، لا تحقق الحكومات تقدماً يذكر في سبيل الحد من المخاطر، رغم أن التدابير اللازمة معروفة وتكلفتها منخفضة - وتتطوي غالباً على تقوية نظامي الطب البيطري والصحة العامة لاكتشاف الفيروسات والسيطرة عليها. فالعدوى في نهاية الأمر لا تبدأ من فراغ، ففي البلدان النامية هناك عدد مذهل قدره ٢,٣ مليار من مسببات العدوى التي يحملها الحيوان وتؤثر على الإنسان سنوياً، فأعراض الماشية التي لا تتم السيطرة عليها والتعرض للعوامل المُمرضة من الحياة البرية قد تؤدي إلى عدوى واسعة النطاق لأن نظم الطب البيطري والصحة العامة الضعيفة لا تستطيع أن توقف الفيروسات البوابية وتسمح لها بالانتشار. ومن ثم تشكل السياسات بداية انتقال العدوى، فالإهمال المزمن للصحة البيطرية والبشرية العامة هو اختيار كارثي على مستوى السياسات وهو أيضاً الممارسة السائدة في معظم البلدان.

و الضرر الاقتصادي في هذا الشأن كبير، فالخوف، الذي قد ينتشر أسرع من المرض، يبدّل سلوكيات المستهلكين ودوائر الأعمال والحكومات. ورغم سرعة احتواء فيروس السارس في عام ٢٠٠٣م، فقد بلغ تكلفته ٥٤ مليار دولار، وهو ثمن حفزته الصدمات التي تعرضت لها ثقة الأعمال والمستهلكين. وتسببت فاشية إيبولا سنة ٢٠١٤م، في حدوث اضطرابات حادة للتجارة والإنتاج والرعاية الصحية في معظم البلدان المتضررة. وفي حالة جائحة كورونا-كوفيد ١٩ هذه السنة تتدفق آثار مماثلة على المستوى العالمي، وتكون نتائجها، حسب وصف العديد من التقارير، أشبه بوقوع حرب عالمية فهبوط إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٤,٨٪ هو نتيجة منطقية لمثل هذه الجائحة، ويعادل ٣,٦ تريليون دولار.

من تفشي فيروس كورونا - كوفيد ١٩ المستجد عالمياً مؤخراً. كما شهدت السنوات الأخيرة ظهور جوائح أخرى، مثل ظهور المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وفيروس إيبولا الطيور H5N1 و H7N9، و جائحة الإيبولا.

وقد هيمنت أنباء جائحة كورونا على أخبار الصحة العالمية خلال معظم الأشهر الأولى من هذه السنة، وهو أمر يمكن تفهمه نظراً لطبيعة فيروس كورونا المستجد المفزعة والمميتة، ولعدم وجود لقاح مضاد أو علاج في الوقت الراهن، بالإضافة إلى سرعة انتشاره وعلى نطاق واسع في ظل النظم الصحية الضعيفة والبطيئة في ردود أفعالها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية - الأمر الذي يزداد فداحة في ظل وقوع الأخطاء البشرية في التعامل معه.

و عادة ما تلقي الجوائح (الأوبئة المنتشرة عالمياً) عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على كاهل البلدان المتضررة وتتسبب في حالة من الذعر وتنتشر القلاقل السياسية والاجتماعية في المشهد العام الذي يتسم بالهشاشة بالفعل، وتجلب جائحة كورونا هذه السنة إلى الأذهان مقارنات مع غيرها من الأمراض المعدية القاتلة مثل الإيبولا، والجذري، وشلل الأطفال، و إنفلونزا الطيور، وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). قبل بداية وباء الإيبولا ٢٠١٤ م، نادراً ما كان معظم الناس، بما فيهم صناعات السياسات، يفكرون بشأن الجوائح (انتشار الأوبئة في أنحاء العالم) مما يفسر أسباب عدم إدارة مخاطر العدوى على النحو الملائم ووقوع أزمة كورونا هذه السنة أحسن مثال على ذلك بأي حال.

الفيروسات البوابية: مخاطر الجوائح المركبة و التكاليف الباهظة

لا يزال المجتمع العالمي يواجه أخطاراً جسيمة من جراء الأمراض المعدية، حسبما يتضح من أزمة الكورونا-كوفيد ١٩ الجارية، فلا يزال الوباء منتشراً إلى حد كبير، حيث بلغت الأضرار البشرية والاجتماعية والاقتصادية معدلات مرتفعة بالفعل، وإذا لم يتم احتواء الأزمة فسوف تتكرر الآثار الصحية والاقتصادية الضارة على المستوى العالمي في حالة طال أمده الجائحة.

و في حالة جائحة عالمية، مثلما يحدث حالياً، تبدأ العدوى بغتة ثم تزداد سوءاً نتيجة عدم إدراك السلطات والجمهور لمخاطر وانعكاسات انتشارها السريع. و حتى مع عدم انتشار فاشيات الأمراض حول العالم فإن تكلفتها قد تكون باهظة.

الاستجابة السريعة للحد من المخاطر الوبائية: التركيز على المستقبل

زادت أهمية الصحة العالمية بدرجة هائلة خلال العقدین الماضیین، مع شغل هذا الموضوع مكانة رئيسية كمؤشر وأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم الهجمات الكبرى السابقة والأخطار الوبائية المعاصرة على الصحة العامة عبر العالم، يجب ألا ننسى أن البشرية حققت إنجازات هائلة في الوقاية من الأمراض المعدية والتعامل معها. ويرجع جانب كبير من هذا التقدم لزيادة فرص الحصول على المياه النقية ومرافق الصرف الصحي، وتطوير اللقاحات الآمنة والفعالة واستخدامها على نطاق واسع، وتحقيق ثورة في عالم التشخيص والعلاج الطبي، وتحسين مستويات التغذية والتعليم والدخل. وكانت هناك مساهمات كبيرة أيضاً من النظم الصحية - وهي مزيج من جهود الأفراد، والقواعد التنظيمية والمؤسسات الرسمية، والممارسات غير الرسمية، وغيرها من الموارد - التي تلبى الاحتياجات الصحية للسكان. ومن النظم الفعالة بصفة خاصة تلك النظم التي تؤكد على الوقاية من الأمراض، وتهدف إلى توفير التغطية الشاملة للسكان، والقادرة على إجراء أعمال الرقابة لتقصي الأخطار الفعلية والمحتملة على الصحة العامة، مما يؤدي إلى تحسين السلوكيات الصحية ورفع المعايير الصحية ومستوى البرامج التدريبية، بالإضافة إلى المحافظة على العاملين في مجال الرعاية الصحية وتحفيزهم وتمكينهم.

ولا جدال أن الصحة هي أحد الجوانب الأساسية للرخاء، وهناك مسارات عديدة يمكن من خلالها تحسين وحماية الرفاهية البشرية، للأفراد والمجتمعات على السواء. ورغم الأخطار المستقبلية، فإن الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية تبرز بإنجازات كثيرة تجعل العالم أكثر صحة وثراءً ومساواةً وأمنًا. ولا يجب النظر للإنفاق على الصحة على أنه نفقات استهلاكية تشكل عبئاً على الموازنة، فهو استثمار في الإنتاجية، ونمو الدخل، والحد من الفقر.

ووفقاً لما ورد في مقال نشر في نوفمبر ٢٠١٣ في مجلة The Atlantic، حول أكبر ٢٠ ابتكاراً ساهمت أكثر من سواها في صياغة طبيعة الحياة الحديثة منذ اختراع العجلة قبل ٦٠٠٠ عام، فإن خمسة من هذه الابتكارات يرتبط مباشرة بالصحة، وهي البنسلين، وعدسات النظر، والتحصين باللقاحات، ونظم

وحتى إذا صدقت توقعات المتفائلين بأن احتمالات حدوث جائحة بشكل متواتر لا تتعدى نسبة ١٪ سنوياً، فإن المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي تبلغ ٣٦ مليار دولار سنوياً على امتداد قرن من الزمن، وينفق العالم حالياً قرابة ٥٠٠ مليون دولار سنوياً للوقاية من الجوائح، لذا من المؤكد أن إنفاق ٣٦ مليار دولار سنوياً سيكون أكثر من كاف للقضاء على الخطر، ومن ثم فإن زيادة مبلغ الإنفاق إلى هذا المستوى له ما يبرره.

ولحسن الطالع لا تكلف الوسائل الدفاعية من العوامل المُرضية إلا جزءاً يسيراً من هذا المبلغ، فقد خلصت دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن إنفاق ٣,٤ مليار دولار سنوياً سيرفع معايير أداء نظم الطب البيطري والصحة البشرية العامة في جميع البلدان النامية إلى معايير الأداء التي حددتها منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وتشمل هذه المعايير القدرة على الاكتشاف المبكر للعدوى، والتشخيص السليم، وسرعة وفعالية السيطرة عليها (لم تستوف أي من البلدان التي تعرضت لفاشية إيبولا في ٢٠١٤ م، لأي من هذه المعايير). وسوف تسيطر نظم الصحة العامة القوية على العوامل المرضية التي قد تتسبب في وقوع الجوائح، والأمراض الأخرى الخطيرة على المستوى المحلي. وتتضح هشاشة دفاعاتنا من واقع التحركات لمواجهة فيروس إيبولا الطيور H5N1 و H1N1، فقد شهد التمويل قفزة حادة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩م، مدفوعاً بزيادة الوعي بالمخاطر، لكنه انخفض بعد ذلك بشدة عندما توقف صناع السياسات عن إبداء الاهتمام، ونفس الخطأ ارتكب مع ظهور فاشية الإيبولا سنة ٢٠١٤م.

والتقلب في التمويل لا يرتبط بمستوى الخطر؛ فالخطر يزداد عندما تتخفف إمكانات الصحة العامة نتيجة لضوب التمويل المتاح بمجرد انتهاء الفاشية. وقد لا يكون الوقت كافياً للاستجابة السريعة في حالة ظهور جائحة جديدة، وهذا ما أظهرته جائحة كورونا-كوفيد ١٩ الحالية.

لذا تقتضي فعالية البنية الأساسية للدفاع توفير الدعم المطرد، حيث إذا لم تكن نظم الصحة العامة قوية في جميع أنحاء العالم، فإن التوقعات الأليمة تشير إلى أن الأوبئة الفاشية ستستمر في الانتشار من جراء التأخر في اكتشاف فاشية أحد الأمراض والعجز في السيطرة عليها، ولن تكون جائحة كورونا-كوفيد ١٩ الأزمة الأخيرة، ولا الأسوأ.

ممكن تقليل وفيات الطفولة المبكرة بقدر المعرفة
المتاحة والتدخلات غير المكلفة مثل التحصين باللقاحات

كما يجب زيادة إمكانات النظم الصحية وتوسيع نطاقها من خلال الاستعانة بنماذج جديدة لإجراء أعمال الرقابة الوبائية وكفاءة توظيف الأطباء والمرضى والصيادلة والعاملين في مجال الصحة المجتمعية والاستشاريين. وسوف يتعين تسويق جهود مختلف الأطراف المعنية والأطراف الفعالة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية وذلك لتجنب ازدواجية الجهود وضمان تبادل المعلومات المؤثرة، ووضع الأولويات على أساس قوي ومعقول، وتحقيق الكفاءة الفنية والاقتصادية. ويتعين التنسيق أيضاً لوقاية الصحة من انتقال تداعيات التقدم الاقتصادي والعولمة مثل حرية الحركة عبر الحدود، وتغير المناخ، والتصحر، والجفاف، والتلوث الغذائي والدوائي.

وعندما يتعلق الأمر باستراتيجيات الصحة، فإن مفهوم الحل الواحد الذي يناسب الجميع ليس له أساس من الصحة، نظراً للتباين الكبير بين البلدان من حيث البناء الاجتماعي والعادات والنظم السياسية والإمكانات الاقتصادية والموروثات التاريخية. فعلى سبيل المثال، من غير المقبول في بعض الخلفيات الثقافية أن يقوم الأطباء الذكور بتوقيع الفحص الطبي على النساء أو معالجتهم. وفي ثقافات أخرى تتوقع الأسر أن تشارك بفاعلية في تقديم الرعاية السريرية لمرضاهم.

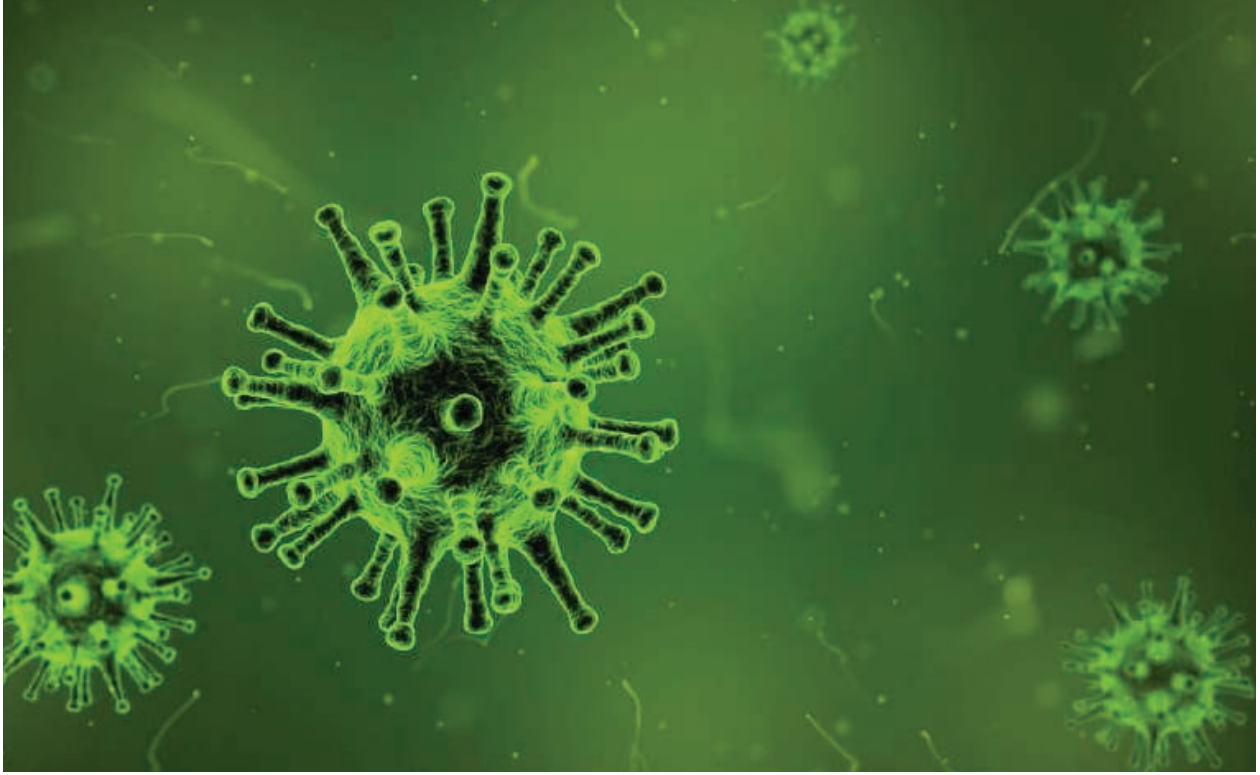
وللحكومات دور طبيعي في التدخلات التي تتسم بفعالية التشجيع على بلوغ مستويات تقديم الرعاية الصحية على النحو المحبذ اجتماعياً. وسوف يتعذر على الأسواق غير الخاضعة للتنظيم القيام بهذا الأمر لأسباب منها آثار انتقال التداعيات المصاحبة للأمراض المعدية وفي بعض الأحيان السلوك الانتهازي لمقدمي الخدمات الصحية من القطاع الخاص الذين يستخدمون معلوماتهم المتميزة ومكانتهم في الأذهان فيسبون استغلال المستهلكين بتقديم المشورة لهم بإجراء عمليات غير ضرورية ومكلفة.

و يجب أن تتسم أنشطة الوقاية والرصد المبكر والعلاج والرعاية من الفيروسات الوبائية -تحقيق التوازن بينه - بطابع مهم دائماً، كما يجب أن تحتل الوقاية من الجوائح صدارة المشهد في المستقبل، وذلك على الأرجح من خلال التوسع في برامج التحصين باللقاحات. ويمثل التقصي المبكر للأمراض عاملاً حاسماً لأن الأمراض التي تُكتشف مبكراً يسهل عادة علاجها وتقل تكلفتها. و ينبغي عند معالجة المرضى - وخاصة الأكبر سناً مع كثرة متاعبهم - مراعاة تفاعلات الحالة الصحية والأدوية ومن ثم تحويل التركيز من الشفاء إلى جودة الحياة. ويرجع أيضاً أن تضطر الحكومات إلى تحمل عبء أكبر بتقديم الرعاية طويلة الأجل والرفقة لكبار السن. وقد يؤدي الاستثمار في الصحة إلى تحقيق عائدات مجزية وتشجيع الملائة المالية، وخاصة إذا كان ذلك يحد من تكاليف الرعاية الصحية بالتركيز على الوقاية من الأمراض والتقصي المبكر لها، مما يساعد المواطنين على العمل لفترات أطول وبينتاجية أكبر.

الصرف الصحي. والابتكارات في مجال الصحة غزيرة، فالطب بالغ الدقة والمخصص لأفراد بعينهم، المعزز بالتقدم المحرز في اختبارات الجزيئات والجينات الوراثية، يفتح المجال أمام فرص جديدة للتنبؤ بالأمراض وعلاجها على المستوى الفردي. والابتكارات التكنولوجية، مثل إنتاج اللقاحات والأدوية الجديدة أو المتطورة والكائنات العضوية المعدلة وراثياً تبشر بالنجاح في منع الإصابة بالأمراض ومعالجتها. ومع قدوم عصر الصحة الرقمية، بما في ذلك العلاج الطبي عن بعد، والمجسات التي يمكن ارتداؤها، والملفات الطبية الإلكترونية، و الانفراجات التي تحققت في قدراتنا لتحليل كميات كبيرة من البيانات، والأساليب الجديدة لنقل المعلومات والتوصيات الصحية، تفتح المجال أمام فرص جديدة ومثيرة لتوفير الرعاية الصحية عالية الجودة بتكلفة منخفضة. كذلك، فإن الأجهزة التشخيصية والمساعدة العلاجية الجديدة تفتح المجال أمام فرص مماثلة.

غير أنه يتعين التعامل مع العديد من المشكلات قبل أن تبدأ وعود هذه الابتكارات في التحول إلى حقيقة بالكامل في أنحاء العالم. ولتحقيق هذا الهدف سوف يتعين توافر القوة المالية والإرادة السياسية والتعاون بين العديد من الأطراف المعنية والأطراف الفاعلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة، ووسائل الإعلام، والدوائر الأكاديمية، والمجتمع الطبي، والإدارات الحكومية في قطاع الصحة والقطاعات ذات الصلة، داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان المختلفة.

وسوف يتطلب تنفيذ بعض الحلول ببساطة توفير الموارد اللازمة لتمكين مقدمي الرعاية الصحية من الاستفادة بصورة أفضل من المعرفة المتاحة حول كيفية تطوير الصحة. وسيطلب تنفيذ حلول أخرى تشييد البنية التحتية اللازمة لتوفير الصرف الصحي، ومياه الشرب، وخدمات النقل والاتصالات والتعليم والطاقة وهي جميعاً مكونات مهمة في توفير وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية ذات الجودة العالية، غير أن هناك حلول أخرى ستتطلب اعتماد سياسات وترتيبات مؤسسية جديدة لتشجيع الناس على إجراء تغييرات إيجابية في أسلوب الحياة وتشجيع ابتكار دوائر الأعمال في تصميم المنتجات الداعمة للصحة وإيصالها للمواطنين مثل اللقاحات والأدوية وكذلك الخدمات مثل الفحوص الطبية، ورسائل التوعية بالصحة العامة. ويجب أن تستمر جوانب التقدم العلمي في دعم العمليات المؤدية إلى هذه المنتجات وسلاسل العرض والتصدي للتحديات الهائلة التي تفرضها المخاطر الصحية الناجمة عن أمراض مثل فيروس كورونا الحالي، والإيبولا؛ وداء الشيكونغونيا وهو عدوى فيروسية تنتقل عن طريق البعوض، وتتسبب عادة في الإصابة بالحمى وآلام المفاصل؛ وفيروس MRSA (العنقوديات الذهبية المقاومة للميثيسيلين) وغيره من أشكال العدوى المقاومة للمضادات الحيوية.



بهدف تحسين مستويات الفقر والتعليم والصحة وما تلاها من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ورغم أن هذه الأهداف ليست ملزمة قانوناً فإنها تتمتع بشعبية كبيرة نظراً لإقرارها من ١٩٤ بلداً عضواً في الأمم المتحدة. كذلك يمكن استخدام هذه الأهداف في المساءلة لأنها مقاسة بالفعل ومعلن عنها. ورغم أنه من غير الممكن وضع تقديرات دقيقة لمدى مساهمة الأهداف الدولية للتنمية في التحسينات المدخلة على الصحة العالمية، فقد أدت هذه الأهداف على ما يبدو إلى تركيز انتباه المجتمع الإنمائي الدولي على قضايا الصحة وحفزت زيادة الإنفاق على الصحة، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل.

يجب أن تظل الصحة في مركز الصدارة بالتأكيد في جدول أعمال الاستجابة لما بعد القضاء على فيروس كورونا-كوفيد١٩ المستجد، رغم أنه لم يتم بعد توضيح طبيعة الهدف الجديد (أو الأهداف) وبؤرة تركيزه ومؤشراته الملموسة، لكن من الأمور التي يجدر الاهتمام بها بصفة خاصة، التركيز على الإجراءات والمدخلات وعوامل الخطر وليس النتائج الصحية؛ والدروس التي يستخلصها المجتمع العالمي من انتشار الفيروسات الويائية مثل كورونا وإيبولا، يجب أن يتم تطبيقها في تحديد مجموعة جديدة من الأهداف للصحة العامة على الصعيد الوطني والعالمي.

ويتعين تعزيز حوكمة الصحة العالمية، أي البنيان المتنامي والمتشعب وتفاعل المؤسسات التي ينصب تركيزها على الصحة العالمية، من أجل تشجيع الشفافية والمساءلة والكفاءة واتساع نطاق المشاركة الفعالة والمنسقة بغية التعامل مع المجموعة المتشابكة من مشكلات الصحة الوطنية وحلولها.

وقد ظلت منظمة الصحة العالمية لفترة طويلة حجر الأساس لحوكمة الصحة العالمية. لكن هناك أشكال جديدة وملحة من الشراكات العالمية ظهرت في السنوات الأخيرة، مثل منظمة التحالف العالمي للقاحات والتحصين GAVI المعنية بزيادة فرص الحصول على التحصين في البلدان الفقيرة، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لتمويل أنشطة الوقاية والعلاج. غير أنه يتعين توفير آليات جديدة أيضاً لتشجيع مزيد من جهود الرقابة على الأمراض والتحرك لمواجهتها في الوقت المناسب وبفعالية، وتبادل المعلومات على المستوى الدولي، وتشجيع وضع معايير الملكية الفكرية التي تضمن توفير الحوافز المالية الملائمة للقطاع الخاص، وخاصة شركات الأدوية، لإجراء البحوث والتطوير مع الحفاظ على القدر الملائم من المرونة للتعامل مع الاحتياجات الصحية الطارئة للفقراء.

ومن الأمثلة الرائعة للحكومة السليمة في الصحة العالمية الأهداف الإنمائية للألفية، التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ م،

* أستاذ محاضر - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
جامعة الجزائر 3

دور الإعلام في التوعية بمخاطر فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) تشجيع بحوث الإعلام للأوبئة والأمراض و إعداد خطط حملات طب الأزمات

ثنائية الإعلام والصحة تمثل قاعدة لتأسيس الوضع الصحي السليم، فالصحة مطلب إنساني والإعلام هو الوعاء الملائم الذي يساهم في الترويج لهذا المطلب والتأكيد عليه، فعالم اليوم هو عالم الثورة الإعلامية وأصبح الإعلام ملازمًا لنا في حياتنا، والمؤسسات الصحية أصبحت تعتمد على وسائل الإعلام كأوعية تحمل رسائلها إلى جمهورها فالإعلام هو الوسيط الأهم في تشكيل الرأي العام ونشر الوعي وبناء الاتجاهات بصورة أسرع وأوسع وتأثير أقوى. ونعيش اليوم في عصر المعلومات، وتبرز الحاجة إلى وسائل إعلام لنقل ونشر هذه المعلومات، إذ يعتمد المجتمع المعلوماتي المنظم على الاتصالات الفورية، عبر الإذاعة والتلفزيون وغيرها، ومع تعدد أساليب وسائل الإعلام، أصبحت تلعب دورًا مهمًا في المجتمعات الحديثة، كما هي وسيلة فعالة لنشر المعلومات وتوجيه الإرشادات والتعليمات والنصائح والأخبار والبلاغات. وتؤثر وسائل الإعلام على الجمهور بمجموعة وظائف هي "رقابة البيئة" وربط أجزاء المجتمع وعلاقتها بالبيئة، ونقل الميراث الاجتماعي، إضافة إلى التعزيز، والمساندة، والتعليم والإعلان، وتسهم وسائل الإعلام في ضبط السلوك وتعديله وتحويره وتحسينه، أو تثبيته، شريطة أن تكون الرسالة الإقناعية متناسب مع مصالح واحتياجات وقيم ومعتقدات محددة.

د. وليد خلف الله محمد دياب

المعلومات واكتساب السلوك والتصرفات، والتوجيه والإرشاد والتوعية والوقاية من سلوكيات غير مرغوب فيها. ولما كانت قضية انتشار وباء فيروس كورونا في العالم أجمع، وتبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أثرت سلبيًا على المنطقة والعالم، وكان يجب التركيز على تناول الإعلام الخليجي بمختلف اتجاهاته وباء فيروس كورونا المستجد بالتغطيات الصحفية كظاهرة تحظى باهتمام وسائل الإعلام، لذا تصدى هذه الدراسة في معرفة دور الإعلام الخليجي في نشر الوعي التثقيفي والصحي نحو الأمراض والأوبئة من حيث تناولها كافة أشكال التغطية ومعرفة حدود إمكانيات وسائل الإعلام الخليجية وتأثيراتها في الجمهور للحد من انتشار فيروس كورونا وفق الأسس والأساليب العلمية الدقيقة.

• وفيما يتعلق مشكلة الدراسة: لوسائل الإعلام أهمية ودور فاعل وحيوي في تشخيص المشكلات والأوبئة التي يتعرض لها المجتمع الخليجي وإمكانية تعاون هذه الوسائل مع المؤسسات

وهذا ما جعل الدول الكبرى تنفق على وسائل الإعلام أموالاً كبيرة لأهميتها وتأثيرها في مخاطبة شرائح اجتماعية واسعة وفي مجالات متعددة، ومن بينها مجال التعامل مع الأمراض والأوبئة، ومن أجل هذا الغرض، يأتي موضوع هذه الدراسة المتمثل في دور الإعلام في التوعية والوقاية من الأمراض والأوبئة، ومنها فيروس كورونا المستجد.

ورغم تقدم البشرية وتطورها، ومسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي، توجد بعض الآثار السلبية لهذا التقدم، ومنها ظهور الأوبئة والأمراض الفتاكة كالظاهرة الموجودة الآن وهي وباء فيروس كورونا، وصارت هذه الظاهرة تحتل المرتبة الأولى في مصاف المخاطر التي تهدد كيان المجتمعات، فهي تحتل المرتبة الأولى في أسباب الوفيات بالعالم حاليًا.

كما تركز هذه الدراسة على خطورة ظاهرة وباء فيروس كورونا في منطقة الخليج العربي تحديداً واختلاف خصائصها، ودور الإعلام في مواجهتها والتقليل من مخاطرها لما له من دور رئيسي في حياة الأفراد والجماعات، ويتمثل في نقل وتبادل

ويعد المنهج الوصفي مناسباً لمثل هذه الدراسة لمعرفة مدخلات المشكلة ومخرجاتها بدءاً من عرض الأسباب لمعرفة نتائجها وإمكانية وضع الحلول المناسبة لها، ولا بد هنا من التوضيح أنه من الضروري في البحوث الإعلامية أن يقدم الباحث ووفق منهجية البحث العلمي مادة إعلامية منشورة في جرائد أو مجلات أو تبث عبر الإذاعة أو التلفزيون، بعد تحديد مدة معينة أو فن معين من الوسيلة التي يختارها الباحث وبما يتناسب مع اشتراطات البحث ومجالاته ويتم تحليل مضمونها وفق خطوات علمية لمعرفة مدى التركيز على هذه القضية أو تلك، وبما ينسجم مع عنوان البحث المراد دراسته وحل مشكلته، ووفقاً لأهمية موضوع البحث وعلاقته بصحة المجتمع وسلامة طاقاته البشرية، فقد ارتأينا أن تكون عدد من وسائل الإعلام عبر مواد معينة متخصصة بقضية فيروس كورونا وكيفية توعية الجماهير لخطورتها ولنتائجها السلبية، فقد استخدم الباحث تحليل مضمون عدد من هذه الوسائل واستعانته الدراسة بالمنهج السردى والمكتبى-التأصيلي-الكمي.

● أهمية الإعلام في نشر الوعي التثقيفي نحو الأمراض والأوبئة والحد من انتشارها: الصحة مطلب إنساني واجتماعي نسعى لتحقيقه أفراداً ومجتمعات ودولاً، وتعد الصحة السليمة أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى المجتمعات لتحقيقها في سبيل توفير تنمية اجتماعية شاملة، وهي إحدى أهم المعايير الرئيسية التي تضعها المنظمات والهيئات الدولية لتحديد درجة الرفاه الاجتماعي لأي من المجتمعات.

وكون التثقيف الصحي أداة لتعزيز الصحة وأحد العوامل المهمة لمساعدة الإنسان على التمتع بها وحجر الزاوية في التغيير الإيجابي لسلوك الأفراد والمجتمعات. فتعد عملية التثقيف إحدى المهام التي يتوقع من وسائل الإعلام القيام بها وعليه لا بد من التركيز على التثقيف الصحي وجذب الانتباه لإحداث التوعية لدى الفرد والمجتمع. فمهمة الإعلام تتضمن تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات الصحية السليمة، ثم توظيف الأساليب الإقناعية ليقوم الأفراد بتغيير اتجاهاتهم وسلوكياتهم وتبني أنماط سلوكية جديدة تتفق والمعلومات الصحية السليمة المقدمة لهم.

الحد من انتشار الفيروس في الخليج العربي

وفي التسلسل الزمني لدخول الفيروس في دول مجلس التعاون، أعلنت الإمارات في ٢٩ يناير ٢٠٢٠م، تسجيل أول إصابة

الأخرى ذات العلاقة لمعالجة هذه المشكلات وستتضح مشكلة هذه الدراسة في تحديد دور وإمكانيات وسائل الإعلام الخليجية وتأثيراتها في الجمهور للحد من انتشار فيروس كورونا وفق الأسس والأساليب العلمية الدقيقة.

● وعن أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى وضع قواعد وأسس رصينة يمكن أن تتبعها وسائل الإعلام من أجل تجاوز المشكلات المجتمعية قدر الإمكان عبر التوعية والتثقيف والإرشاد والتوجيه ووفق إعداد علمي صحيح لمواد ومضامين مقنعة ومؤثرة في الجمهور المتلقي وصولاً إلى مجتمع سليم ومعافى وتهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أهداف الإعلام الخليجي حول الأمراض والأوبئة العصرية (فيروس كورونا المستجد نموذجاً).
- تحديد دور الإعلام الخليجي وأهدافه في التوعية والوقاية من الأمراض والأوبئة.
- معرفة الاستراتيجيات الإعلامية الخليجية في التوعية والوقاية من الأمراض والأوبئة.
- حدود إمكانيات وسائل الإعلام الخليجية وتأثيراتها في الجمهور للحد من انتشار فيروس كورونا وفق الأسس والأساليب العلمية الدقيقة.
- الوصول إلى أبرز التوصيات التي يمكن أن تقدمها وسائل الإعلام الخليجية في التعريف بالأوبئة العصرية ونشر آلية الوقاية منها.
- تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات، نوجزها فيما يأتي:
- ما أهداف مضمون الإعلام الخليجي حول الأمراض والأوبئة العصرية (فيروس كورونا المستجد نموذجاً)؟
- دور الإعلام الخليجي وما أهدافه في التوعية والوقاية من الأمراض والأوبئة.
- الاستراتيجيات الإعلامية الخليجية في التوعية والوقاية من الأمراض والأوبئة.
- حدود إمكانيات وسائل الإعلام الخليجية وتأثيراتها في الجمهور للحد من انتشار فيروس كورونا وفق الأسس والأساليب العلمية الدقيقة.
- أبرز التوصيات التي يمكن أن تقدمها وسائل الإعلام الخليجية في التعريف بالأوبئة العصرية ونشر آلية الوقاية منها.

يقع على عاتق الإعلام المسؤولية بالتعاون مع المؤسسات المعنية

لتنفيذ خطط إنقاذ المجتمع من الأوبئة وفق خطط التنمية الوطنية

أهمية الحملات الإعلامية في التوعية والإرشاد والتوجيه نحو الأمراض والأوبئة:

يقع على عاتق الإعلام مسؤولية كبيرة بالتعاون مع المؤسسات المعنية لتنفيذ خطط وبرامج تتقذ المجتمع من الأوبئة، وأيضاً وفق ما يتناسب مع خطط التنمية الوطنية التي وضعت للارتقاء بالمجتمع اعتماداً على مضامين مؤثرة لإظهار الصورة المتكاملة وتهيئة الأجواء لتقبل الرسالة الإعلامية عبر كافة الوسائل وبشكل منهجي وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بقيادات إعلامية مؤهلة وذات خبرة وكفاءة وتأهيل علمي تصقله الممارسة عندها تكون النتيجة تشخيصاً صحيحاً لأسباب المشكلات وظروف انتشارها وإمكانية معالجتها والوقاية منها.

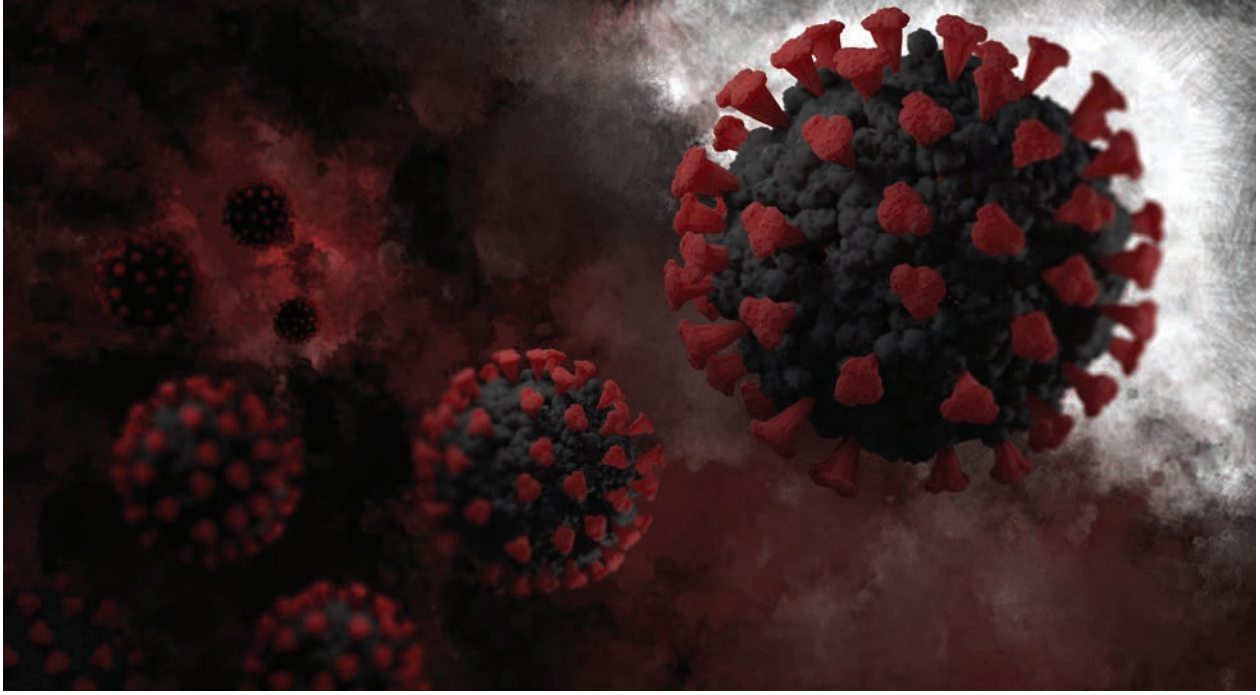
ولا بد من الإشارة الى أن أجهزة الإعلام تعمل بفاعلية ونجاح ويتوافق وتزامن وتعاون مع مؤسسات أخرى عديدة من مؤسسات حكومية مثل المدارس والمعاهد والجامعات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والأمنية والقانونية ومنظمات المجتمع المدني المساندة للعمل الحكومي، ويجب أن تتواصل هذه النشاطات بجهد وليست مجرد تغطية وقت، وتعد الحملات الإعلامية الأكثر نفعاً وإيجابية لتغطية مثل هذه القضايا، لما لها من تأثير علي حياة المواطنين وفق ما نعبه بمفهوم الحملات من تكثيف مدروس ومخطط له لمضامين ومواد تقدم عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون إزاء قضية ما أو مشكلة ما يعاني منها المجتمع اعتماداً على أساليب فنية مؤثرة ومقنعة وبما يتناسب مع طبيعة كل وسيلة، ويذكر المتخصصون في هذا الجانب أن نجاح الحملات الإعلامية يتأتى من دقة إدارة تلك الحملات أثناء مواجهة الأزمات والمشكلات وتأتي الحاجة هنا إلى مضاعفة الجهد الإعلامي بهدف تنمية التوعية بشأن موضوعات محددة لتجاوز تلك الأزمات، وتبرز هنا إمكانية المخطط الإعلامي في خلق إدارات موازية للإدارات الإعلامية المتواجدة في الأجهزة المتخصصة كالصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية.

إن مهمة الإعلام الأساسية هي إنسانية لا تختلف عن مهن إنسانية أخرى كالطب والصيدلة والتعليم والمحاماة، ومن الضروري تطويعها بالأشكال التي تثير انتباه الجمهور إذ يتابع الجمهور الوسيلة الأكثر جدية وموضوعية وصدقية والتي تقدم مادتها بأساليب جذابة ومشوقة بعيداً عن إثارة العواطف والزواجب لمجرد الإثارة بل يجب أن يكون الهدف أسمى كي لا تكون أدوات الإعلام مدمرة بل بناءة تساعد في تجاوز المشكلات وتنهض بالمجتمع وهو ما يجب اعتماده في التصدي لظاهرة فيروس كورونا.

لعائلة صينية قادمة من ووهان الصينية، ثم سجّلت البحرين في ٢٤ فبراير ٢٠٢٠م، أول حالة إصابة لمواطن كان قادمًا من إيران، ثم أعلنت سلطنة عمان عن أول حالة إصابة لمواطنة قادمة من إيران، وحظرت سفر مواطنيها إلى إيران، وفي اليوم نفسه، سجّلت الكويت أول حالات إصابة لخمسة أشخاص، كانوا قادمين من مدينة مشهد الإيرانية، ثم توالى الإصابات وأعلنت وزارة الصحة الكويتية بأن إيران هي مصدر جميع الإصابات المسجلة في الكويت، على إثر ذلك حظرت الحكومة الكويتية السفر إلى إيران، وطبقت الحجر صحياً على كل القادمين منها. وفي ٢٩ فبراير ٢٠٢٠م، أعلنت قطر عن أول إصابة لمواطن قطري عائد من إيران.

إثر هذه التطورات، أصدرت وزارة الخارجية السعودية في ٢٧ فبراير ٢٠٢٠م، بياناً أعلنت فيه تعليق الدخول إلى المملكة لأغراض العمرة وزيارة المسجد النبوي الشريف مؤقتاً، وتعليق الدخول بالتأشيرات السياحية للقادمين من البلدان التي أصبح انتشار فيروس كورونا فيها يشكل خطراً، وقد وصفت الخارجية السعودية هذه الإجراءات بأنها احترازية استباقية لمنع وصول فيروس كورونا إلى الأراضي السعودية، وقد لقي قرار السعودية، بتعليق العمرة مؤقتاً ترحيباً من الدول والمنظمات العربية والإسلامية، وقالت منظمة الصحة العالمية بأن القرار: سيُمكن الحكومة السعودية من تطبيق إجراءات مستدامة للوقاية من المرض ومكافحته وحماية الحشود في أثناء هذا الموسم المهم، كذلك قرّرت دول مجلس التعاون تعليق السفر فيما بينها باستخدام البطاقة المدنية، لكي تستطيع اكتشاف سجل الرحلات الدولية لمواطنيها، وإن كانوا قد تواجدوا في دول يتشتر فيها الفيروس.

وأجلت السعودية جميع مواطنيها من الصين في ٢ فبراير ٢٠٢٠م، ولم تُسجّل على أراضيها حتى تاريخ ٢ مارس ٢٠٢٠م، أي حالة إصابة، عدا حالة واحدة لمواطن سعودي، كانت قد سُجّلت حالته خارج السعودية ضمن المصابين في البحرين القادمين من إيران، وعاد في ٢ مارس ٢٠٢٠م، إلى السعودية عبر البحرين، بينما وصلت أعداد المصابين المؤكدين حتى ٢ مارس، في الكويت إلى ٥٦ حالة، وفي قطر إلى ٨ حالات، وفي البحرين إلى ٤٧ حالة، ما دفع الحكومة البحرينية إلى تعليق الدراسة لمدة أسبوعين، ودعت مواطنيها إلى عدم السفر إلى دول انتشر فيها الفيروس، مثل إيران، إيطاليا، تايلاند، سنغافورة، ماليزيا وكوريا الجنوبية. وفي الإمارات، وصلت أعداد المصابين إلى ٢١ حالة. وفي سلطنة عُمان، أعلنت وزارة الصحة عن تماثل حالتين مصابتين بالفيروس للشفاء من بين ست حالات إصابة مؤكدة.



المشكلة ومعالجتها لضمان تواصل التوعية وبشكل خاص ما يوجه إلى الجمهور والشباب تحديداً .

- إبراز مبدأ حب الوطن وتقديته من الشوائب والممارسات غير الأخلاقية والتي تعكر أمنه وسلامته وصحته .
- كيفية تصدي الإعلام الخليجي للأمراض والأوبئة العصرية (وباء فيروس كورونا المستجد أنموذجاً):

يمكن توضيح كيفية تصدي الإعلام الخليجي للأمراض والأوبئة (وباء فيروس كورونا المستجد) وفق اتجاهين رئيسيين يرتبطان بطبيعة هذه الظاهرة وهما: الاتجاه الوقائي، والاتجاه العلاجي.

أولاً: الاتجاه الوقائي إذ تسعى الموضوعات الصحفية بتحقيق الأهداف التي تؤدي في مجموعها إلى وقاية الفرد من وباء الفيروس وهنا تأتي ضرورة اتباع ما يأتي:

- التعريف بأضرار وباء فيروس كورونا على صحة المواطن عن طريق عرض النماذج والأمثلة التي تعرضت للوباء حسب إمكانيات كل وسيلة فالصحف تهتم بالإحصائيات والبيانات والأرقام التي تؤكد مدى الضرر بالإضافة إلى تأثير الصورة الفوتوغرافية والصورة المتحركة والألوان وما يصاحبها من مؤثرات، وفي التلفزيون يمكن أن يعطي تأثيراً كبيراً إذا ما أحسن استغلال العرض، وفي وسائل الإعلام الجديدة كالفيديو بوك والمواقع الإلكترونية سرعة استخدام المعلومة وتداولها .

ولنجاح عمل وسائل الإعلام الخليجية في إقناع المتلقي ومكافحة وباء فيروس كورونا يجب اتباع ما يأتي:

- ضرورة تقديم مواد وبرامج رصينة وعلمية في وسائل الإعلان، ووسائل التواصل لتعريف المتلقي بخطورة وباء فيروس كورونا .
- أن تكون هذه المواد مشوقة جذابة ضمن الفنون الصحفية والإذاعية والتلفزيونية جميعها .
- إبراز الآراء العلمية المتخصصة للأطباء وعلماء علم النفس والاجتماع والقانون لتوضيح أسباب انتشار هذه الظاهرة وإبراز نتائجها المدمرة.
- التركيز على فن الإعلانات المستمرة ذات المضامين المؤثرة بالوسائل الإعلامية كافة للتأثير والإقناع في محاولة تساعد على زيادة الوعي لتجاوز هذا الوباء الخطير، ومن الأفضل يكون الإعلان عبر حوار تمثيل مشوق وبلغة بسيطة ومفهومة تجذب انتباه المتلقي وتثير اهتمامه ومتابعته كون الإعلان المتكرر والسريع يأتي بنتائج إيجابية من حيث ترسيخ الآراء والأفكار وغرس القيم والأخلاقيات الفاضلة.
- أهمية اختيار إعلاميين متخصصين من الكتاب والمحرفين ومقدمي البرامج والمذيعين والمخرجين والفنيين من ذوي الاختصاص والخبرة والممارسة للتعامل مع هذه الأوبئة الفتاكة ومعالجتها إعلامياً بشكل فعال .
- ضرورة التواصل والاستمرارية في تنفيذ البرامج والمواد والمضامين عبر وسائل الإعلام دون انقطاع حتى بعد تجاوز

ثانياً: الاتجاه العلاجي والذي يبدأ من الاعتراف بوجود الظاهرة وانتشارها بين عدد من المواطنين وبالنتيجة فإن وسائل الإعلام الخليجية تتدخل في مرحلة العلاج عن طريق القيام بالأدوار الآتية:

- أهمية إبراز روح المواطنة والانتفاء لكافة الأفراد الذين وقعوا في مصيدة فيروس كورونا وقبول المجتمع لهم والترحيب بدورهم بعد مرحلة الشفاء من الفيروس .
- تثقيف المجتمع بكل فتاته وشرائحه على تقديم المساعدات لمرضى فيروس كورونا ليتجاوز مرحلة العلاج.
- الإشادة بالمصحات والمستشفيات التي تستقبل مرضى فيروس كورونا وتساعدهم وإبراز مجانية العلاج.
- متابعة الرعاية الاجتماعية والنفسية للأفراد بعد شفائهم وهو جانب مهم كي لا يتعرضوا للنكسات ويعاودون الاقتراب من المرض مرة أخرى.

خاتمة:

يتضح مما تقدم أن للإعلام دوراً فعالاً وحيوياً في معالجة الأمراض والأوبئة العصرية التي تنتشر في المجتمع بالتعاون مع المؤسسات الأخرى لدعم خطط التنمية البشرية ونشر ثقافة حب الوطن والتزام المواطن بسلامة مجتمعه وتجنب السلوكيات والممارسات المشينة كون الوباء شر ويدمر الإنسان ويقتله، إذ يؤثر هذا الفيروس في نشاطه وإنتاجه ما يعيق عملية البناء والتطوير التي يسعى إليها المخلصون في المجتمع، ووفق ذلك تعمل وسائل الإعلام بصيغ علمية رصينة تهدف إلى نشر مواد مقنعة ومؤثرة من أجل التثقيف والتوجيه بضرورة التعامل مع هذه الأوبئة وتجاوزها خدمة للمصلحة الوطنية والحفاظ على الأمن الوطني والأمن الصحي للمجتمعات بشكل عام وللمجتمع الخليجي والعربي بشكل خاص.

وتوصي الدراسة بعدد من النقاط منها: تشجيع البحوث الإعلامية حول إعلام الأوبئة والأمراض والاستفادة منها في إعداد الخطط الإعلامية بطب الأزمات والأوبئة المستجدة، وإعداد دورات تدريبية منظمة وجادة لمنسوبي القطاع الصحي والإعلامي والأمني في مجال (طب الكوارث والأزمات والأوبئة العصرية)، وإمكانية الاستفادة من الكوادر المتخصصة بالقطاع الصحي من أبناء الوطن من الذكور أو الإناث للمساهمة في الإعداد والتخطيط للبرامج الصحية المتعلقة بالتثقيف الصحي عبر وسائل الإعلام المختلفة ممن تتوافر لديهم الخبرات الإعلامية المطلوبة لبرامج التثقيف الصحي بوجه عام ووضع الضوابط المحددة للنشر الإعلامي للمعلومة الصحية، وكيفية التعامل مع المعلومات الصحية الخاطئة التي تنشر بطرق غير رسمية.

- التوعية: توعية الجمهور بالحدود المنطقية للوباء وبالمظاهر النفسية والمرضية وبالذعر الذي يرافق الوباء هي الخطوة الأولى التي يجب على المعنيين (الأطباء ووسائل الإعلام) اتخاذها، وبذلك يساعد الجمهور على تخطي خوفه من المجهول (الوباء) وتخطي حالة ترقب الوباء والتصرف الملائم حيال وقوعها وعلى وسائل الإعلام أيضاً عدد من الخطوات في هذه النقطة وهي:

- تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات والأهداف والممارسات الخاصة بطب الأوبئة والأمراض الفتاكة كفيروس كورونا، وتقديمها بلغة واضحة وسهلة، يتم بثها في توقيت مناسب وبذلك تحقق الوظيفة الإخبارية التي تعد إحدى وظائفها الرئيسية، وحتى لا يكون مجال لانتشار الشائعات وافتقاد الثقة.

- التفاعل الإعلامي مع الجمهور والردود على استفساراته وعدم تركه للشائعات والمخاوف.

- عقد مؤتمرات وإصدار نشرات صحفية متتالية لتعريف الجمهور بالأحداث أول بأول.

- استخدام الصفحات الرسمية لوزارة الصحة على الفيس بوك وتويتر ونشر الحقائق والبيانات أول بأول واهتمام وسائل الإعلام بهذه الصفحات والترويج لها حتى يطمئن الجمهور ويدرك كل ما يحدث حوله.

- التنسيق التام مع وزارات الصحة والمتحدث الرسمي وعدم عرض بيانات وأرقام تتعارض مع وزارات الصحة حتى لا يفقد الجمهور المصداقية في وسائل الإعلام ويشعر بالتضاد والتناقض في عرض الأخبار.

- عدم التوسع بنشر تفاصيل المصاب وحالته والاكتفاء بنشر دخوله المستشفى وخروجه.

- عدم التسجيل بالصوت والصورة لحالات المصابين وهم في حالة التألم أو الصدمة الحادة وكذلك الخاضعين لعلاج نفسي.

- عدم إجراء المقابلات أو تصوير المرضى إلا بعد إذن الطبيب المعالج وموافقة المريض نفسه.

- الخطاب الديني يكون بأساليب مرنة مؤثرة تختلف عن الخطابة وذلك في ضوء الأحاديث والتحقيقات والحوارات المتعددة مع العلماء في هذا المجال وهو ما ينطبق أيضاً على بقية وسائل الإعلام الأخرى: إبراز دور الجماعات المرجعية للأفراد في الأسرة وباقي المؤسسات التي ينتمي إليها الفرد بوصفه وحدة في هذه الجماعات وذلك عن طريق الحملات المخططة للتوعية بين الأفراد لهذه الأدوار.

- توضيح العقوبات الرادعة في من يخالف قواعد الحظر والتباعد الاجتماعي.

- استخدامات الانفوجرافيك الصحفي في شرح وتفسير أبعاد الفيروس وكيفية انتشاره وكيفية الوقاية منه وباستخدام لغة صحفية بسيطة.

جهود التنمية تحت تأثيرات التلوث البيئي والتغير المناخي: التحديات والحلول

استخراج الأدوية من نباتات الغابات و ٢٦٥ ألف فصيلة تنتظر الدراسة

منذ أن خص قادة وزعماء العالم قضية التغير المناخي بالاهتمام الكبير على خلفية ما أصاب النظم الإيكولوجية الحيوية من اختلال عميق سرعان ما أصبح يؤثر على التوازن البيئي، لم تسفر "قمة المناخ" المتعاقبة عن نتائج عملية ملموسة لإعادة الوضع البيئي إلى طبيعته بالرغم من التوصيات والقرارات الصادرة عنها التي تؤكد انشغال المجتمع الدولي بمسألة حماية البيئة والحفاظ على الغطاء النباتي، وتعكس انزعاجه من انتشار ظواهر التأثير المتبادلة بين تغير المناخ العالمي وبيئة الأرض وانعكاسهما المباشر على التنمية المستدامة. تؤكد المنظمة الدولية للأغذية والزراعة FAO على أن الغابات على وجه الخصوص تعد أحد أهم الموارد العالمية إن لم تكن أهمها على الإطلاق التي توفر فوائد متنوعة وكبيرة على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتلعب دوراً مهماً في معالجة ظواهر التغير المناخي العالمي وهو ما يشدد عليه الخبراء والباحثون المهتمين بحماية البيئة والحفاظ على الغطاء النباتي، حيث يربطون ربطاً وثيقاً بين مساعي توفير مناخ اقتصادي دائم وبين وجود إدارة مستدامة للغابات التي تساعد بشكل كبير على صيانة صحة البشر لكونها المخزن الأكبر لمصادر الأدوية ذات الفعالية الكبيرة، ولأنها تسهم بقدر واسع في الحفاظ على البيئة وإثرائها حيث تضح مئات الملايين من أطنان غاز الأوكسجين وتمتص بلايين الأطنان من غاز ثاني أكسيد الكربون، والمعنى أنه إذا أريد للاقتصاد العالمي أن يكون مستداماً يجب استخدام الإدارة المستدامة المتكاملة للغابات.

صباحة بغورة

تمتد أهمية الغابات إلى أبعد من اعتبارات الحفاظ على البيئة ودعم الاقتصاد فهي أيضاً تسهم في الحفاظ على صحة البشر، ويصعب حصر الأمثلة على ما استطاع العلماء من اكتشافه من الأدوية المستخرجة من النباتات الغابية، وتؤكد متابعة المختصين أنه إلى الآن لم يقم العلماء إلا بدراسة حوالي ١١٠٠٠ نبات، وأن معظم الأدوية الفعالة التي بين أيدينا والمتداولة في الصيدليات مصدرها هذه النباتات، وهناك أكثر من ٢٦٥ ألف فصيلة نباتية أخرى تتواجد في الغابات تنتظر دراسة خواصها وأن ما لا يقل عن ٤٠ ألف نوع منها تكمن فيها خواص علاجية لأمراض كثيرة مستعصية، وكان المعهد القومي الأمريكي للسرطان قد قام بتمويل وتنظيم أبحاث علمية واسعة حول الكشف عن مدى فاعلية النباتات الطبية في غابات الأمازون.

تشير إحصاءات عام ٢٠١٠م، إلى أن ما تبقى من غابات العالم لا يغطي سوى مساحة تقارب أربع مليارات هكتار -

لقد صار هناك إدراك متزايد بأن الاقتصاد الذي يعتمد على الاستنزاف المطرد للموارد الطبيعية بصورة مستمرة ليس اقتصاداً مستداماً، وأن الأمر يحتاج إلى طرق جديدة للتفكير تقوم على نظرية الانتقال إلى ما يعرف "بالاقتصاد الأخضر" حيث تقوم الزراعة والغابات بالدور المحوري في هذا الانتقال، ويضع الخبراء لذلك أربع سيناريوهات عامة يمكن أن يعول عليها في رسم معالم مستقبل مستدام للغابات هي:

- التوسع في غرس الأشجار المثمرة وغير المثمرة، والاستثمار في خدمات النظم الإيكولوجية.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الاستثمار الغابي.
- استخدام الأخشاب لأغراض الطاقة وإعادة تدوير المنتجات الخشبية.
- تحسين سبل ووسائل الاتصال وتنسيق جهود التنمية.



النالفة منها، وهذه النفايات الإلكترونية يصعب الكشف عن انبعاثاتها وتحديد مخاطرها بشكل مباشر لأنها تحتاج إلى أجهزة رصد خاصة، دقيقة وشديدة الحساسية لتحديد أنواع الملوثات الصادرة عنها، والأكد في اعتقاد الكثير من المختصين أن خطورة النفايات الإلكترونية أمر ثابت وقائم وهو يمتد إلى صحة الإنسان ويدمر البيئة ويصل إلى المياه السطحية والجوفية ويجعلها غير صالحة للشرب.

الإنسانية أمام تحد آخر يتعلق بالخطر البيئي الوجودي انطلقت معه نظرية ما يعرف "اقتصاد المناخ" من فرضية أن اقتصاد السوق يمكن أن يتفاعل مع الطبيعة والمعرفة دون أن يتكبد أية خسائر أو يسبب أضراراً بالبيئة، إنه علم جديد ما زال قيد التبلور يهدف بواسطة العلم والابتكار إلى التوفيق بين التقدم الاقتصادي والحفاظ على البيئة، إنها بمثابة إعادة تفكير بشأن علم جديد للاقتصاد تدخل فيه حقول علمية أخرى كالفيزياء والكيمياء، والقانون لتدارك سلبيات الماضي، فبداية من انطلاق الثورة الصناعية وحتى الربع الأخير من القرن العشرين لم تكن هناك أذان صاغية لنداءات الاستغاثة ودعوات التبصر لتأثيرات التغير المناخي على النشاط الاقتصادي، فالكوارث الطبيعية الكبرى الناتجة عن هذه التأثيرات التي جرى اعتبار الإنسان

هكتار يساوي ١٠,٠٠٠ متر مربع- أي نحو ٢١ بالمائة من مساحة سطح اليابسة، وكانت أكثر من ٨٠ بلداً قد حققت هدف تثبيت مساحة الغابات فيها خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠م، منها ١٧ دولة أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وفيتنام، وفي أمريكا اللاتينية في كل من أوروغواي وشيلي وكوبا وكوستاريكا، وفي شمال إفريقيا تحققت زيادات في كل من تونس والمغرب، وهذه التجارب في الإدارة المستدامة للغابات تستدعي التأمل في أبعادها وبحث إمكانية الاستفادة منها والبناء عليها في إدارة الكثير من غابات العالم التي لا تزال تعاني من استنزاف مواردها، فلا مستقبل لغابات العالم إلا من خلال إدارة مستدامة تتكامل فيها النظرة الشاملة لأمن وسلامة الأرض.

إن ما تتعرض له الأرض في عصرنا الراهن من مظاهر التدمير قد فاق ما كان يمكن في الماضي تصوره لدى صناع سينما الخيال العلمي، إذ تعددت أنواع التلوث وكشفت الكثير من مظاهرها أن منها ما يتجاوز بكثير حجم التلوث الناتج عن مخلفات المصانع كالمواد الصلبة والسائلة والغازية المنبعثة منها حيث ظهرت ما تعرف "بالنفايات الإلكترونية" وهي نواتج استهلاك المعدات والأجهزة التي تعمل إلكترونياً وتضم مجموعة واسعة من المنتجات ومكوناتها المستهلكة أو الأجزاء

٨٠ بلدًا ثبتت مساحة الغابات منها ١٧ دولة أوروبية وأمريكا والصين والهند وفيتنام وأوروغواي وشيلي وكوبا وكوستاريكا وتونس والمغرب

معروفة في التاريخ القديم من خلال إعادة صهر المواد المعدنية لتحويلها إلى أدوات أخرى ذات قيمة استعمالية مخالفة لطبيعتها الأولى، وإذا كان التدوير يؤدي إلى الحد من التلوث فإنه في المقابل محفوظًا بالتحفظات التي تشدد على ضرورة اتباع خطوات معينة تبدأ عادة بعملية الفرز للمخلفات حسب مادتها تمهيداً لإجراء عمليات محددة حسب نوعية كل مادة لتحويلها إلى منتج آخر قد يكون مفيداً، وفتحت التشريعات الحديثة في معظم الدول الأبواب واسعة لدفع الجهود إلى العمل أكثر لتطوير تكنولوجيا تدوير المخلفات للحد من حجم التلوث من جهة، ومن استنزاف الثروات الطبيعية من جهة ثانية، وتقليل استهلاك الطاقة من جهة ثالثة إذ ثبت اقتصادياً أن إنتاج المواد عن طريق التدوير أقل تكلفة ولا يحتاج سوى إلى طاقة أقل من الطاقة اللازمة لإنتاجها من المواد الخام، وكان هذا الاعتبار عاملاً مشجعاً لتطوير مجمعات صناعية كبيرة تتبع أسلوب التكامل وهذا خلافاً للصناعات العشوائية التي كانت قائمة من قبل والتي لا تزال كذلك في بعض الدول حديثة العهد بعمليات التدوير.

لفت انتشار فيروس "كورونا" انتباه العالم إلى حجم ما كانت الأرض تتحمله من مظاهر التلوث الجوي الخطير حيث أدى تراجع النشاط الصناعي بعد التوقيف الاضطراري لمئات العاملين في إطار محاصرة تفشي الوباء وتعطيل حركة وسائل النقل إلى انخفاض حجم الانبعاثات الحرارية والغازية الناتجة عنها وإلى صفاء الجو بعواصم العالم ونقاؤه بالمدن الصناعية الكبرى بشكل ملحوظ جداً، وانتعاش الغابات وملاحظة عودة ظهور أعداد من فصائل حيوانية عديدة إليها بعدما كانت على وشك الانقراض مثل ظهور الماعز الجبلي في بعض المناطق بالولايات المتحدة الأمريكية، والأمل رغم اشتداد كارثة تفشي هذا الوباء العالمي وعلى الرغم مما أحدثه من أجواء متشائمة وآلام بعد وفاة الآلاف من البشر أن تكون من قبيل "رب ضارة نافعة" وأن تكون هذه البداية الفعلية لإعادة التفكير الجدي في سبل إحداث البدائل المناسبة للتخلص من تأثيرات مختلف مظاهر التلوث البيئي على حياة الإنسان، وأن تمثل أيضاً فرصة حقيقية لمراجعة كفاءات مواجهة التغير المناخي المصاحب له على الجهود الحثيثة للدفع على مسار التنمية المستدامة.

مسؤول مسؤولية مباشرة عنها أدت إلى فرض قناعة جديدة مفادها أن هناك أضراراً يجب أن يتم حسابها في أبواب تكلفة الإنتاج ولكنها ذات طبيعة متغيرة وجديدة على نظريات علم الاقتصاد ولم يكن لها اعتبار أو حساب، ولم يستطع اقتصاد السوق القائم أساساً على مبدأ حرية المنافسة وقانون العرض والطلب أن يحقق مستوى من التوازن بين الموارد المحدودة المتاحة أمام المنتجين والحاجات المتنامية للمستهلكين لو لم يتغاضى عن الضرر الذي أحدثه النشاط الإنتاجي، فالمنافسة من أجل البقاء في السوق اضطرت المنتجين إلى التغاضي عن ما سيتحملونه من تكلفة إضافية هي في الحقيقة غير ملموسة عند اتخاذ القرار المرتكز على معادلة التكلفة مقابل الفائدة ولا عن تأثيرات نشاطهم على البيئة، ومنها اتجه التفكير إلى البحث عن معادلات أخرى تجعل آليات اقتصاد السوق لا تتعارض مع إجراءات الحد من إلحاق الضرر بالبيئي، وهو ما يهدف إليه اقتصاد المناخ.

أثارت مسألة الحفاظ على البيئة الكثير من المفاهيم المتعلقة بها، كما دفعت إلى إعادة التفكير فيما تعنيه مفاهيم أخرى من مصطلحات تحتاج إلى مراجعة فنبه العديد من المختصين في شؤون البيئة إلى الخلط الواقع بين ما تعنيه بعض الكلمات التي أصبح ذكرها يرتبط بمعاني ثقيلة فكلما ذكرت الصحراء مثلاً يربطها أغلب العامة من الناس "بالصحراء"، فالثابت والمؤكد أن الصحراء بيئة متكاملة تتوفر على معظم العناصر التي تشكل أي منظومة بيئية أخرى في العالم من ماء ونباتات وكائنات حيوانية وحشرات بينما "الصحراء" هو تغيير مدمر لطبيعة مساحة خصبة من الأرض، أي إنه مظهر تدهور يصيبها بالبور نتيجة نشاط إنساني غير متبصر قضى على مظاهر الحياة فيها من نباتات وأشجار، وتغفل الأصوات المطالبة بالتوسع في زراعة الصحراء بالنخيل مثلاً أو بالأشجار المثمرة عن طبيعة التفاعل الناتج عن إدخال أي نبات إلى بيئة جديدة دون أن ندرس بعمق خصائص هذا النبات ونحيط علماً بكل ما يحيط به وبطبيعة تفاعله معنا كبشر وهي مهمة مراكز البحوث الزراعية وهيئات استصلاح الأراضي بوزارة الزراعة.

انتشر حديثاً مفهوم تدوير النفايات والمخلفات على نطاق واسع بعدما أصبح ضرورة لحماية الموارد الطبيعية بالمواد السامة والضارة وتقليل حجم النفايات، وحلاً مناسباً لكثير من المشاكل البيئية في العالم، والحقيقة أن عملية التدوير

قراءة في كتاب:

العمل البيئي في منطقة الخليج العربي البدايات ... التحديات ... التطلعات



صدر عن مركز الخليج للأبحاث للمؤلف الدكتور علي عبد الجليل علي كتاب يحمل عنوان "العمل البيئي في منطقة الخليج العربي: البدايات... التحديات... التطلعات" وجاء الكتاب في حدود 150 صفحة من القطع المتوسط، وتضمن أربعة فصول ودليل الأحداث والفعاليات البيئية في منطقة الخليج، واختتم بحزمة توصيات مهمة.

جدة - آراء حول الخليج

أخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن تجربة منطقة الخليج العربي في العمل البيئي تحتاج إلى مراجعة نقدية مثل أي تجربة اقتصادية أو إنسانية عامة للتعرف على مواطن التميز، أو مواضع القصور، وهذه المراجعات مطلوبة لا على صعيد العمل البيئي وحده، بل تتسحب على الكثير من جوانب التنمية، أو جوانب الحياة العامة. وعلينا عند الاقتراب من قراءة التجربة أن نعيد صفحات التاريخ القريب لنرصد بدايات العمل البيئي في المنطقة، أو لنقل الاهتمام بالبيئة على المستوى الرسمي والجهاهيري في منطقة الخليج العربي، فقراءات البدايات والعودة إلى الماضي واحدة من أسس الوصف وركائز التحليل لظاهرة ما، أو لقضية ما قيد الدراسة والبحث. لذلك نعرض في هذه القراءة رصد أهم بعض الإشكاليات التي تلوح في الأفق وتظهر بوضوح في منطقة الخليج العربي، مؤكدين في الوقت نفسه أن هذه الإشكاليات لا تخص منطقة الخليج فحسب بل هي موجودة بنسب مختلفة في الكثير من أرجاء العالم، الأمر الذي يحتم تسارع العمل البيئي وتكامل أبعاده حتى لا تتفاقم هذه الإشكاليات وتصبح السيطرة عليها في المستقبل القريب. وقال المؤلف: ولقد اخترنا التحديات والإشكاليات التي تواجه البيئة في الخليج على سبيل الحصر والشمول وكان الهدف هو انتقاء واختيار نماذج لبعض هذه التحديات التي نلمسها في المنطقة كإشكاليات نقص المياه، أو قضايا التلوث، أو أثر التجمعات الحضرية في البيئة، أو إشكالية المخلفات وما صنعتها الحروب العسكرية، أو تلك المخاطر المحتملة للنشاط النووي الإيراني، إضافة إلى مشكلة التصحر والمشكلة الغذائية.

جاء الفصل الأول بعنوان "البيئة في الخليج .. الثابت والمتغير" وتضمن: منطقة الخليج نسيج بيئي واحد - التغير البيئي في الخليج بين العوامل الطبيعية والبشرية - قضايا البيئة التكميلية لا تجميلية - مفهوم العمل البيئي وطبيعته. الفصل الثاني بعنوان "تاريخ العمل البيئي في دول الخليج" وتضمن: مرحلة ما قبل اكتشاف النفط - مرحلة العمل البيئي الخليجي واكتشاف النفط - مرحلة العمل البيئي منذ تأسيس الكيانات السياسية المستقلة في الخليج - مرحلة العمل البيئي في دول الخليج منذ بداية التسعينيات. الفصل الثالث جاء تحت عنوان "أهم التحديات والإشكاليات في منطقة الخليج" وتضمن: إشكالية النقص في موارد المياه - قضايا التلوث وإشكالياته في منطقة الخليج - أثر التجمعات الحضرية في البيئة الخليجية - الحروب والصراعات العسكرية وآثارها البيئية في منطقة الخليج - مخاطر النشاط النووي الإيراني على البيئة في منطقة الخليج - التصحر وتدهور التربة - المشكلة الغذائية في دول الخليج. الفصل الرابع "مستقبل البيئة في منطقة الخليج .. تساؤلات وتوصيات ختامية"، وتضمن العديد من التساؤلات المعنية بالوضع البيئي ومستقبله وتأثيره.

ويقول المؤلف: ثمة حراك بيئي واضح لا شك في ذلك لأمس شواطئ الخليج العربي وتوغل بعمق في نسيج المجتمعات الخليجية حتى أصبح لافتاً للنظر بتداعياته كلها، وخاصة أنه قد ترافق معه وارتبط به وجود برامج وخطط ومشروعات تبنتها مؤسسات بيئية وغير بيئية، وافرزت نتائج تدعو إلى الإعجاب والتقدير أحيانا

كورونا .. المازق والحلول

وعلى العموم ليس من المفيد أن تشغل منطقة الشرق الأوسط كثيراً بمن سوف يقود العالم في مرحلة ما بعد "كورونا" سواء أمريكا، أو الصين لاعتبارات عديدة، منها أن أمريكا لن تغير سياستها تجاه الشرق الأوسط؛ فهي سياسة ممنهجة وتمارسها مهما تغيرت الإدارات أو الأحزاب الحاكمة في البيت الأبيض، والصين لن تغير سياستها المترددة ولن تقحم نفسها في صراعات المنطقة تحت أي ظرف من الظروف، فالصين (تاجر) معنية فقط بالاقتصاد وتأمين مصالحها دون أن تخوض أي صراعات، وغير معنية بالتحالفات السياسية والعسكرية.

وعلى ضوء اهتمام واشنطن وبكين بمصالحهما فقط، يجب على الدول العربية عدم الانشغال بمن سيصعد ومن سيهبط، وأن يكون التركيز على نقاط مهمة تتمثل في:

● تحقيق مصالح دول المنطقة بتبويب علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية.

● مراجعة قواعد البناء الاقتصادي والتركيز على اقتصادات المعرفة وتبويب مصادر الدخل، والتخلي وبسرعة عن الاقتصاد الريعي بعد أن انهارت أسعار النفط، وتعطلت السياحة، حتى لا يكون الاقتصاد عرضة للتقلب، وبناء قاعدة اقتصادية على التكامل القائم على المزايا النسبية المتاحة، وأن يكون اقتصاداً منتجاً يعتمد على الإنتاج الحقيقي القابل للمنافسة العالمية.

● بناء شبكة أمنية وعسكرية دفاعية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بالاعتماد على الذات بعد دراسة عميقة ومتأنية لتحديد المهام والأدوار لكل دولة، ومن ثم تشكيل "ناتو عربي" قائم على فلسفة دفاعية بأسس سليمة قابلة للديمومة، ويدخل في ذلك برنامج متدرج ومتكامل للصناعات العسكرية التي تقلل من الاعتماد على الخارج في برامج التسليح، خاصة وأن دول عربية لها خطط طموحة في الصناعات العسكرية في مقدمتها السعودية والإمارات، ودول أخرى لها خبرات في هذا المجال ومنها مصر.

● التأسيس لقاعدة علمية سليمة تركز على التعليم الحديث والبحث العلمي التطبيقي، والاستثمار في العقول ليكون التعليم والبحث العلمي أدوات إنتاج قائمة على عقول وخبرات محلية من المنطقة؛ وهي موجودة وكثيرة حتى يمكن النهوض بخطط التنمية وتوفير مستلزماتها وهذا ما أكدته أزمة كورونا حيث تسابقت دول العالم على إنتاج اللقاحات والأدوية المعالجة للمرض دون مشاركة فعلية في هذا السباق من الدول العربية.

وبدون تحقيق هذه المرتكزات أو توفير هذه المطالب والاحتياجات الضرورية ستظل المنطقة مشغولة بمن يقود العالم ومن يتقهقر، وهي تنتظر للتطورات العالمية المتلاحقة من نافذة المتفرجين لا منصة اللاعبين.



جمال أمين همام*

jamal@araa.sa

من المؤكد أن فيروس كورونا المستجد من أصعب المخاطر التي واجهت البشرية في الألفية الثالثة، ليس لعدد الوفيات التي خلفها، أو عدد الإصابات التي تبدو ضئيلة أمام الأمراض الوبائية السابقة، ولكن لسرعة انتشاره في قارات العالم، وبسبب الآثار التي خلفها سواء الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والنفسية، وغيرها سواء التي حدثت أو المتوقع حدوثها لاحقاً.

فيروس كورونا المستجد طرح أسئلة كثيرة تتعلق بمستقبل العالم وتركيبته المرتقبة، وكيفية تجاوز الكساد وانهايار الأسواق؛ خاصة أسواق الطاقة، وانبرى المختصون في طرح أسئلة حول تركيبة عالم ما بعد "كورونا" وما يترتب على التركيبة المحتملة، ومن بين هذه الأسئلة ما هو منطقي، ومنها ما يتجاوز المنطق، لكنها تعكس حالة الهلع التي أصابت العالم لجائحة غير متوقعة وانتشرت مثل انتشار النار في الهشيم لذلك تبدو جميع الأسئلة مبررة حتى وإن تجاوزت تأثير الفيروس.

على المستوى الدولي، الأسئلة المطروحة ليست جديدة لكنها فرضت نفسها بشكل أكثر إلحاحاً، خاصة ما يتعلق بمستقبل الدور الأمريكي، والتطلعات الصينية، فلا يخفى تأثير أمريكا بالإخفاقات التي تعرضت لها السياسة الأمريكية منذ مطلع الألفية الثالثة منذ عهد بوش الابن والحروب التي أشعلها المحافظون الجدد وخطت المعتقدات الدينية بالسياسية، ثم التراجعات أو الانسحابات، أو الفضل الأمريكي جراء معالجة السياسة الخارجية غير الدقيقة لقضايا وصراعات دولية وتحديداً في الشرق الأوسط، ما أفقد أمريكا التأييد الشعبي والذي حظيت به منذ انتهاء العملية الثانية واشتعال الحرب الباردة حيث كانت أغلبية شعوب المنطقة المحافظة تقف مع أمريكا في مواجهة الاتحاد السوفيتي الملحد والشيوعي، لكن تغيرت حالة "التعاطف" بعض الشيء بعد الحروب المتتالية التي خاضتها واشنطن في المنطقة، ثم مواقف الإدارة الأمريكية تجاه ما يسمى بثورات الربيع العربي وما تلاها من أحداث.



شركة المعرفة Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء، وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك